الاقتصادية
ALEQTISADYAH

تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

الأربعاء 5 من صفر 1447 هـ • 30 يوليو 2025 م • السنة الثانية | جريدة إلكترونية كويتية يومية | رقم العدد 415 | عدد الصفحات 32

تراجع أرباح «بيتك» الربع الثاني 2.4- %

هل تحققت أهداف الدمج بمعدلات نمو قوية؟

النتائج الفصلية هل جاءت متفقة مع مستهدفات الدمج؟

كتب حازم مصطفى:

سجلت نتائج الربع الثاني لـ بيت التمويل الكويتي «بيتك» تراجعاً بنسبة 2.4 - %، منخفضة من مستوى 178.332 مليون دينار للربع الثاني 2024 إلى 174.039 مليون دينار للربع الثاني 2025، في الوقت الذي تشهد فيه أسواق التمويل عموماً نشاطاً، سواء على مستوى الكويت نتيجة المشاريع، أو الخليج الذي يشهد طفرة اقتصادية أيضاً.

كذلك في ظل تنامي أرباح البنوك الكبرى المنافسة ،سواء محليا أو خليجياً، يبرز تساؤل عما إذا كانت تلك الأرباح والنتائج متسقة مع مستهدفات الدمج الذي تم مع بنك عالمي هو «الأهلي المتحد»؟ وهل النتائج متفقة مع الدراسات والتوصيات العالمية التي سبقت الدمج؟

السنوات الأولى من عمر الدمج دائماً للكيانات الكبرى يتوقع لها أن تكون نتائجها ومعدلات النمو فيها كبيرة ومرتفعة ومستدامة.

ورغم تراجع أرباح "بيتك" عن فترة لربع الثاني من 2025، لكن تسجل له محافظته على التوزيعات النقدية النصف سنوية بنسبة 10 %.

قائمة بنتائج بنوك خليجية الكبرى

البنك	صافي الربح الربع الثاني	نسبة النمو %
مصرف الراجحي	6.151 مليار ريال سعودي	% + 30.9
البنك السعودي الفرنسي	1.403مليار ريال سعودي	% + 24
بنك الكويت الوطني	181.178 مليون دينار كويتي	% + 24.2
البنك الأهلي السعودي	6.137 مليار ريال سعودي	% + 17.3
بنك الرياض	2.596 مليار ريال سعودي	% + 11
بيت التمويل الكويتي	174.039 مليون دينار كويتي	% - 2.4
بنك قطر الدولي الإسلامي	320 مليون ريال قطري	% + 4
بنك قطر الوطني	4.14 مليار ريال قطري	% + 2.98
بنك أبوظبي الأول	5.51 مليار درهم	% + 29
بنك أبوظبي التجاري	3.035 مليار درهم	% + 17

كيف تدعم «الصالحية العقارية» مستثمري «العاصمة مول»؟

غازي النفيسي

في الوقت الذي تتسم فيه صناعة الترفيه بمنافسة شديدة في السوق المحلي، خصوصاً على صعيد المجمعات التجارية، تسعى مجالس إدارات الشركات إلى تعزيز الخدمات والمحفزات للرواد والزوار لجذب أكبر شريحة ممكنة، وذلك ضمن الدعم غير المباشر للمستثمرين في إطار المصلحة المشتركة والمتبادلة للمستثمرين المؤجرين والشركات المالكة لهذه المجمعات.

في هذا الصدد دعت أوساط استثمارية مجلس إدارة شركة الصالحية العقارية إلى النظر في فتح مواقف "العاصمة مول" للجمهور مجاناً، كأحد المحفزات التي تشجع الرواد والمتسوقين والزائرين عموماً على ارتياد المجمع.

واعتبرت أن مثل هذه الخطوة البسيطة سيكون لها انعكاس إيجابي على زيادة الرواد والزائرين، وهو ما ينعكس على كفاءة التشغيل للمستثمرين والمؤجرين، ويدفع في اتجاه المحافظة على مستويات تأجير وإشغال عالية للمجمع.

مستويات جديدة في ملكيات الأجانب

- البنك الوطني 27.37 %
- شركة البورصة 14.12 %
- «بيتك» 14.56 %
- بنك وربة 8.95 %
- إيفا فنادق 1.44 %

سؤال بسيط

ماذا يعني أن يتم الطلب من أي شركة استكمال بعض المتطلبات بعد مرحلة تقديم عطاء مالي على مزايدة خدمية؟ أليس ذلك مؤشر على أن عرض الشركة يعتبر الأفضل والأعلى؟

أيضا تقديم عطاء مالي ضخم، ألا يمثل التزام على الشركة ويصنف ضمن المعلومات المؤثرة؟

1.98 مليون دينار قيمة مبالغ رد المنفعة من المخالفين

بلغت إجمالي الجزاءات المالية التأديبية على المخالفين ضمن منظومة السوق خلال العام المالي 2025-2024 ما قيمته 1.075 مليون دينار كويتي، في حين بلغت إجمالي المبالغ التي تقرر فيها رد المنفعة ما قيمته 1.917 مليون دينار. وكانت الجزاءات المالية الموقعة بلغت 75 جزاءً، فيما بلغت الجزاءات غير المالية 13. جزاءً.

ملف الجمع بين العضويات في الشركات المدرجة والمتنافسة

في ذات النشاط... هل تتم دراسته حماية لحقوق المساهمين؟

ما هو موقف المستثمرين تجاه شراء وتملك أسهم أعضاء مجلس إدارتها ينافسونها؟

هل الشركة التي تسمح بالجمع بين العضويات المنافسة لها في النشاط تتسم بمخاطر عالية؟!

إذا كان المطلع يتم حظر تعاملاته في الشراء والبيع على أسهم الشركة التي يحمل عضويتها حتى تعلن نتائجها المالية ... فكيف يحصل عضو مجلس الإدارة على ترخيص دائم بمنافسة الشركة في أي من أنشطتها وهو مطلع على المعلومات الداخلية؟

18- مناقشـــة الترخيص لرئيس مجلس الادارة او لأي من أعضـــاء مجلس الإدارة ، أن يجمع بين عضـــوية مجلس إدارة شركتين متنافستين أو أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة ، أو أن يتجر لحسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة عن سنة 2024، وذلك وفقا لنص المادة 197 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وفقا لنص المادة 18 م ن النظام الأساسي.

18- الموافقة على الترخيص لرئيس مجلس الادارة او لأي من أعضـــاء مجلس الإدارة ، أن يجمع بين عضـــوية مجلس إدارة شركتين متنافستين أو أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة ، أو أن يتجر لحسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة عن سنة 2025، وذلك وفقا لنص المادة 197 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وفقا لنص المادة 18 م ن النظام الأساسي.

النص بعد التعديل:

"لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو لأي من أعضاء المجلس أن يجمع بين عضوية مجلس إدارة شركتين متنافستين أو أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو أن يتجر لحسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة وإلا كان لها أن تطالبه بالتعويض أو باعتبار العمليات التي زاولها لحسابه كأنها أجريت لحساب الشركة ما لم يكن ذلك بموافقة الجمعية العامة العادية.

11. تمت الموافقة على الترخيص لرئيس مجلس الإدارة أو لأي من أعضاء مج
يجمع بين عضوية مجلس إدارة شركتين متنافستين أو أن يشترك في أي
منافسة الشركة، أن يتجر لحسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النش

الاقتصادية ALEQTISADYAH
العدد 415 • الأربعاء 30 يوليو 2025 م • 5 من صفر 1447 هـ
aleqtisadyah.com

البورصة تتفاعل إيجابيا وتستعيد الثقة مجدداً

عندما تتوفر المحفزات... تعمل وتدور المحركات

توصية «بيتك» بتوزيع 10% عوضت مفاجأة «الوطني»

172.048 مليون توزيعات نقدية دفعة معنوية كبيرة

البورصة عوضت 255.8 مليون دينار من خسائرها

كتب محمود محمد:

عندما تتوفر المحفزات تعمل المحركات. قاعدة أساسية وثابتة في أسواق المال عموماً، حيث يقرر المستثمر بناءً على مبررات مختلفة، لكن القيادة ونقطة انطلاق الشرارة تقودها دائماً الشركات الممتازة والقيادية.

تفاعل السوق أمس إيجابياً جاء مدعوماً بشكل نفسي كبير من التباين بين قرارات البنوك فيما يخص التوزيعات النصف سنوية، ففي الوقت الذي فاجأ فيه البنك الوطني السوق والمستثمرين بترحيل التوزيعات وفق مرئياته التي يراها في مصلحة البنك والمساهمين، واصل بيت التمويل الكويتي الالتزام بسياسة التوزيع النصفي بنسبة 10 % نقداً، بكتلة مالية جيدة تبلغ نحو 172.048 مليون دينار، وهي حتماً سيكون لها تأثيرها على السيولة عموماً، لا سيما وأن سهم البنك من الأسهم الشعبية التي تتسم بقاعدة عريضة من المساهمين الأفراد.

كسر السوق نفسياً حواجز الترقب بعد أن تراكمت بعض القرارات بشكل متلاحق ومتزامن، سواء إعادة تعريف النتنج، أو ترحيل التوزيعات النقدية، أو تأخير البنوك التي كانت تبدأ إعلاناتها قبل 20 من الشهر التالي للفترة المالية.

دفعة جديدة من النتائج الإيجابية النامية استقبلها السوق أمس تتصدرها معدلات نمو شركة البورصة. وبحسب مصادر مالية، لا تزال هناك شركات متمسكة بقرارات التوزيعات النقدية ستعلن تباعاً خلال الأسبوعين المقبلين، ما يعني أن السوق سيواصل استقبال القرارات الإيجابية والإعلانات النامية، خصوصاً من قائمة الشركات التشغيلية المؤثرة.

أهم مكاسب البورصة أمس، والتي تفوق الصعود والارتفاعات، هي عودة السيولة إلى مستويات كبيرة، وهي سيولة حقيقية 100 %، ما يعكس الثقة من جهة ووفرة السيولة والقدرة على تعويض أي مصادر تأثرت من جهة أخرى.

نسبة نمو قيمة التداولات سجلت أمس 14.1 %، حيث بلغت 82.8 مليون دينار كويتي، فيما بلغت نمو الصفقات 9.2 %، والأسهم المشمولة بالتداول 13.8 %.

عوضت البورصة أمس جزء من خسائر الأيام الماضية، حيث قفزت بمكاسب بلغت 255.8 مليون دينار كويتي، وعادت القيمة السوقية إلى 51.621 مليار دينار كويتي.

عادت روح النشاط للسوق واكتست أغلبية الأسهم باللون الأخضر، حيث ارتفعت أسهم 63 شركة مقابل تراجع 46 أخرى، وتواصلت مشتريات الأجانب كما هي في السوق الأول تستهدف أسهم النمو والأداء القوي، وتخفض ملكياتها تدريجياً من أخرى، باحثة عن أفضل العوائد كما هو حال كل مستثمري السوق بكل توجهاتهم.

هدأت نسبياً المضاربات، وتقدمت بعض الأسهم المرتبطة بأحداث منتظرة على طريق النضج، فيما بات هناك اهتمام كبير بمؤشرات نسب الملكية وتحركات المطلعين في السوق، حيث تقدمت ضمن معطيات الثقة.

أغلق السوق أمس على مكاسب لمؤشر السوق الأول من بداية العام بلغت 17.67 %، فيما بلغت مكاسب المؤشر العام 16.17 %، والرئيسي 9.43 %، والرئيسي 50 عند 10.90 %.

فيما ارتفعت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت عند إغلاق تعاملات الثلاثاء؛ وسط ترقب لقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي بشأن السياسة النقدية.

ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 0.54 %، ونما «العام بـ 0.50 %، وصعد «الرئيسي 50» بنحو 0.24 %، كما زاد «الرئيسي» بـ 0.30 %، عن مستوى الاثنين.

وتترقب الأسواق اليوم اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بشأن السياسة النقدية.

سجلت بورصة الكويت تداولات بقيمة 82.82 مليون دينار، وزعت على 470.76 مليون سهم، بتنفيذ 25.56 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاع 9 قطاعات في مقدمتها الطاقة بـ 2.25 %، بينما تراجعت 3 قطاعات على رأسها التكنولوجيا بـ 6.81 % واستقر قطاع منافع.

وبالنسبة للأسهم، فقد ارتفع سعر 63 سهماً على رأسها «الأولى» بـ 11.95 %، بينما تراجع سعر 46 سهماً في مقدمتها «ثريا» بواقع 9.27 %، واستقر سعر 12 سهماً.

وجاء سهم «الأولى» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 87.13 مليون سهم؛ فيما تصدر السيولة سهم «بيتك» بقيمة 8.01 مليون دينار، عقب انخفاض أرباحه بالربع الثاني وقرار بالتوزيع النقدي.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 415 • الأربعاء 30 يوليو 2025 م • 5 من صفر 1447 هـ
aleqtisadyah.com

الطلب كبير على السيولة من السوق الكويتي

53 صندوق تأسست في الخارج طلبت التسويق محلياً

صناديق الأوراق المالية لها الأغلبية بنسبة 55 %

كشفت الأرقام الرسمية أن عدد الصناديق التي تقدمت بطلبات للحصول على موافقات تسويق وحدات نظام استثماري جماعي مؤسس خارج الكويت بلغت 46 صندوق و7 أخرى قيد الدراسة، في حين بلغ عدد الصناديق التي تمت الموافقة عليها لتأسيس صناديق استثمار محلية بلغت 4 فقط وصندوق وحيد قيد الدراسة، أي بإجمالي 53 صندوق مؤسسة في الخارج و5 في الداخل، ما يعكس حجم الطلب على السيولة في السوق المحلي من الصناديق المؤسسة خارجياً.

هل تستمر وتيرة تصدير السيولة والأموال للخارج على نفس النسق خلال المرحلة المقبلة في ظل «تفجر» الفرص المحلية سواء الرهن العقاري أو تمويل الدين العام ومشاريع التنمية والشراكة والاكتتابات المنتظرة؟

هل تشجع الفرص المحلية المقبلة مصدري الأموال لتأسيس وحدات عكسية جاذبة للسيولة من الخارج إلى الداخل، في ظل الثقة الكبيرة في استقرار الدينار الكويتي وقوته؟

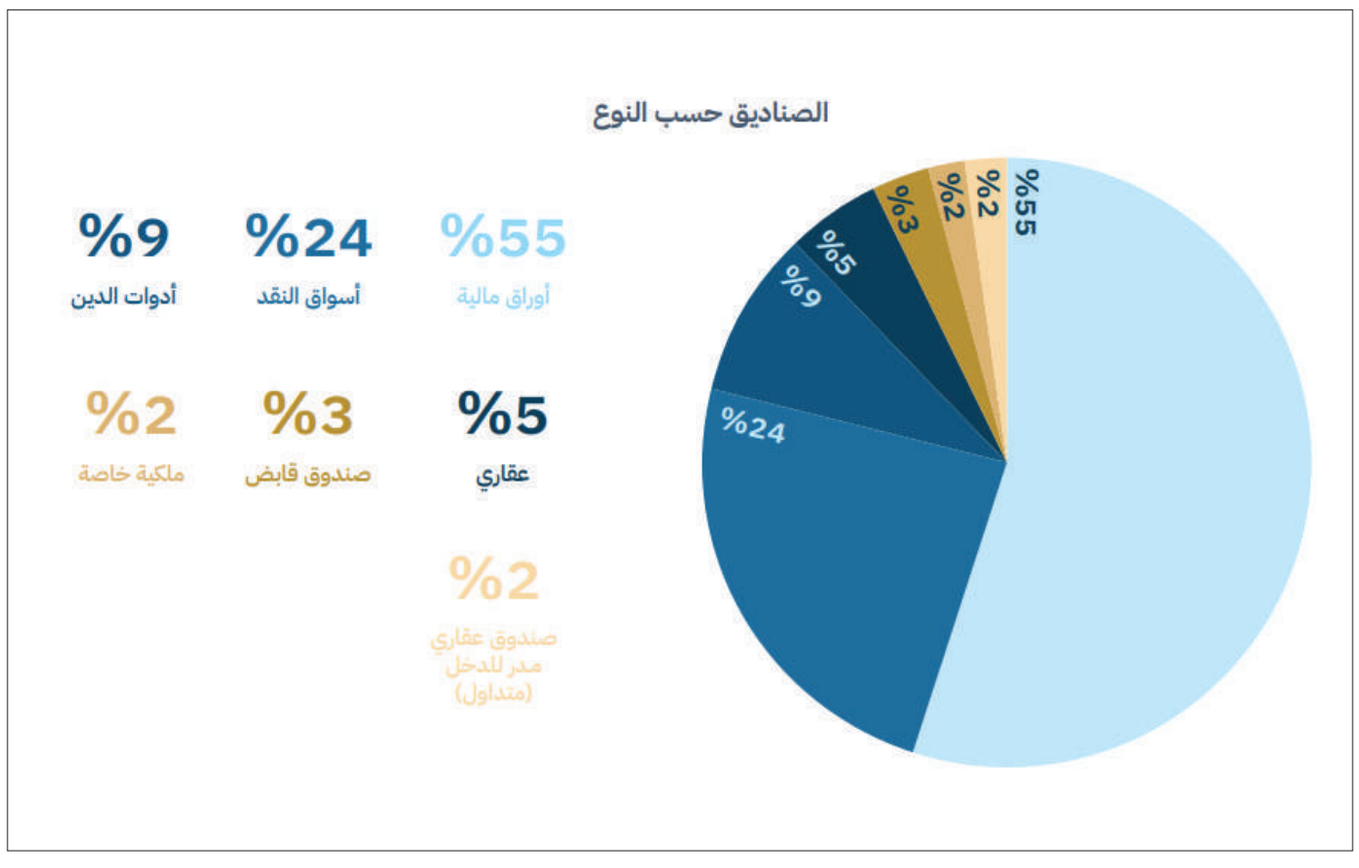

إفصاحات البورصة

«منتزهات» تستثمر 2.5 مليون دولار أمريكي في صندوق «جي إف إتش»

أعلنت الشركة الكويتية للمنتزهات قيامها بالاستثمار في صندوق جي إف إتش اللوجستي لدول مجلس التعاون الخليجي الثاني بإجمالي قيمة 2.5 مليون دولار أمريكي بما يعادل تقريباً (764 ألف دينار كويتي).

وقالت «منتزهات»، إن الصندوق يهدف إلى الاستحواذ، وتطوير وتشغيل عقارات في القطاع اللوجستي في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي.

وبينت أنه من المتوقع تحقيق عائد سنوي بمتوسط 8 % خلال فترة الاستثمار التي تتراوح بين 4 إلى 5 سنوات.

وكانت أرباح «منتزهات» قد تقلصت خلال الربع الأول من عام 2025 بنحو 66.46 % عند 346.26 ألف دينار، مقابل 1.03 مليون دينار لذات الربع من العام السابق.

«إس تي سي» تعلن تحصيل 1.05 مليون دينار من حكم قضائي

أعلنت شركة الاتصالات الكويتية «إس تي سي" تحصيل جزء من قيمة مطالبة بحكم استئناف صادر في 5 يوليو 2023 بواقع مبلغ وقدره 1.05 مليون دينار كويتي.

وأوضحت «إس تي سي» أن الدعوي مازالت منظورة أمام محكمة التمييز، وستنعكس قيمة المطالبة المذكورة على البيانات المالية للشركة، وسيتم انعكاس الأثر المالي النهائي على البيانات المالية للشركة فور صدور حكم محكمة التمييز النهائي.

يُشار إلى أن «إس تي سي» أعلنت في 5 يوليو 2023 صدور حكم استئناف لصالح شركتها التابعة كواليتي نت للتجارة العامة والمقاولات؛ إذ ألزمت المستأنفين بصفتهما في الاستئناف رقم 1945 لسنة 2023 بالتضامن فيما بينهما بأن يؤديا للشركة المستأنف ضدها 1.03 مليون دينار والفوائد القانونية على ذلك المبلغ بواقع 7 % من تاريخ هذا القضاء، مع إلزام الشركة المستأنف ضدها بمصاريف الاستئنافين.

ويتعلق موضوع القضية التي طرفها وكيل وزارة الدولة لشؤون الخدمات بصفته وكيل وزارة المواصلات بصفته سابقاً وآخرين برد غير المستحق.

وسجلت «إس تي سي» ربحاً في النصف الأول من العام الحالي بقيمة 17.32 مليون دينار، مقابل 16.86 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2024، بنمو سنوي 2.7 %.

إفصاحات البورصة

بورصة الكويت: تغير في هيكل ملكية «الرابطة»

كشف تقرير بورصة الكويت للتغير في الإفصاح، وجود تغير في هيكل ملكية شركة رابطة الكويت والخليج للنقل.

أظهر التقرير خفض شركة سكيلر جروب للتجارة العامة والمقاولات مساهمتها المباشرة في «الرابطة» من 10.41 % إلى 9.90 %.

واستناداً إلى بيانات بورصة الكويت، فإن رأس مال «الرابطة» المصدر والمدفوع يبلغ 27.75 مليون دينار، وتمتلك شركة مجموعة العوائد الوطنية للتجارة العامة والمقاولات 14.07 % في الشركة، كما تمتلك مجموعة الشركة الوطنية للتنظيف 10.41% في «الرابطة".

يُشار إلى أن خسائر «الرابطة» قد ارتفعت في الربع الأول من عام 2025 بنسبة 21.70 % سنوياً إلى 1.16 مليون دينار، مقارنةً بـ 949.48 ألف دينار خسائر الربع ذاته من عام 2024.

تابعة لـ «المشتركة» توقع عقد مناقصة بـ 84.16 مليون دينار كويتي

أعلنت المجموعة المشتركة للمقاولات توقيع تابعة لها في الإمارات عقد مناقصة بـ 1.01 مليار درهم إماراتي (ما يعادل 84.16 مليون دينار كويتي).

يتعلق عقد المناقصة الخاصة لمشروع تصميم وإنشاء خدمات البنية التحتية في منطقة النهضة الحزم 3 و4 مشاريع (C053)، ويتمثل المالك في شركة الدار العقارية.

وقالت «المشتركة أن مدة العقد تبلغ 914 يوماً، ومن المتوقع تحقيق أرباح تشغيلية، سوف يتم إدراجها في البيانات المالية للشركة خلال فترة تنفيذ المشروع.

وكانت أرباح «المشتركة» قد تراجعت خلال الربع الأول من عام 2025 بنسبة 52 % عند 1.54 مليون دينار، مقابل 3.22 مليون دينار في الربع ذاته من العام السابق.

تابعة لـ «ايفا» تتسلم 410 آلاف دينار من بيع استثمار

أعلنت شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة «ايفا" تسلم تابعة لها (الشركة الأولى للتأمين التكافلي) مبلغ وقدرة 410 آلاف دينار كويتي، من قبل طرف ذات علاقة (شركة زميلة للشركة الأم المسيطرة على «الأولى للتأمين») كجزء من الدفعة الثانية من بيع استثمار.

وأوضحت «ايفا» أن تلك هي حصة الشركة الأولى للتأمين التكافلي في ملكية شركة عقارية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وكشفت الشركة أن ذلك سينتج عنه للشركة التابعة تسجيل ربح بمبلغ 35.83 ألف دينار ناتج عن تخفيض مخصص خصم التدفقات النقدية، سيتم تسجيله في الربع الثالث 2025 وانخفاض المستحق من أطراف ذات صلة بقيمة الدفعة 410 آلاف دينار كويتي وزيادة في بند الأرصدة لدي البنوك بنفس قيمة الدفعة.

وبينت «ايفا « أن حصتها من النتائج السابقة هي 53.45 %.

يُذكر أن أرباح «ايفا» قد قفزت خلال الربع الأول من عام 2025 بنسبة 244 % عند 8.13 مليون دينار، مقابل 2.36 مليون دينار أرباح الربع المناظر من العام السابق.

«سنام» تعلن الانتهاء من إجراءات زيادة رأس مالها لـ22.05 مليون دينار

أعلنت شركة مجموعة سنام القابضة الانتهاء من كافة الإجراءات التنظيمية الخاصة بزيادة رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع ليصبح 22.05 مليون دينار كويتي.

وأوضحت أنه سيتم إتاحة التداول على أسهم زيادة رأس مال الشركة اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق 29 يوليو 2025، كما تم رد فائض الاكتتاب إلى حسابات المكتتبين.

وقالت الشركة إن الأثر المالي لذلك يتمثل في زيادة رأس مال الشركة بإصدار عدد 110.25 مليون سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد بدون علاوة إصدار والتي تعادل 11.03 مليون دينار كويتي؛ ليصل رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع إلى 22.05 مليون دينار كويتي وجميع الأسهم نقدية.

ووفق آخر بيانات معلنة، فقد ارتفعت أرباح «سنام» خلال الربع الأول من عام 2025 بنسبة 6.79 % عند 100.41 ألف دينار، مقابل 94.03 ألف دينار في الربع ذاته من عام 2024.

رخصة نظام استثمار جماعي لـ«الوطني للاستثمار»

تمت الموافقة على رخصة تسويق خاص لنظام استثمار جماعي مؤسس خارج دولة الكويت ممنوحة لشركة الوطني للاستثمار لتسويق أسهم صندوق الإجارة والتمويل الثاني باليورو المحدود.

والموافقة تسمح بتسويق 15 مليون سهم من أسهم صندوق الإجارة والتمويل الثاني باليورو المحدود تسويقاً خاصاً داخل دولة الكويت والمنشأ في جزر الكايمان، وأن يكون سعر العرض 10 يوروات للسهم الواحدة، بالإضافة إلى عمولة اكتتاب لمرة واحدة تصل إلى 2.25% من المبلغ المستثمر.

ولا يجوز لأي من حملة الوحدات الاكتتاب الاشتراك في الصندوق بأقل مما يعادل 1000 دولار أمريكي، وبمضاعفات 10 دولارات أمريكي.

وتطرح الأسهم التي سيتم تسويقها داخل دولة الكويت للعملاء المحترفين فقط حسب النص الوارد في الكتاب الأول (التعريفات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، وتكون الجهات التي تتلقى طلبات الاشتراك هي شركة الوطني للاستثمار، وبنك الكويت الوطني.

«معامل» تتلقى كتاب تكليف من «الطرق والنقل» لعقد بـ2.58 مليون دينار

أعلنت الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات تلقيها اليوم الثلاثاء، كتاباً من الهيئة العامة للطرق والنقل البري بتكليف مباشر للعقد رقم هـ.ط / 243 بقيمة إجمالية 2.58 مليون دينار كويتي.

وحسب بيان لبورصة الكويت، يتعلق العقد بمشروع استكمال أعمال عقد تطوير طريق العبدلي السريع من مدينة المطلاع المستقبلية إلى التقاطع المستقبلي مع الطريق الإقليمي الشمالي، وتبلغ مدة الإنجاز 240 يوماً.

وقالت الشركة إن الأثر المالي يتمثل في تحقيق أرباح تشغيلية، سوف يتم إدراجها ضمن البيانات المالية للشركة خلال فترة تنفيذ المشروع.

وكانت أرباح «المعامل» قد نمت في الربع الأول من عام 2025 بنسبة 2 % عند 557.91 ألف دينار، مقابل 546.59 ألف دينار في الربع ذاته من عام 2024.

«معادن» تتحول للربحية في الربع الثاني

تحولت شركة المعادن والصناعات التحويلية إلى الربحية في الربع الثاني من عام 2025.

بلغت أرباح الشركة بالثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو السابق 57.58 ألف دينار، مقابل 12.31 ألف دينار خسائر الربع الثاني من 2024.

وحققت «معادن» أرباح في النصف الأول من العام الحالي بقيمة 198.45 ألف دينار، مقابل 12.19 ألف دينار خسائر في الستة أشهر الأولى من العام السابق.

وعزا البيان الزيادة فى صافي الربح خلال الفترة إلى الزيادة في الإيرادات من المشروعات الجديدة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

قفزت أرباح شركة «معادن» في الربع الأول من العام الحالي بنسبة 111702 % على أساس سنوي، عند 140.87 ألف دينار، مقابل ربحٍ بقيمة 126 ديناراً خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» ينهي تعاملاته متراجعاً 0.56 %.. وسط هبوط 3 قطاعات كبرى

أنهى سوق الأسهم السعودية «تداول»، جلسة الثلاثاء باللون الأحمر، في ظل هبوط 3 قطاعات كبرى بقيادة البنوك والطاقة.

وأغلق المؤشر العام للسوق «تاسي» متراجعاً 0.56 % بخسائر بلغت 61.41 نقطة، هبط بها إلى مستوى 10,823.91 نقطة.

وتراجعت قيم التداول إلى 4.41 مليار ريال، من خلال 302.33 مليون سهم، مقابل 4.61 مليار ريال، بتداولات بلغت 546.78 مليون سهم بنهاية جلسة الاثنين.

وجاء إغلاق 17 قطاعا باللون الأحمر، بقيادة 3 قطاعات كبرى تصدرها قطاع المواد الأساسية بتراجع نسبته 0.9 %، وهبط قطاع البنوك 0.47 %، وسجل قطاع الطاقة تراجعاً هامشيا بلغت نسبته 0.04 %.

وشهدت بقية القطاعات أداءً إيجابياً، بصدارة قطاع الاتصالات الذي صعد 0.57 %، تلاه قطاع الرعاية الصحية بنسبة ارتفاع بلغت 0.33 %.

وعلى صعيد أداء الأسهم، شملت الخسائر 199 سهما، بصدارة سهم «شمس» الذي هبط 10 %، وجاء إغلاق 52 سهماً باللون الأخضر تصدرها سهم «بان» بارتفاع نسبته 8.7 %.

وسجل السوق الموازي أداء سلبيا، ليغلق مؤشر (نمو حد أعلى) متراجعا 0.21 %، بخسائر بلغت 55.39 نقطة، هبطت به إلى مستوى 26,725.89 نقطة.

وكان مؤشر «تاسي» أنهى جلسة الاثنين متراجعا 0.65 %، بضغط 3 قطاعات كبرى، ليعاود خسائره مرة أخرى، وسط ارتفاع السيولة مقارنة بالجلسة السابقة.

بعد ثالث خسارة فصلية.. أين تتجه بورصة السعودية بالربع الثالث؟

ضغوط عالمية ومحلية تضعف بمعنويات المستثمرين

رهان على نتائج الشركات وبرامج الخصخصة لاستعادة الزخم

بين اضطرابات رسوم ترامب الجمركية، وتذبذب أسعار النفط، واستمرار الفائدة المرتفعة، تراجعت معنويات مستثمري الأسهم السعودية في مواجهة خيارات استثمارية صعبة خلال الربع الثاني من العام، فهل يستمر هذا الاتجاه في الربع الثالث؟

مؤشر بورصة السعودية خسر 7.2 % في الربع الثاني من 2025، مسجلاً ثالث خسارة فصلية على التوالي. وكانت القطاعات الرئيسية التي تتأثر بالعوامل الخارجية، مثل الطاقة المرتبطة بسعر النفط، والبنوك والخدمات المالية المرتبطة بأسعار الفائدة، هي الأكثر انخفاضاً بنسب تراوحت بين 7 % و12 %، رغم تحقيق البنوك أعلى أرباح فصلية مجمعة على الإطلاق.

أرباح البنوك السعودية خلال الربع الثاني من 2025 نمو كبير – «الشرق»

في المقابل، شهدت الأسهم الدفاعية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي الداخلي إقبالاً من المستثمرين، مثل قطاعات السلع الرأسمالية والأدوية والتأمين.

تحدّي السيولة

يرى المحلل المالي يوسف يوسف أن انخفاض السيولة من أبرز التحديات التي تواجهها السوق، مع عزوف المستثمرين عن تكوين مراكز جديدة ترقباً للتطورات العالمية واكتمال نتائج الشركات عن الربع الثاني.

ويلاحظ يوسف وجود إقبال على أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة «نظراً لقلة الاستثمار الأولي المطلوب للدخول فيها، وذلك خشية أن يتكبد المستثمر خسائر أكبر عند الدخول في الأسهم القيادية».

لكنه لفت إلى أن الصناديق الكبيرة قد تسارع بدعم السيولة في السوق، إذا شعرت بتأثير كبير على محافظها الاستثمارية أو إذا بلغت الأسهم حداً شديد الجاذبية.

تشير بيانات «بلومبرغ إنتلجنس» إلى انخفاض المتوسط اليومي لقيمة التعاملات بنسبة تجاوزت 30 % إلى 1.5 مليار دولار خلال الربع الثاني. هذه السيولة الضعيفة تؤدي لتضخيم أثر حركة الأسهم القيادية على المؤشر العام للسوق في كلا الاتجاهين.

في غضون ذلك، تسعى هيئة السوق المالية لتعزيز السيولة بإجراءات منها السماح للأجانب بتملك أسهم شركات العقار المطورة لمشاريع في مكة المكرمة والمدينة المنورة، بموازاة السماح لهم بتملك العقارات فعلياً بكافة مناطق المملكة وفق ضوابط، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للمقيمين في دول الخليج بالتداول المباشر في السوق.

كما تُعدُّ شهادات الإيداع السعودية (SDRs) من المبادرات التي قد تحفز نشاط التداول على المدى القصير، عبر إتاحة الفرصة للمستثمرين المحليين لتداول الأوراق المالية الأجنبية محلياً، لكن هذه الخطوات لم تؤتِ ثمارها بعد.

تقول المحللة المالية ماري سالم، إن الإجراءات المرتبطة بقطاع العقارات تحديداً لن يظهر أثرها لحين إعلان الشركات عن توسعات جديدة بناءً على الطلب من المستثمرين الأجانب. وكان القطاع ارتفع في بادئ الأمر عند صدور القرارات التنظيمية لكنه «عاد لطبيعته بعد دخول مستثمرين للأجل الطويل» بحسب ماري.

ضغوط تكلفة التمويل.. والنفط

تواجه السوق تحدياً آخر وهو استمرار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، إذ تضاءلت التوقعات بأن يخفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة خلال العام الجاري من 3 مرات في بداية العام إلى مرة واحدة فحسب حالياً. ومن المقرر أن تعلن لجنة السياسة النقدية بالمركزي الأميركي قراراً بشأن الفائدة نهاية الشهر الجاري.

يقول محمد زيدان، المحلل المالي الأول لدى «الشرق»، إن «ارتفاع تكلفة التمويل المباشرة وغير المباشرة في السعودية بسبب انخفاض السيولة يزيد جاذبية الأصول ذات العوائد الثابتة مقارنة بأسواق الأسهم» وهو ما يشكل ضغطاً إضافياً على بورصة الرياض.

ويظل الاقتصاد السعودي معتمداً بدرجة كبيرة على عائدات النفط التي تُستخدم في تمويل الإنفاق العام وتحفيز القطاع الخاص. وبالتالي، فإن استمرار تراجع أسعار النفط قد يُضعف وتيرة الاستثمار ويحدُّ من نشاط التداول في السوق.

الربع الثالث.. إلى أين؟

عوّل كثير من المراقبين على نتائج الشركات للربع الثاني في دعم السوق. لكن إعلان البنوك وبعض الشركات الكبيرة الأخرى عن نتائج فصلية أفضل من المتوقع لم يُسعف السوق حتى الآن، وإن كانت سالم ترى أن الأداء الإجمالي للربع سيتوقف على الصورة الكاملة لنتائج الشركات والتي لم تتضح بعد.

من جانبه، يرى أشهر سليم، عضو مجلس إدارة جمعية «سي إف إيه» (CFA)، أن نتائج البنوك أظهرت نمو القروض بوتيرة أسرع من الودائع، ما يشير إلى أن البنوك السعودية قد تواجه مستقبلاً صعوبةً في توفير السيولة اللازمة للإقراض المتنامي.

تشهد المملكة طفرة في الطلب على التمويل بسبب المشاريع العملاقة المرتبطة برؤية 2030، وهو ما قد يفسر إقبال البنوك السعودية على إصدار السندات والصكوك لتدبير السيولة حيث تجاوزت الإصدارات 6 مليارات دولار منذ بداية العام حتى منتصف مايو.

أما على المدى البعيد، فإن برنامج الخصخصة ضمن "رؤية 2030 "يُتوقع أن يكون المحرك الرئيس لنمو السيولة، إلى جانب تطوير بنية السوق المالية بشكل أكثر كفاءة، كما تشير «بلومبرغ إنتليجنس".

ويندرج في هذا الإطار خصخصة الأندية السعودية التي يُتوقع أن تدعم السوق بإدراجات جديدة خلال سنوات قليلة.

المستثمر الذكي والانتقائية

يرى محمد زيدان أن السلوك السعري لمؤشر «تاسي» حالياً يوضح أن المعنويات السلبية لا تزال مسيطرة على آفاق السيولة الذكية في السوق، التي لا تزال يغلب عليها المستثمرون الأفراد والمضاربون.

وتوقع أن يسيطر الطابع المضاربي على شهية الأسواق في الوقت الراهن، بينما «لا يزال المستثمر الذكي يتبع استراتيجية انتقائية مستهدفاً أسهم وقطاعات النمو، والتي تتميز بشكل رئيسي بنمو معدل الإيرادات بوتيرة أعلى من معدل نمو إجمالي الناتج المحلي السعودي".

لكنه أضاف أن التوقعات لا تزال إيجابية «على المدى المتوسط والبعيد» موضحاً أن نحو نصف بيوت المال والخبرة يرجحون الشراء في «تاسي» خلال العام الجاري بمستهدفات سعرية للمؤشر تصل إلى 14789 نقطة، أي أعلى بنحو أربعة آلاف نقطة عن المستويات الحالية.

ومن الإشارات الإيجابية ارتفاع حصة المستثمرين الأجانب -غير الخليجيين- من إجمالي المشتريات إلى 35 %، خلال الربع الثاني على أساس سنوي، ما يعكس نجاح جهود الحكومة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، والتي يؤمل أن تنعكس بشكلٍ أكبر على أحجام التداول.

ويبقى السؤال: إلى أين تتجه السوق المالية السعودية؟ يبدو أن الرهان الآن على سيولة مدفوعة من الصناديق القيادية بالسوق التي ستخشى على استثماراتها من ناحية، وستجد في الأسعار المنخفضة الجديدة مستويات مغرية للشراء من ناحية أخرى.

بورصات خليجية

بورصة أبوظبي تتراجع وتفقد 6 مليارات درهم في ختام تعاملات الثلاثاء

تباين أداء مؤشرات أسواق المال الإماراتية بختام تعاملات الثلاثاء، ليرتفع سوق دبي المالي ، بينما تراجع سوق أبوظبي للأوراق المالية، في ظل انحسار المخاوف بشأن حرب الرسوم الجمركية العالمية، بينما يركز المستثمرون على اجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي للسياسة النقدية بحثا عن مؤشرات على أسعار الفائدة.

ووفق بيانات التداول، بلغت مكاسب سوق دبي المالي مليار درهم، بينما تكبد سوق أبوظبي للأوراق المالية خسائر قدرها 6 مليارات درهم، واستقطبت بورصتا دبي وأبوظبي سيولة بحجم 2.167 مليار درهم، توزعت على 39.210 ألف صفقة.

ومع ختام تعاملات الأمس، ارتفع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 0.16 % إلى مستوى 6177 نقطة، وسط تعاملات بحجم 213.947 مليون سهم بقيمة 770.625 مليون درهم.

جاء هذا الأداء الإيجابي مدعماً بنمو عدد من الأسهم القيادية منها، سالك 0.95 %، وبنك السلام 0.87 %، وباركن 0.81 %، والخليج للملاحة القابضة 0.50 %، وإمباور 2.36 %، والإمارات دبي الوطني 0.74 %.

وبلغت القيمة السوقية لأسهم دبي 1.046 تريليون درهم بختام تعاملات الثلاثاء، مقابل 1.045 تريليون درهم بختام تعاملات الاثنين، بمكاسب بلغت مليار درهم.

في المقابل، تراجع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 0.19 % إلى مستوى 10341 نقطة، وسط تعاملات

بحجم 319.446 مليون سهم بقيمة 1.397 مليار درهم.

وتأثر المؤشر بانخفاض عدد من الأسهم منها سهم طيران أبوظبي الذي تراجع بنسبة 0.17 %، ومصرف أبوظبي الإسلامي 0.16 %، وأدنوك للتوزيع 0.54 % ، وأدنوك للغاز 1.20 %، وموانئ أبوظبي 0.94 %.

وسجلت القيمة السوقية لأسهم أبوظبي 3.154 تريليون درهم بختام تعاملات الثلاثاء، مقابل 3.160 تريليون درهم بختام تعاملات الاثنين، بخسائر بلغت 6 مليارات درهم.

أسهم الصناعة والمالي تقود مؤشر مسقط لمكاسب ايجابية

ارتفع المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» بنهاية تعاملات الثلاثاء، بنسبة 0.09 %، بإقفاله عند 4,747.4 نقطة، رابحاً 4.34 نقطة عن مستوياته بجلسة الاثنين.

وارتفعت مؤشرات القطاعين الصناعة والمالي؛ ليصعد الأول 0.65 %؛ بدعم ارتفاع سهم المطاحن العمانية بنسبة 4.75 %، وارتفع المها للسيراميك بنسبة 1.62 %.

وكذلك ارتفاع سهم الشرقية للاستثمار القابضة بنسبة 2.86 %، وارتفع عمان والإمارات القابضة بنسبة 1.56 %.

وصعد مؤشر القطاع المالي بنسبة 0.42 %؛ مع صدارة سهم مسقط للتمويل للرابحين بنسبة 5.66 %، وارتفع سهم بنك عمان العربي بنسبة 2.84 %.

وعلى الجانب الآخر، تراجع مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 1.24 %، مع تقدم سهم مجموعة ليفا على المتراجعين بنسبة 9.93 %، وتراجع العنقاء للطاقة بنسبة 9.28 %.

وارتفع حجم التداولات إلى 211.37 مليون ورقة مالية، مقابل 71.77 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وتراجعت قيمة التداولات إلى 32.42 مليون ريال، مقارنةً بنحو 11.42 ألف ريال جلسة أمس الاثنين.

وتصدر سهم بنك صحار الدولي الأسهم النشطة حجماً وقيمةً بتداول 77.6 مليون سهم، بقيمة 10.83 مليون ريال.

بورصة البحرين تغلق على ارتفاع بدعم قطاعات المال والعقاروالمواد الأساسية

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الثلاثاء على ارتفاع؛ بدعم قطاعات المال والعقارات والمواد الأساسية.

ومع ختام تعاملات الأمس، ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.19 % إلى مستوى 1954 نقطة، وسط تعاملات بحجم 1.970 مليون سهم بقيمة 450.635 ألف دينار.

وسجل عدد من الأسهم المدرجة في بورصة البحرين مكاسب متفاوتة خلال جلسة التداول، حيث تصدرت شركة الإثمار القابضة قائمة الارتفاعات بسعر بلغ 0.033 دولار أمريكي، محققة مكاسب بنسبة 6.45 %.

كما ارتفعت أسهم شركة عقارات السيف بنسبة 2.46 % لتصل إلى 0.125 دينار بحريني، فيما سجلت شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) زيادة بنسبة0.64 % ليبلغ سعر السهم 0.946 دينار بحريني.

وشهد بنك السلام ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.43 % ليغلق عند 0.236 دينار بحريني، بينما ارتفعت أسهم بيت التمويل الكويتي بنسبة 0.38 % لتسجل 2.640 دولار أمريكي.

بورصة قطر تنخفض 0.57 % عند الإغلاق

أغلقت بورصة قطر تعاملات، الثلاثاء، منخفضة؛ وسط ترقب لقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي بشأن السياسة النقدية.

وتراجع المؤشر العام بنسبة 0.57 % ليصل إلى النقطة 11141.75، خاسراً 63.72 نقطة، عن مستوى أمس الاثنين.

وأثر على أداء الجلسة تراجع 4 قطاعات على رأسها قطاع النقل بـ 1.05 %، بينما ارتفع قطاع التأمين وحيداً بـ 0.64 %، واستقر قطاعا العقارات والبنوك والخدمات المالية.

وتترقب الأسواق، اليوم الأربعاء ، صدور قرار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بشأن السياسة النقدية.

وبشأن التداولات فقد ارتفعت السيولة إلى 389.43 مليون ريال، مقابل 382.84 مليون ريال، أمس الاثنين، وانخفضت أحجام التداول عند 148.11 مليون سهم، مقارنةً بـ 153.26 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 19.59 ألف صفقة، مقابل 19.74 ألف صفقة الاثنين.

وتقدم سهم «الدولي» تراجعات الأسهم البالغة 28 سهماً بـ 3.81 %، بينما جاء سهم «العامة» على رأس الارتفاعات البالغة 22 سهماً بـ 1.85 %، واستقر سعر 5 أسهم.

وجاء «بلدنا» المرتفع 0.61 % في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 33.46 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم «الطبية» بقيمة 45.78 مليون ريال، مرتفعاً 1.11 %.

بورصات عالمية

أسهم أوروبا ترتفع وسط تقييم الأسواق للاتفاق التجاري بين واشنطن وبروكسل

ارتفعت الأسهم الأوروبية أمس ، في ظل موجة من إعلانات الأرباح، بينما قيّم المستثمرون تداعيات الاتفاق التجاري الجديد بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وصعد المؤشر الأوروبي الشامل «ستوكس 600» بنسبة 0.5 % بحلول الساعة 08:15 بتوقيت غرينتش، كما سجلت معظم البورصات الإقليمية مكاسب، حيث ارتفع مؤشر داكس الألماني ومؤشر كاك الفرنسي بنحو 1 % لكل منهما.

وكان المؤشر «ستوكس 600» قد قفز بنسبة 0.9 % في بداية جلسة الاثنين ليبلغ أعلى مستوى له منذ أربعة أشهر، قبل أن يتراجع ويغلق منخفضاً بنسبة 0.2 %، إذ حاول المستثمرون استيعاب تأثير الرسوم الجديدة البالغة 15 % على معظم السلع الأوروبية، وهي نسبة تفوق بكثير معدلات ما قبل عام 2025.

وقال أندريا تشيشوني، رئيس قسم الأبحاث في TS Lombard: «لا تزال الصورة غير واضحة بالنسبة لتقييم الأسواق لهذا الاتفاق التجاري، أعتقد أن رد الفعل الأولي كان أقرب إلى تنفّس الصعداء»، وأضاف: «في نهاية المطاف، الرسوم الجمركية ليست أمراً جيداً، كنا عند 2.5 % والآن نحن عند 15 %، لكن الفرق بين 10 % و15 % ليس شاسعاً، عندما يدرك السوق ذلك، سيبدأ في اعتبار الاتفاق بمثابة تسوية معقولة».

وقبل الموعد النهائي المقرر في الأول من أغسطس، صرّح الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن معدل «الرسوم العالمية» الجديد الذي يتراوح بين 15 % و20 %، سيُطبّق على الشركاء التجاريين الذين لا يبرمون اتفاقات ثنائية مع الولايات المتحدة.

وفي السياق نفسه، تابعت الأسواق عن كثب المحادثات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، بعد لقاء مسؤولين من الجانبين يوم الاثنين بهدف حل النزاعات الاقتصادية وتمديد الهدنة الجمركية السابقة لمدة ثلاثة أشهر.

وسجل قطاع الطيران والدفاع مكاسب بنسبة 1.9 % بعد ثلاثة أيام متتالية من الخسائر، مدعوماً بالاتفاق التجاري الجديد الذي نصّ على «رسوم صفرية متبادلة» على الطائرات وقطع الغيار، وارتفعت أسهم إيرباص بنسبة 1.9 %، وشركة سافران بنسبة 2.7 %.

وعلى صعيد الأسهم الفردية، قفز سهم مجموعة النظارات الفرنسية-الإيطالية EssilorLuxottica بنسبة 6 % بعدما أعلنت الشركة عن زيادة في أرباح التشغيل للنصف الأول من العام، رغم تأثرها بالرسوم.

وصعد سهم شركة Philips الهولندية بنسبة 10.3 % ليتصدر المؤشر، بعدما خفضت الشركة تقديراتها لتأثير الرسوم عقب الاتفاق التجاري مع الولايات المتحدة.

في المقابل، هبط سهم شركة Inchcape البريطانية لتوزيع السيارات بنسبة 7.7 % متصدراً قائمة الخاسرين، بعد أن أعلنت عن تراجع أرباحها للنصف الأول من العام بسبب الرسوم الجمركية.

وينتظر المستثمرون خلال هذا الأسبوع المزدحم بالبيانات الاقتصادية صدور بيانات الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من كل من منطقة اليورو والولايات المتحدة يوم الأربعاء، تسبقها قرارات الفيدرالي بشأن أسعار الفائدة، بالإضافة إلى تقرير الوظائف الأميركية المنتظر يوم الجمعة.

«نيكاي» الياباني يواصل التراجع بفعل مخاوف من النظرة المستقبلية للشركات

تراجع متوسط مؤشر نيكاي للأسهم اليابانية للجلسة الثالثة على التوالي يوم الثلاثاء، وسط قلق المستثمرين من مستقبل أرباح الشركات المحلية، ما دفعهم إلى جني الأرباح بعد موجة صعود في السوق.

وانخفض مؤشر نيكاي بنسبة 0.7 % ليصل إلى 40,728.48 نقطة بحلول الساعة 01:51 بتوقيت غرينتش، بينما تراجع مؤشر «توبكس» الأوسع نطاقاً بنسبة 0.75 % إلى 2,908.75 نقطة.

وفي ظل موسم إعلان الأرباح في اليابان، يتعامل المستثمرون بحذر مع التوقعات المستقبلية للشركات، والتي قد تتأثر بتطبيق تعرفة جمركية بنسبة 15 % على صادرات اليابان إلى الولايات المتحدة، بحسب هيرويكي أوينو، كبير المحللين الاستراتيجيين في شركة «سوميتومو ميتسوي ترست لإدارة الأصول».

وكانت اليابان قد توصلت الأسبوع الماضي إلى اتفاق تجاري يقلّص الرسوم الجمركية الكبيرة التي هدد الرئيس الأميركي دونالد ترامب بفرضها، وقد دفع هذا الاتفاق بمؤشر نيكاي إلى أعلى مستوياته خلال عام، إلا أن تلك المكاسب كانت مفرطة، وفقاً لما أضافه أوينو.

وأوضح أوينو أن «نصف تلك المكاسب جاءت نتيجة التوقعات باستقالة رئيس الوزراء شيغيرو إيشيبا، حيث كانت الأسواق تأمل أن يخلفه شخص يتبنى سياسات تحفيزية للاقتصاد».

وكان إيشيبا قد أكد عزمه البقاء في منصبه، رغم تعرض تحالفه الحاكم لهزيمة قوية في انتخابات مجلس الشيوخ، ما دفع بعض أعضاء حزبه إلى التشكيك في قيادته، بينما تفكر المعارضة في تقديم مذكرة لحجب الثقة.

وقادت أسهم شركات الرقائق الإلكترونية التراجعات يوم الثلاثاء، حيث انخفض سهم «ليزرتك» بنسبة 5 % ليصبح الأسوأ أداءً على مؤشر نيكاي.

كما تراجعت أسهم «طوكيو إلكترون» بنسبة 0.49 %، و«أدفانتست» بنسبة 0.33 %.

وهبط سهم «نيتو دينكو» بنسبة 4.6 % بعدما أعلنت الشركة المتخصصة في المواد الصناعية عن تراجع أرباحها التشغيلية الفصلية بنسبة 16 %.

وسجلت 30 من أصل 33 قطاعاً فرعياً في بورصة طوكيو انخفاضاً، وكان قطاع السيارات هو الأسوأ أداءً بتراجع نسبته 1.7 %.

وخالف الاتجاه سهم «نومورا ريسيرش» الذي قفز بنسبة 8.9 % بعد أن أعلنت الشركة المتخصصة في حلول الاستشارات وتقنية المعلومات عن ارتفاع أرباحها الصافية الفصلية بنسبة 17 %.

الاقتصادية ALEQTISADYAH
العدد 415 • الأربعاء 30 يوليو 2025 م • 5 من صفر 1447 هـ
aleqtisadyah.com

بورصات عالمية

أسهم آسيا تتراجع مع عودة مخاوف الرسوم الجمركية

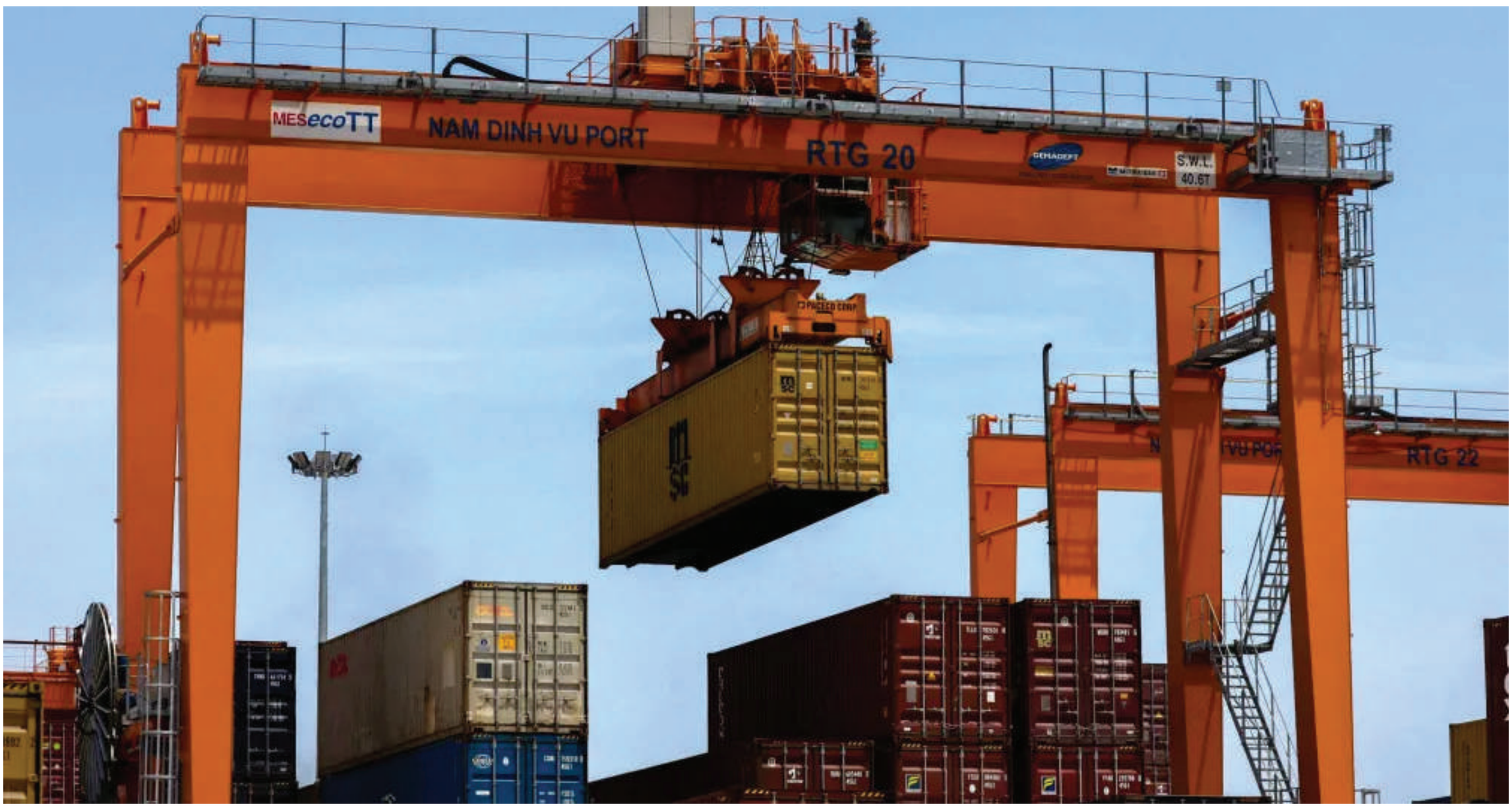

تراجعت الأسهم الآسيوية يوم الثلاثاء، فيما واصل اليورو تعويض خسائره، مع تزايد قلق المستثمرين من الآثار السلبية لاتفاق التجارة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، والإقرار بأن الرسوم الجمركية العقابية أصبحت واقعاً دائماً له تداعيات سلبية على النمو والتضخم.

فقد تبددت مشاعر الارتياح الأولية إزاء فرض الاتحاد الأوروبي رسماً جمركياً نسبته 15 %، مقارنة بمعدل سابق كان يتراوح بين 1 % و2 % قبل تولي الرئيس دونالد ترامب منصبه، وعبّر قادة في فرنسا وألمانيا عن أسفهم للنتائج، معتبرين أنها تمثل عبئاً على النمو، ما دفع بالأسهم وعوائد السندات الأوروبية إلى التراجع، وأثّر سلباً على العملة الأوروبية الموحدة.

جمركي عالمي» يتراوح بين 15 % و20 % على جميع الشركاء التجاريين غير المنخرطين في مفاوضات تجارية، وهو ما سيكون من أعلى المعدلات منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي.

وكتب خبراء اقتصاد في بنك جيه بي مورغان: «رغم أن السيناريو الأسوأ تم تجنبه، فإن رفع التعرفة الجمركية الأوروبية من 1 % في يناير يمثل زيادة ضريبية كبيرة على صادرات الاتحاد الأوروبي»، وأضافوا: «هذا صدمة كبيرة تُنهي قرناً من القيادة الأميركية للتجارة الحرة العالمية»، ورغم أنهم لم يعودوا يتوقعون ركوداً اقتصادياً أميركياً على خلفية هذه الصدمة، فإن خطر الركود ما زال مرتفعاً عند 40 %.

وتزايدت المخاوف بشأن النمو العالمي بعد قفزة مفاجئة في أسعار النفط، إثر تهديد ترامب بمهلة جديدة من 10 إلى 12 يوماً لروسيا لإحراز تقدم نحو إنهاء الحرب في أوكرانيا، وإلا ستُفرض عقوبات أشد على صادراتها النفطية.

ارتفع خام برنت بنسبة 0.1 % ليصل إلى 70.10 دولار للبرميل بعد أن صعد 2.3 % يوم الاثنين، فيما استقر الخام الأميركي عند 66.73 دولار.

وفي الأسواق، انخفض مؤشر «MSCI» لأسهم آسيا والمحيط الهادئ خارج اليابان بنسبة 0.7 %، وتراجع مؤشر نيكاي الياباني بنسبة 0.8 %، بينما هبطت الأسهم القيادية الصينية بنسبة 0.1 %.

أما الأسهم الأوروبية فشهدت بعض الاستقرار بعد تراجعات الاثنين، حيث ارتفعت عقود «يورو ستوكس 50» الآجلة بنسبة 0.2 %، كما صعدت عقود «فايننشال تايمز» و«داكس» بنسبة 0.1 % لكل منهما.

ظل اليورو مستقراً عند 1.1592 دولار بعد تراجع بنسبة 1.3 % في الجلسة السابقة، وهو الانخفاض الأكبر منذ منتصف مايو أيار، ويجد حالياً دعماً فنياً عند مستوى 1.1556 دولار.

مؤشر الدولار ارتفع إلى 98.674 بعد أن صعد بنسبة 1 % أمس، كما بلغ أعلى مستوى في أسبوع أمام الين الياباني عند 148.63.

أما في «وول ستريت»، فقد ظلت التوقعات إيجابية في ظل انتظار نتائج الشركات الكبرى هذا الأسبوع، وعلى رأسها أبل ومايكروسوفت وأمازون، وارتفعت العقود الآجلة لمؤشر «ستاندرد آند بورز 500» بنسبة 0.1 %، كما أضافت عقود «ناسداك» الآجلة 0.2 %.

عائدات سندات الخزانة لأجل 10 سنوات استقرت عند 4.408 %، بعد ارتفاعها الطفيف أمس، بينما تترقب الأسواق قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي يوم الأربعاء بشأن أسعار الفائدة.

وتُظهر العقود الآجلة احتمالاً بنسبة 97 % بأن يُبقي البنك المركزي على أسعار الفائدة بين 4.25 % و4.5 %، مع تكرار تحذيراته من أن الرسوم الجمركية قد ترفع التضخم على المدى القصير.

ويتوقع المحللون أن يعارض مسؤول أو اثنان في مجلس الاحتياطي هذا القرار، مفضلين خفضاً للفائدة ودعماً لرهانات بتحرك في سبتمبر أيلول.

من جهة أخرى، قد تتغير التوقعات اعتماداً على بيانات الاقتصاد الأميركي هذا الأسبوع، وعلى رأسها الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني، والذي يُتوقع أن يرتفع بنسبة 2.4 % على أساس سنوي، بعد انكماش بنسبة 0.5 % في الربع الأول.

أما البنك المركزي الكندي فيعقد اجتماعه يوم الأربعاء أيضاً، ومن المتوقع أن يُبقي على أسعار الفائدة عند 2.75 % بينما ينتظر نتائج المفاوضات التجارية مع الولايات المتحدة.

وفي أسواق السلع، واجهت أسعار النحاس وخام الحديد ضغوطاً، بينما استقر الذهب عند 3,316 دولاراً للأونصة.

KAMCO INVEST

نشرة كامكو إنفست اليومية لمؤشرات بورصة الكويت

إعداد وبحوث واستراتيجيات الاستثمار

29 يوليو 2025

أداء مؤشر السوق العام لبورصة الكويت مقابل الكمية المتداولة

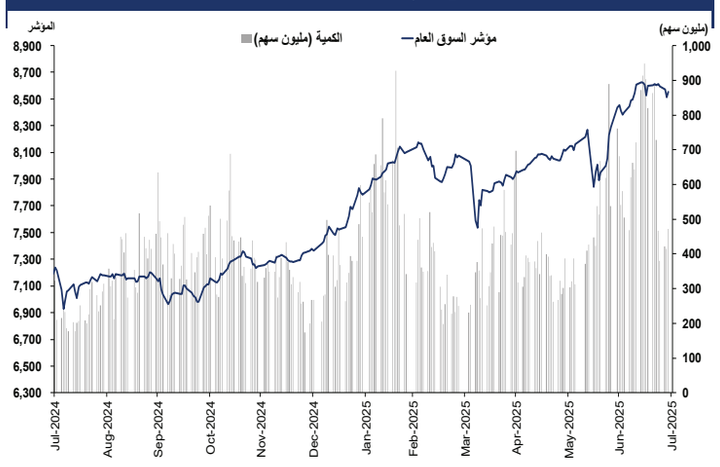

عوائد القطاعات

القطاعات	التغيير اليومي	إغلاق المؤشرات	التغيير اليومي	من بداية الشهر	من بداية العام
بورصة الكويت	▲	8,553.0	0.50%	1.16%	16.17%
الطاقة	▲	1,636.2	2.25%	8.12%	37.60%
مواد أساسية	▲	898.5	0.29%	5.03%	(1.40%)
صناعية	▲	688.6	0.61%	(4.22%)	(4.84%)
سلع إستهلاكية	▲	1,341.9	0.18%	0.88%	34.37%
رعاية صحية	▼	512.1	(0.07%)	(10.12%)	11.73%
الخدمات الاستهلاكية	▲	2,221.8	0.31%	(2.62%)	4.67%
إتصالات	▼	1,125.5	(0.07%)	6.95%	10.59%
بنوك	▲	2,174.5	0.61%	0.57%	20.15%
التأمين	▲	1,966.9	2.07%	3.39%	(4.30%)
العقار	▲	1,790.9	0.23%	1.24%	32.35%
خدمات مالية	▲	1,607.0	0.14%	4.36%	6.38%
تكنولوجيا	▼	1,593.2	(6.81%)	44.08%	53.15%
منافع	=	379.0	0.00%	(2.04%)	(4.64%)

أداء المؤشرات

مؤشرات البورصة والقيمة الرأسمالية		القيمة	اليومي (نقطة)	اليومي (%)	الشهري (%)	من بداية العام (%)
مؤشر السوق الأول	▲	9,223.74	49.3	0.54%	0.39%	17.67%
مؤشر رئيسي 50	▲	7,548.66	17.8	0.24%	4.54%	10.90%
مؤشر السوق الرئيسي	▲	7,558.52	22.5	0.30%	5.06%	9.43%
مؤشر السوق العام	▲	8,552.99	42.3	0.50%	1.16%	16.17%
القيمة السوقية (مليون د.ك)	▲	51,621.20	255.8	0.50%	1.08%	18.86%

مؤشرات التداول

مؤشرات التداول	القيمة	التغير اليومي %	المتوسط اليومي 2025	المتوسط اليومي 2024
الكمية المتداولة (مليون سهم)	470.8	13.8%	461.7	217.0
القيمة المتداولة (مليون د.ك.)	82.8	14.1%	109.0	53.3
عدد الصفقات	25,595	9.2%	22,973	13,842

الاسم المختصر للشركة المدرجة		السعر إقفال (دك)	السعر التغير اليومي (فلس)	السعر التغير اليومي (%)	القيمة المتداولة (ألف د.ك)	الكمية المتداولة (ألف سهم)	معدل دوران السهم منذ بداية العام	عائد التوزيعات النقدية	مضاعف السعر للربحية	مضاعف السعر للقيمة الدفترية	القيمة السوقية (مليون دك)	إقفال خلال 52 أسبوع (د.ك) الأعلى	إقفال خلال 52 أسبوع (د.ك) الأدنى
وطني	▲	1.034	7.0	0.7%	2,414	2,343	9%	3.4%	15.4	2.24	9,040.0	1.049	0.800
خليج ب	▲	0.345	3.0	1%	529	1,541	33%	2.9%	24.3	1.70	1,377.5	0.359	0.270
تجاري	=	0.552	0.0	0%	1	1	0%	6.9%	7.7	1.56	1,209.6	0.852	0.455
اهلي	▼	0.299	-1.0	0%	97	325	20%	3.3%	14.6	1.22	782.7	0.314	0.248
الدولي	▲	0.280	1.0	0%	1,570	5,604	99%	1.7%	20.6	1.42	500.8	0.296	0.163
برقان	=	0.255	0.0	0%	6,037	23,432	20%	2.3%	20.7	1.12	970.5	0.289	0.168
بيتك	▲	0.801	6.0	1%	8,007	10,002	10%	1.5%	24.4	2.70	14,800.2	0.816	0.644
بنك بوبيان	▲	0.705	4.0	1%	1,713	2,439	10%	1.4%	31.6	3.48	3,109.6	0.729	0.485
بنك وربة	=	0.279	0.0	0%	4,667	16,769	72%	0.0%	54.1	3.63	1,255.0	0.295	0.158
البنوك				0.6%	25,036	62,456		2.6%	20.7	1.70	33,046		
سنرجي	▲	0.084	0.5	1%	84	1,015	222%	0.0%	NM	1.82	16.7	0.099	0.030
بترولية	=	0.624	0.0	0%	0	0	2%	6.1%	12.0	1.05	112.8	0.834	0.456
نابسكو	▲	1.397	68.0	5%	1,493	5,166	936%	0.0%	NM	4.15	13.3	0.350	0.076
بيت الطاقة	▲	0.294	14.0	5%	25	150	43%	0.0%	12.2	0.56	43.1	0.178	0.105
آبار	=	0.170	0.0	0%	19	31	13%	6.6%	NM	2.48	39.3	0.740	0.495
الطاقة				8.1%	1,602	6,331		5.5%	12.0	1.82	321		
سكب ك	▼	0.605	-4.0	-1%	327	507	26%	6.1%	11.5	1.37	346.6	0.720	0.560
بوبيان ب	▲	0.648	3.0	0%	345	538		6.1%	12.8	2.48	507		
الكوت	▲	1.200	1.0	0%	0	0	0%	5.8%	14.2	2.98	121.1	2.850	0.750
مواد أساسية				-1.4%	345	538		6.1%	12.8	2.48	507		
الخصوصية	=	0.155	0.0	0%	27	173	154%	1.2%	16.9	0.87	29.0	0.189	0.086
اسمنت	▲	0.368	23.0	7%	2	6	8%	1.6%	NM	1.20	262.4	0.382	0.169
كابلات	▲	2.054	2.0	0%	658	319	20%	3.4%	32.1	1.46	427.6	2.360	1.500
سفن	▼	0.868	-8.0	-1%	645	740	43%	4.0%	17.1	1.98	156.4	0.950	0.729
بورتلاند	=	0.739	0.0	0%	21	28	7%	6.8%	17.3	0.96	74.1	0.890	0.727
ورقية	▲	0.288	23.0	9%	1,357	4,750	36%	4.1%	29.4	1.50	28.6	0.320	0.159
معادن	▲	0.166	5.0	3%	269	1,587	72%	0.0%	NM	1.92	15.0	0.233	0.068
أسيكو	▲	0.086	2.3	3%	1,599	18,388	192%	0.0%	NM	0.99	28.4	0.100	0.052
الوطنية للبناء	▲	0.223	2.0	1%	105	480	2%	4.5%	17.7	0.92	80.1	0.294	0.160
المعدات	▼	0.057	-1.6	-3%	47	804	323%	0.0%	NM	1.69	4.6	0.090	0.025
إستهلاكية	▼	0.104	-1.0	-1%	330	3,182	206%	0.0%	35.5	1.04	31.2	0.134	0.090
أجيليتي	=	0.138	0.0	0%	822	5,981	59%	6.9%	6.3	0.36	352.2	0.289	0.136
تنظيف	▼	0.062	-1.4	-2%	82	1,299	143%	0.0%	13.6	0.49	14.4	0.073	0.041
الرابطة	▲	0.057	2.3	4%	16	290	76%	0.0%	NM	1.82	15.7	0.068	0.040
المعامل	▲	0.359	3.0	1%	31	88	12%	4.1%	11.5	1.36	49.1	0.370	0.276
هيومن سوفت	▲	2.393	2.0	0%	284	119	53%	14.6%	8.2	2.44	322.5	2.809	2.332
امتيازات	=	0.239	0.0	0%	0	1	2%	0.0%	NM	7.56	9.6	0.292	0.078
المشتركة	▲	0.708	6.0	1%	588	831	60%	4.2%	16.4	1.96	121.1	0.731	0.564
يوباك	▼	0.236	-17.0	-7%	131	533	5%	0.0%	NM	0.84	89.1	0.345	0.132
مبرد	=	0.106	0.0	0%	113	1,071	109%	4.7%	11.8	0.85	17.4	0.117	0.080
المتكاملة	▼	0.538	-5.0	-1%	658	1,219	71%	4.6%	18.7	2.04	136.1	0.625	0.460
قيوين ا	=	0.084	0.0	0%	0	0	0%	5.9%	14.0	0.58	30.6	0.096	0.079
جي تي سي	▲	0.444	1.0	0%	357	807	13%	5.9%	9.7	1.15	66.6	0.450	0.357
صناعية				-4.2%	8,144	42,694		4.5%	16.6	1.20	2,362		
مواشي	▼	0.116	-4.0	-3%	94	799	36%	0.0%	NM	0.97	24.3	0.155	0.092
ميزان	▲	1.228	5.0	0%	347	279	26%	2.0%	24.3	3.00	381.6	1.245	0.760
سلع الاستهلاكية				0.9%	441	1,079		2.0%	24.3	1.99	406		
التقدم	▼	0.521	-1.0	0%	0	0	1%	3.2%	NM	1.38	93.8	0.935	0.324
ميدان	=	0.749	0.0	0%	0	0	3%	0.0%	13.3	1.77	151.7	0.800	0.548
رعاية صحية				-10.1%	0	0		3.2%	13.3	1.58	245		
سينما	=	1.140	0.0	0%	2	2	1%	6.4%	7.7	1.11	105.6	1.400	1.005
فنادق	▲	0.220	2.0	1%	4	17	1%	0.0%	10.8	1.75	12.4	0.365	0.133
ايفا فنادق	▲	0.826	16.0	2%	234	279	22%	3.1%	11.6	5.49	240.5	2.034	0.769
أولى وقود	▼	0.380	-3.0	-1%	133	350	620%	1.3%	26.5	2.10	169.1	0.700	0.121
منتزهات	▼	0.137	-2.0	-1%	9	67	23%	2.0%	17.8	0.85	29.7	0.150	0.066
الجزيرة	▲	1.382	15.0	1%	485	354	41%	2.9%	17.3	9.70	304.0	1.768	0.851
السور	▼	0.278	-3.0	-1%	9	31	31%	2.5%	21.5	1.26	117.0	0.441	0.127
فيوتشر كيد	▼	0.120	-4.0	-3%	71	597	151%	NM	62.9	1.05	14.4	0.138	0.094
النخيل	▼	0.305	-3.0	-1%	123	417	38%	1.9%	31.4	2.72	16.0	0.393	0.156
العيد	▼	0.221	-3.0	-1%	327	1,473	83.4%	5.9%	12.7	1.41	69.0	0.251	0.201
الغانم	▲	1.123	3.0	0%	668	596	43%	3.1%	13.3	4.63	405.1	1.155	0.769
الخدمات الاستهلاكية				(3%)	2,066	4,184		2.9%	17.3	1.75	1,483		
زين	▲	0.519	2.0	0%	525	1,013	13%	4.8%	9.9	1.76	2,246	0.529	0.425
أريد	▼	1.185	-30.0	-2%	28	24	2%	7.6%	10.6	1.09	593.9	1.319	0.988
أس تي سي	▲	0.567	3.0	1%	739	1,309	13%	6.2%	17.9	2.64	566.3	0.616	0.511
ديجتس	▲	0.325	10.0	3%	34	107	182%	0.0%	NM	6.01	28.4	0.395	0.059
إتصالات				7.0%	1,327	2,452		6.2%	10.6	2.20	3,434		
كويت ت	▲	0.555	35.0	7%	54	104	5%	6.8%	9.4	0.63	102.6	0.650	0.490
خليج ت	▼	0.942	-8.0	-1%	6	7	0%	2.4%	12.4	1.07	267.3	1.708	0.855
اهلية ت	=	0.790	0.0	0%	12	15	1%	1.7%	7.8	1.15	186.4	0.849	0.612
وربة ت	=	0.168	0.0	0%	1	6	11%	6.9%	7.9	0.85	41.1	0.178	0.130
الاعادة	▲	0.410	39.0	11%	80	198	0.8%	2.4%	8.3	1.36	127.5	0.462	0.288
أولى تكافل	▲	0.203	1.0	0%	92	453	54.3%	0.0%	NM	2.26	21.6	0.265	0.130
وثاق	▼	0.126	-4.0	-3%	3,714	26,733	601%	0.0%	NM	3.22	13.9	0.179	0.033
ب ك تأمين	=	0.191	0.0	0%	0	0	0%	10.4%	6.9	0.81	28.5	0.191	0.191
التأمين				3.4%	3,959	27,515		4.6%	8.1	1.11	789		
صكوك	▼	0.064	-1.1	-2%	79	1,226	118%	0.0%	8.9	1.04	36.6	0.071	0.043
عقارات ك	▲	0.361	1.0	0%	234	649	141%	0.0%	30.9	2.10	384.3	0.437	0.208
متحدة	▲	0.172	1.0	1%	106	619	36%	0.0%	42.1	1.12	224.0	0.237	0.041
وطنية	▲	0.087	0.5	1%	304	3,530	289%	0.0%	2.5	0.05	19.0	0.094	0.066
صالحية	=	0.415	0.0	0%	793	1,914	31%	3.5%	23.1	1.39	258.6	0.435	0.379
تمدين ع	=	0.390	0.0	0%	9	24	2%	4.3%	9.8	0.59	156.6	0.397	0.323
اجيال	▲	0.294	6.0	2%	9	34	6%	6.8%	10.7	0.45	61.5	0.324	0.233
ع عقارية	▲	0.127	2.0	2%	1,128	8,967	362%	1.9%	19.1	1.20	49.0	0.129	0.054
الإنمـاء	▼	0.081	-0.4	0%	70	867	79%	0.0%	12.9	0.64	28.5	0.102	0.043
المباني	=	0.881	0.0	0%	98	111	14%	1.6%	15.8	1.90	1,303	0.904	0.719
إنجازات	▼	0.110	-2.0	-2%	12	111	7%	4.4%	18.2	0.61	37.2	0.135	0.095
التجارية	▲	0.189	4.0	2%	269	1,442	26%	1.5%	24.0	1.20	358.3	0.207	0.133
سنام	▲	0.196	4.0	2%	1,700	9,073	123%	0.0%	41.8	3.63	43.2	0.226	0.109
أعيان ع	=	0.105	0.0	0%	31	296	66%	4.8%	14.3	0.69	43.6	0.114	0.069
عقار	=	0.082	0.0	0%	197	2,403	68%	3.6%	24.3	0.62	19.1	0.094	0.053
العقارية	▲	0.063	1.1	2%	577	9,215	143%	0.0%	NM	8.21	11.9	0.083	0.028
مزايا	▲	0.072	0.3	0%	51	715	98%	0.0%	NM	0.83	38.8	0.085	0.055
تجارة	▼	0.079	-0.5	-1%	11	139	62%	6.4%	14.9	0.68	29.0	0.087	0.055
أركان	▼	0.178	-2.0	-1%	237	1,310	79%	4.6%	32.0	1.55	55.4	0.222	0.092
أرجان	▼	0.107	-1.0	-1%	479	4,485	168%	0.0%	NM	0.40	31.2	0.121	0.055
منشآت	▼	0.193	-1.0	-1%	39	202	83%	0.0%	9.1	1.90	62.1	0.205	0.118
م الاعمال	▼	0.111	-1.0	-1%	542	4,869	1025%	2.7%	25.1	1.27	66.4	0.216	0.047
ريم	=	0.000	0.0	0%	0	0	0%	0.0%	0.0	0.00	0.0	0.000	0.000
مينا	▼	0.124	-1.0	-1%	428	3,490	581%	0.0%	11.4	1.39	16.9	0.332	0.066
مراكز	▲	1.300	10.0	1%	538	411	213%	0.0%	NM	10.34	180.4	2.660	0.048
مشاعر	=	0.106	0.0	0%	718	6,511	228%	0.0%	15.5	1.11	17.0	0.132	0.056
المساكن	▼	0.055	-1.0	-2%	135	2,429	486%	0.0%	NM	1.65	5.4	0.074	0.026
دلقان	▼	0.314	-5.0	-2%	313	996	118%	0.0%	29.9	2.83	20.8	0.338	0.102
ثريا	▼	0.225	-23.0	-9%	147	634	26%	0.0%	14.3	1.64	33.0	0.369	0.090
أسس	▲	0.180	8.0	5%	30	179	9%	0.0%	9.0	1.33	19.7	0.200	0.075
بيتك ريت	=	1.159	0.0	0%	17	14	22%	0.0%	NA	NA	27.4	1.198	1.055
العقار				1.2%	9,299	66,864		3.6%	15.7	1.20	3,638		
كويتية	▲	0.204	5.0	3%	771	3,851	67%	6.3%	9.9	0.91	112.5	0.211	0.143
تسهيلات	▲	0.234	1.0	0%	21	89	8%	8.1%	10.1	0.71	118.8	0.283	0.180
ايفا	▼	0.393	-1.0	0%	64	164	169%	0.0%	15.5	1.83	213.2	0.440	0.204
استثمارات	▼	0.241	-2.0	-1%	1,596	6,601	59%	9.1%	13.7	0.90	192.1	0.277	0.214
مشاريع	▼	0.087	-0.9	-1%	759	8,626	26%	0.0%	29.3	0.68	437.2	0.110	0.086
ساحل	▲	0.071	0.8	1%	96	1,364	47%	0.0%	76.0	0.69	33.0	0.089	0.055
البيت	▼	0.081	-0.7	-1%	202	2,481	144%	0.0%	21.2	0.80	32.3	0.100	0.050
أرزان	▲	0.294	6.0	2%	1,119	3,848	227%	1.0%	15.5	1.41	266.8	0.304	0.153
المركز	▼	0.152	-1.0	-1%	43	286	30%	4.6%	17.2	0.72	76.7	0.167	0.109
كميفك	=	0.169	0.0	0%	180	1,071	214%	0.0%	13.6	1.38	37.2	0.337	0.075
الاولى	▲	0.095	10.1	12%	7,936	87,133	487%	0.0%	19.3	1.58	42.2	0.100	0.031
الخليجي	▲	0.514	4.0	1%	35	68	20%	0.0%	51.9	4.65	208.9	0.870	0.488
أعيان	▲	0.180	1.0	1%	695	3,873	117%	4.2%	6.1	1.08	119.5	0.191	0.138
بيان	▲	0.065	0.7	1%	54	842	69%	0.0%	8.0	1.12	15.3	0.084	0.047
أصول	▲	0.215	10.0	5%	22	102	89%	4.7%	26.8	2.19	27.2	0.235	0.073
كفيك	▲	0.184	4.0	2%	7	41	36%	0.0%	NM	1.60	45.2	0.225	0.087
كامكو	=	0.157	0.0	0%	111	708	49%	3.2%	13.2	0.85	53.7	0.162	0.091
وطنية د ق	▲	0.155	1.0	1%	239	1,556	297%	0.0%	20.9	0.97	38.5	0.498	0.087
يونيكاب	▲	0.305	1.0	0%	243	798	114%	0.0%	NM	4.21	68.2	0.379	0.150
مدار	▼	0.138	-3.0	-2%	452	3,219	181%	0.0%	NM	1.29	28.6	0.185	0.083
الديرة	▼	0.337	-3.0	-1%	20	59	186%	1.5%	10.6	0.99	34.8	0.471	0.267
الصفاة	▲	0.196	6.0	3%	2,246	11,596	485%	0.0%	12.3	1.78	62.2	0.198	0.088
اكتتاب	=	0.022	0.0	0%	437	19,684	307%	0.0%	NM	5.83	7.0	0.033	0.012
نور	▼	0.397	-1.0	0%	1,215	3,060	46%	6.2%	NM	1.34	202.6	0.461	0.239
تمدين أ	=	0.785	0.0	0%	0	0	1%	6.1%	7.7	0.30	105.6	1.168	0.346
الإماراتية	▼	0.174	-4.0	-2%	216	1,222	183%	0.0%	NM	2.73	30.7	0.500	0.042
آسيا	▼	0.043	-0.1	0%	122	2,821	70%	0.0%	NM	0.57	35.4	0.051	0.029
راسيات	▼	0.369	-1.0	0%	481	1,302	115%	0.0%	NM	4.53	55.4	0.406	0.333
الامتياز	▲	0.047	0.3	1%	324	7,054	145%	0.0%	NM	0.34	49.4	0.076	0.030
منازل	▲	0.047	0.8	2%	1,007	20,901	316%	0.0%	NM	1.92	20.4	0.064	0.029
صناعات	=	0.242	0.0	0%	1,943	8,025	40%	4.1%	13.0	1.09	612.4	0.265	0.198
وربة كبيتل	=	0.731	0.0	0%	864	1,191	528%	0.0%	26.1	6.95	21.9	0.967	0.135
عربي قابضة	=	0.385	0.0	0%	0	0	15%	0.0%	NM	2.88	199.8	0.454	0.310
التخصيص	▲	0.056	0.4	1%	676	12,400	140%	0.0%	NM	0.68	33.9	0.064	0.036
تحصيلات	▼	0.284	-1.0	0%	230	811	69%	0.0%	NM	9.34	46.9	0.485	0.032
القابضة م ك	=	0.197	0.0	0%	126	649	10%	5.5%	7.5	2.19	233.1	0.268	0.180
تمويل خليج	▼	0.113	-2.0	-2%	3,314	29,107	53%	4.1%	11.6	1.50	433.1	0.116	0.079
إنوفست	▲	0.100	0.1	0%	107	1,065	266%	0.0%	NM	0.74	30.8	0.188	0.081
عمار	▲	0.079	0.7	1%	21	267	34%	3.8%	30.4	0.68	15.4	0.090	0.053
المنار	▼	0.082	-1.8	-2%	126	1,525	47%	3.7%	18.9	0.69	21.7	0.088	0.053
البورصة	▲	3.385	17.0	1%	738	218	19%	2.4%	31.7	11.51	679.6	3.700	1.907
بيوت	▲	0.369	1.0	0%	712	1,941	67%	5.4%	13.0	1.97	110.7	0.505	0.338
خدمات مالية				4.4%	29,572	251,621		4.4%			5,210		
الأنظمة	▼	0.219	-16.0	-7%	1,018	4,821	219%	0.0%	NM	1.88	21.9	0.282	0.132
تكنولوجيا				44.1%	1,018	4,821		0.0%	NM	1.88	22		
شمال الزور	=	0.144	0.0	0.0%	31	219	12%	1.4%	18.3	1.19	158.4	0.173	0.137
منافع				-2.0%	31	219		0.0%	18.3	1.19	158		
اجمالي بورصة الكويت				1.2%	82,840	470,775		2.41%	14.95	1.37	51,621		

ملاحظة: مضاعف السعر للربحية محتسب على اساس الاسعار الحالية ومسافي الارباح لـ 12 شهر المنتهية في 31 مارس 2025. مضاعف السعر للقيمة الدفترية محتسب على اساس الأسعار الحالية وحقوق المساهمين كما في 31 مارس 2025. العائد الجاري للأسهم محتسب على أساس التوزيعات النقدية لعام 2024 والأسعار الحالية. الشركات التي تختلف في سنواتها المالية يتم التعامل معها بشكل منفصل لإجراء أية تعديلات ضرورية بعد إعلان آخر نتائج مالية. NA غير مطابق NM غير قابل للاحتساب

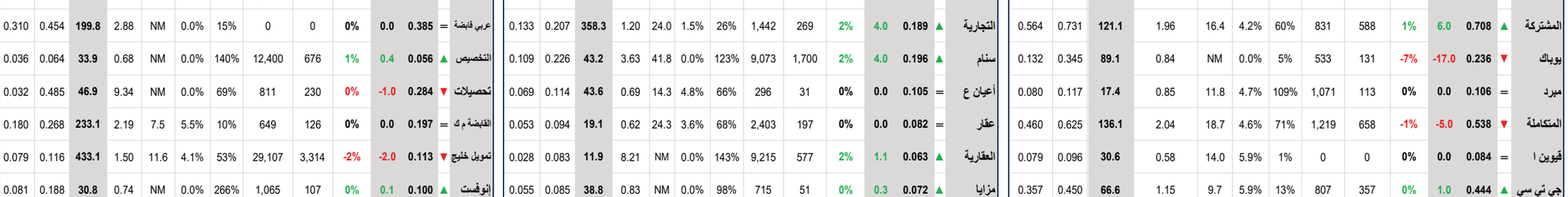

المساهمون يبحثون عن ثغرة لمحاسبة زوكربيرج شخصيًا

اختبار تاريخي: هل يُحاكم المدير التنفيذي لميتا بسبب انتهاكات الشركة؟

بقلم ــ د. عدنان البدر
باحث ومستشار استراتيجي في سياسة الموارد بشرية وبيئة العمل ورئيس ومؤسس الجمعية الكندية الكويتية للصداقة والأعمال
ckbafa@gmail.com

1. محاولات قانونية لإسقاط حصانة زوكربيرج في قضايا الانتهاكات
2. زوكربيرج ينجح بالفرار من المسؤولية الشخصية بدفع غرامات مليارية
3. قضية ميتا ومارك زوكربيرغ هو خلاف قانوني وسياسي؛ وتعتبر انعكاس لتحديات العصر الرقمي الذي نعيشه
4. تسريب البيانات يعتبر خرق تقني؛ وضربة قوية لثقة المستخدمين في الشركات التقنية الكبرى.

كيف يمكن للمساهمين ممارسة السلطة؟

خلفية قضية ميتا ومارك زوكربيرغ: معركة قانونية وتسريب بيانات تهدد الخصوصية الرقمية

ميتا في دائرة الضوء

في السنوات الأخيرة، أصبحت شركة «ميتا» (Meta) – المعروفة سابقًا باسم "فيسبوك" – محور جدل كبير بسبب قضايا الخصوصية، التلاعب بالبيانات، والاتهامات التي تتعلق بتأثيرها على العمليات السياسية. واحدة من أبرز هذه القضايا هي الدعوى القضائية المرفوعة ضد الشركة من قبل مساهميها، والتي تسلط الضوء على تسريب البيانات الذي استُخدم لدعم حملة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب. هذه القضية ليست مجرد نزاع قانوني عادي؛ بل إنها تمثل نقطة تحول في كيفية تعامل الشركات التقنية الكبرى مع بيانات المستخدمين وأثر ذلك على الديمقراطية والخصوصية.

الخلفية القانونية: المساهمون يرفعون دعوى ضد ميتا

في عام 2023، رفع مجموعة من المساهمين دعوى قضائية ضد ميتا ورئيسها التنفيذي مارك زوكربيرغ، متهمين الشركة بالتقصير في حماية بيانات المستخدمين. الدعوى تشير إلى أن الشركة فشلت في اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تسريب البيانات الحساسة، مما سمح لجهات خارجية باستخدام هذه البيانات لأغراض سياسية.

الأرقام المثيرة للجدل

- قيمة الدعوى تقدر بنحو 5 مليارات دولار أمريكي
- المساهمون يطالبون بتعويضات عن الأضرار التي تعرضوا لها نتيجة انخفاض قيمة أسهم الشركة في السوق بعد الكشف عن الفضائح.
- بالإضافة إلى التعويضات، يطالب المدعون بفرض إصلاحات تنظيمية داخل الشركة لضمان عدم تكرار مثل هذه الحوادث.

فضيحة تسريب البيانات: كيف ساعدت ميتا حملة ترامب؟

القضية تعود إلى عام 2016، عندما كشفت التحقيقات أن شركة «كامبريدج أناليتيكا» (Cambridge Analytica)، وهي شركة استشارات سياسية، قد حصلت بشكل غير قانوني على بيانات أكثر من 87 مليون مستخدم من فيسبوك. هذه البيانات استُخدمت لتحليل السلوكيات النفسية للمستخدمين وتصميم حملات إعلانية تستهدف الناخبين المؤيدين لدونالد ترامب.

كيف حدث التسريب؟

- قامت "كامبريدج أناليتيكا" بإنشاء تطبيق على فيسبوك يجمع بيانات المستخدمين الذين قاموا بتنزيله.
- لكن التطبيق لم يتوقف عند هذا الحد؛ بل جمع أيضًا بيانات أصدقاء هؤلاء المستخدمين دون موافقتهم الصريحة.
- كانت هذه البيانات تشمل المعلومات الشخصية، الاهتمامات، والموقع الجغرافي، مما سمح للشركة ببناء ملفات شخصية دقيقة للغاية.

التأثير السياسي

- ساعدت هذه البيانات حملة ترامب في تصميم رسائل موجهة بدقة لشرائح معينة من الناخبين.
- تشير التقديرات إلى أن الشركة أنفقت ما يقرب من 60 مليون دولار على الإعلانات الموجهة خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016.

التداعيات على الخصوصية: هل نحن آمنون؟

تسريب البيانات يعتبر خرق تقني؛ وضربة قوية لثقة المستخدمين في الشركات التقنية الكبرى. أثارت هذه الحادثة تساؤلات حول مدى التزام ميتا بحماية بيانات مستخدميها، خاصة في ظل التقارير التي تشير إلى أن

5 القضية نقطة تحول في كيفية تعامل الشركات التقنية الكبرى مع بيانات المستخدمين وأثر ذلك على الديمقراطية والخصوصية

الشركة كانت على علم بالمخاطر المحتملة لكنها لم تتخذ الإجراءات المناسبة.

التأثير الاقتصادي

- بعد الكشف عن فضيحة "كامبريدج أناليتيكا"، انخفضت قيمة أسهم فيسبوك بنسبة 19 % في يوم واحد فقط، مما أدى إلى خسارة تقدر بنحو 120 مليار دولار من القيمة السوقية للشركة.
- فرضت لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية (FTC) غرامة باهظة وقياسية على ميتا بلغت 5 مليارات دولار في عام 2019 بسبب انتهاكات الخصوصية.

التأثير الاجتماعي

- أثارت الفضيحة غضبًا واسع النطاق بين المستخدمين، حيث شعر الكثيرون بأن بياناتهم الخاصة أصبحت أداة للعبث بالديمقراطية.
- دفعت هذه الحادثة العديد من الحكومات إلى تشديد القوانين المتعلقة بحماية البيانات، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي.

رد ميتا: الدفاع والتبرير

في مواجهة هذه الاتهامات، حاولت ميتا تقديم تفسيرات وتبريرات لتصرفاتها:

- أكدت الشركة أنها قامت بتحديث سياسات الخصوصية وإدخال تحسينات كبيرة على نظام الأمان الخاص بها.
- دافع مارك زوكربيرغ عن موقفه قائلاً: "نحن نأخذ مسألة الخصوصية على محمل الجد، ونعمل باستمرار على تحسين طرق حماية بيانات المستخدمين."

ومع ذلك، يبدو أن هذه الجهود لم تكن كافية لإعادة بناء الثقة، خاصة مع استمرار ظهور تقارير جديدة عن مشكلات الخصوصية داخل المنصة.

كيف استخدم المساهمون قوتهم لمحاسبة Meta على انتهاكات الخصوصية

استخدم المساهمون في شركة Meta (فيسبوك سابقًا) أدواتهم القانونية والمالية الفعالة لمحاسبة الإدارة على انتهاكات الخصوصية المتكررة وذلك عبر ما يُعرف في النظام الأمريكي بـ"دعوى المشتقات المساهمية" (Shareholder Derivative Lawsuit). إليك كيف جرت العملية وأهم آليات القوة التي استخدمها المساهمون:

1. ممارسة الحق في رفع الدعوى المشتقة

عندما يتبين للمساهمين أن الإدارة—ومعها المدير التنفيذي مثل مارك زوكربيرغ—أخلّت بواجباتها الائتمانية للشركة (مثل الإهمال في حماية بيانات المستخدمين)، يمكنهم رفع دعوى قضائية باسم الشركة ضد الإدارة، للمطالبة بتعويضها عن الخسائر الناتجة عن هذا الإهمال أو المخالفات القانونية.

6 بعد الكشف عن فضيحة «كامبريدج أناليتيكا» انخفضت قيمة أسهم فيسبوك بنسبة 19 % في يوم واحد فقط مما أدى إلى خسارة تقدر بنحو 120 مليار دولار من القيمة السوقية للشركة

في حالة Meta، استند المساهمون إلى سلسلة فضائح—أبرزها كامبريدج أناليتيكا—وما تلاها من غرامات ضخمة (5 مليارات دولار للجنة التجارة الفيدرالية و725 مليون دولار للمستخدمين)، ليطالبوا بالحساب والتعويض.

2. الاعتماد على الأوامر التنظيمية السابقة

استغل المساهمون حقيقة أن Meta كانت خاضعة منذ 2012 لأمر رقابي ملزم من لجنة التجارة الفيدرالية يفرض عليها إجراءات صارمة لحماية الخصوصية.

عند تكرار الانتهاكات، بات لديهم أرضية قانونية قوية لإثبات أن الإدارة تجاهلت بوضوح التزاماتها، ما شكل "إهمالًا متعمدًا أو خطأ جسيم".

3. الضغط الإعلامي والمؤسساتي

المساهمون الكبار (من الصناديق الاستثمارية، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد) غالبًا ما يملكون نفوذًا جماعيًا يمكّنهم من دفع مجلس الإدارة للرد على الشكاوى، أو إجراء تحقيقات داخلية، أو حتى التماس تغيير الإدارة لو اقتضت الحاجة.

في حالات كثيرة، يلوح المساهمون بمحاولات استبدال أعضاء مجلس الإدارة في الجمعية العمومية، أو بطلب تعيين مراقبين مستقلين للتحقيق في الإخفاقات.

4. فاعلية النظام القضائي الأمريكي

دعوى المشتقات المساهمية تمكن أي مساهم يملك أسهماً مؤهِّلة من المقاضاة دون الحاجة إلى موافقة مجلس الإدارة، شرط إثبات أن المجلس رفض اتخاذ إجراء أو تقاعس عن حماية مصالح الشركة.

في فضيحة Meta، وصلت القضية إلى المحكمة العليا في ديلاوير. وكان من المقرر أن يُمثّل مارك زوكربيرغ ومسؤولون آخرون أمام القضاء للشهادة تحت القسم، وهو سيناريو يمثل ضغطًا هائلًا على سمعة الشركة ومديريها.

7 شركة «كامبريدج أناليتيكا» (Cambridge Analytica) هي شركة استشارات سياسية، قد حصلت بشكل غير قانوني على بيانات أكثر من 87 مليون مستخدم من فيسبوك

8 دفعت هذه الحادثة العديد من الحكومات إلى تشديد القوانين المتعلقة بحماية البيانات، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي

9 القوة الحقيقية للمساهمين تكمن في الجمع بين الضغط المؤسسي، واللجوء للأدوات القضائية الفعالة

10

الدعوى تشير إلى أن الشركة فشلت في اتخاذ التدابير اللازمة لمنع تسريب البيانات الحساسة مما سمح لجهات خارجية باستخدام هذه البيانات لأغراض سياسية

5. التسوية قبل الوصول للمحكمة

غالبًا ما تنتهي هذه القضايا بالتسوية، كما حدث مع Meta، لتجنب الإضرار بالسمعة أو كشف تفاصيل إضافية.

التسوية عادةً تعني دفع الشركة لتعويضات أو التزامها بتعزيز إجراءات الحوكمة والرقابة مستقبلاً—وهو ما يعطي المساهمين انتصارًا جوهريًا ويضمن تحسين حماية الخصوصية.

القوة الحقيقية للمساهمين تكمن في الجمع بين الضغط المؤسسي، واللجوء للأدوات القضائية الفعالة مثل الدعوى المشتقة، ما أجبر Meta على الاعتراف بالتقصير والتسوية مع تفادي المزيد من الأضرار أمام القضاء والإعلام. هذه الآليات تُظهر أن النظام الأمريكي يمنح المساهمين سلطة استثنائية لمحاسبة الإدارة وضمان حماية مصالحهم حتى على أعلى المستويات التنفيذية.

هل يمكن لانتقادات المساهمين أن تغير قوانين حماية البيانات في الولايات المتحدة

نعم، انتقادات وتحركات المساهمين في الشركات الكبرى مثل Meta (فيسبوك) يمكن أن تلعب دورًا فعالًا في دفع التغيير القانوني والتنظيمي المتعلق بحماية البيانات في الولايات المتحدة، ولكن هذا التأثير غالبًا ما يكون غير مباشر ويعتمد على عدة عوامل:

كيف تؤثر انتقادات المساهمين على قوانين حماية البيانات؟

1. الضغط المؤسسي على الشركات الكبرى

المساهمون، خصوصًا الكبار (صناديق التقاعد، الاستثمار، التأمين)، يمارسون ضغطًا قويًا على مجالس الإدارة لتقوية سياسات حماية البيانات والخصوصية، خشية الغرامات أو فقدان الثقة والسمعة.

الاستجابة لهذا الضغط تؤدي غالبًا إلى تبني بروتوكولات صارمة تفوق الحد الأدنى للقوانين القائمة، وتضع معيارًا صناعيًا جديدًا تضطر شركات أخرى للسير على نهجه.

2. التأثير في الرأي العام والسياسيين

عندما تثير انتقادات المساهمين قضايا الخصوصية في الإعلام واجتماعات الجمعيات العمومية، فإنها تزيد من اهتمام الرأي العام والهيئات التشريعية بهذه الثغرات.

حالات الفضائح الكبرى (كامبريدج أناليتيكا وغيرها)، ضغط المساهمين والمستخدمين معًا دفع الكونغرس لتقديم مشاريع قوانين جديدة أو تعزيز الرقابة مثلما حدث مع لجنة التجارة الفيدرالية (FTC).

3. دعم المبادرات التشريعية

بعض المساهمين الكبار يقدمون توصيات أو دعمًا علنيًا لمشاريع قوانين مثل «قانون خصوصية المستهلك الأمريكي» أو تشريعات مستوحاة من اللائحة الأوروبية (GDPR).

قد يقومون بدعم حملات ضغط (لوبيينغ) مباشرة أو مشاركة في جلسات استماع برلمانية في مجلس الشيوخ والنواب الأمريكي.

4. سلاسل الدومينو التنظيمية

عندما تجبر انتقادات المساهمين شركة كبرى على تشديد سياسات الخصوصية أو دفع غرامات قياسية، يضطر المنظمون الأمريكيون لمراجعة القوانين بهدف سد الثغرات وتطبيق معايير موحدة على الجميع.

مثلًا: بعد غرامة FTC على Meta بقيمة 5 مليارات دولار، زاد النقاش حول تقنين خصوصية البيانات على المستوى الفيدرالي، رغم أن التشريع النهائي لا يزال متعثرًا حتى صيف 2025.

الخلاصة: دروس مستفادة وتحديات مستقبلية

قضية ميتا وماركزوكربيرغ هو خلاف قانوني و سياسي؛ وتعتبر انعكاس لتحديات العصر الرقمي الذي نعيشه. مع زيادة الاعتماد على التكنولوجيا، أصبحت بيانات المستخدمين سلاحًا ذا حدين يمكن أن يُستخدم لتحسين الخدمات أو لتحقيق أهداف سياسية وتجارية مشبوهة. ويمكن القول أيضا إن مساهمي الشركات الكبرى مثل Meta لديهم دور حقيقي—ولو غير مباشر—في دفع عجلة التغيير القانوني والتنظيمي لحماية بيانات المستخدمين في الولايات المتحدة.

الدروس المستفادة

1. أهمية الشفافية:يجب على الشركات التقنية أن تكون أكثر شفافية بشأن كيفية جمع البيانات واستخدامها.

2. تشديد القوانين: هناك حاجة إلى قوانين أكثر صرامة لضمان حماية خصوصية المستخدمين ومنع التلاعب بالبيانات.

3. التوعية الرقمية: يحتاج المستخدمون إلى تعزيز وعيهم حول كيفية حماية بياناتهم الشخصية.

التحديات المستقبلية

- كيف يمكن تحقيق التوازن بين الابتكار التكنولوجي وحماية الخصوصية؟
- هل ستتمكن الحكومات من فرض رقابة فعالة على الشركات التقنية الكبرى؟

الخاتمة: ميتا في مواجهة التغيير

في النهاية، تظل قضية ميتا وتسريب البيانات التي استُخدمت لدعم حملة ترامب واحدة من أبرز الفضائح التي تسلط الضوء على أهمية الخصوصية في العصر الرقمي. بينما تستمر الشركة في مواجهة التحديات القانونية والاجتماعية، فإنها تقدم درسًا مهمًا للشركات التقنية الأخرى حول أهمية وضع الخصوصية في قلب استراتيجياتها.

سؤال يبقى مفتوحًا: هل ستتعلم ميتا من أخطائها، أم أننا نتجه نحو المزيد من الفضائح في المستقبل؟

11

دفعت هذه الحادثة العديد من الحكومات إلى تشديد القوانين المتعلقة بحماية البيانات، مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي

12

مساهمي الشركات الكبرى لديهم دور حقيقي في دفع عجلة التغيير القانوني والتنظيمي لحماية بيانات المستخدمين في الولايات المتحدة

13

النظام الأمريكي يمنح المساهمين سلطة استثنائية لمحاسبة الإدارة وضمان حماية مصالحهم حتى على أعلى المستويات التنفيذية

KAMCO INVEST

تقرير كامكو إنفست حول مستجدات التضخم في الخليج

استقرار الأسعار في الدول الخليجية مستمر رغم الصدمات الإقليمية

1 تبني سياسات إقتصادية رشيدة للدول الخليجية قلص الضغوط التضخمية

أكد تقرير صادر عن شركة كامكو إنفست على أنه على الرغم من تصاعد حدة التوترات الجيوسياسية في الربع الثاني من العام 2025، نتيجة للحرب في الشرق الأوسط واستمرار الصراع في غزة، حافظت معدلات التضخم في الدول الخليجية على استقرارها. وأدت تداعيات الأزمة الإقليمية إلى دفع أسعار النفط الخام نحو مستويات تقارب 79 دولار أمريكي للبرميل، قبل أن تتراجع تدريجياً في الأسابيع التالية، في ظل تحرك الأوبك وحلفائها لتسريع وتيرة زيادة الإنتاج، بهدف التراجع عن خطة خفض الإنتاج بمقدار 2.2 مليون برميل يومياً بحلول سبتمبر 2025.

ويتداول مزيج خام برنت حالياً عند 68.4 دولار أمريكي للبرميل، منخفضاً بنسبة 8.3 في المائة مقارنة بمستوياته المسجلة بنهاية العام 2024. وشهد هذا الربع أيضاً بداية حرب تجارية عالمية جديدة تمثلت في رفع الرسوم الجمركية، مما انعكس سلباً على الأسواق المالية وزاد من ضبابية آفاق نمو الاقتصاد العالمي. ومن أبرز العوامل التي ساعدت في احتواء الأثر التضخمي للصراع على اقتصادات المنطقة، الطبيعة التدريجية لارتفاع تكاليف السلع والشحن، حيث تظهر هذه الزيادات بوتيرة بطيئة وعلى مدى زمني ممتد.

بالإضافة إلى ذلك، ساهم استمرار تبني السياسات الاقتصادية الرشيدة للدول الخليجية في الحد من الضغوط التضخمية، الأمر الذي ساهم في الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة نسبياً مقارنة بما تشهده العديد من الاقتصادات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

في المقابل، سجلت الولايات المتحدة تصاعداً ملحوظاً في الضغوط التضخمية في يونيو 2025، إذ ارتفع معدل التضخم السنوي إلى 2.7 في المائة، مسجلاً أعلى وتيرة نمو خلال خمسة أشهر، مقابل 2.4 في المائة في مايو 2025. ويعزى هذا التسارع بصفة رئيسية إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، التي بلغت أعلى مستوياتها المسجلة منذ عامين، على خلفية تأثير فرض موجة جديدة من الرسوم الجمركية على سلع مثل المفروشات المنزلية والأجهزة والإلكترونيات والملابس والألعاب. وفي ذات الوقت، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي بنسبة 0.3 في المائة على أساس شهري خلال شهر يونيو 225، في حين سجل معدل التضخم الأساسي، الذي يستثني تكاليف الغذاء والطاقة، زيادة شهرية بنسبة 0.2 في المائة، ليصل معدل التضخم الأساسي السنوي إلى 2.9 في المائة. ويشار إلى أن هذا الارتفاع جاء بعد فترة من التباطؤ النسبي، حيث كان التضخم يسلك اتجاهاً نزولياً في الفترة التي سبقت ذلك.

وبالمثل، شهدت منطقة اليورو ارتفاع معدل التضخم في يونيو 2025 ليبلغ 2.0 في المائة، مقابل 2.5 في المائة في يونيو 2024، لكنه جاء أعلى قليلاً من المعدل المسجل في مايو 2025 الذي وصل إلى 1.9 في المائة. وسجل قطاع الخدمات أعلى معدل نمو سنوي بنسبة 3.3 في المائة، يليه قطاع الأغذية والمشروبات الكحولية والتبغ بنسبة 3.1 في المائة.

أما على صعيد الدول الخليجية، فقد بلغ معدل التضخم السنوي في دبي 2.4 في المائة في يونيو 2025، مستقراً عند نفس المستوى المسجل في مايو 2025. وتلتها كلا من السعودية والكويت بمعدل 2.3 في المائة لكلا منهما في يونيو 2025. وبصفة عامة، حافظ التضخم على استقراره في مختلف الدول الخليجية في يونيو 2025. وأصدر المركز الإحصائي الخليجي بيانات حديثة أظهرت انخفاض متوسط معدل التضخم في الدول الخليجية إلى 1.7 في المائة خلال العام 2024، مقابل 2.2 في المائة في العام 2023. وسلط التقرير الضوء على تباين واضح بين مجموعات الإنفاق الرئيسية، إذ شهدت مجموعة الإسكان أعلى زيادة بنسبة 5.7 في المائة، تلتها مجموعتا المطاعم والفنادق، والثقافة والترفيه بنسبة 1.8 في المائة لكلا منهما. كما بلغ معدل تضخم التعليم 1.7 في المائة، مقابل 1.5 في المائة لمجموعة الأغذية والمشروبات، و1.1 في المائة لمجموعة السلع والخدمات المتنوعة. وعند النظر إلى الاتجاهات التضخمية خلال السنوات الخمس الماضية، يتضح أن التضخم في المنطقة بلغ ذروته عند 3.1 في المائة في العام 2022، مقابل 1.7 في المائة في العام 2020، و2.4 في المائة في العام 2021، و2.2 في المائة في العام 2023.

أسعار المواد الغذائية العالمية

سجلت أسعار الغذاء العالمية نمواً معتدلاً في يونيو 2025، مدفوعة بصفة رئيسية بارتفاع أسعار اللحوم ومنتجات الألبان والزيوت النباتية. ووفقاً لمؤشر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ارتفعت الأسعار بنسبة 5.8 في المائة على أساس سنوي، إلا أن المؤشر ما يزال أقل بنسبة 20.1 في المائة مقارنة بمستوى الذروة المسجل في مارس 2024. ويعزى هذا الارتفاع الإجمالي بدرجة كبيرة إلى المكاسب المسجلة في مؤشرات منتجات الألبان واللحوم والزيوت النباتية، والتي كانت كافية لتعويض التراجعات الملحوظة في فئتي الحبوب والسكر.

وبلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لأسعار اللحوم 126 نقطة في يونيو 2025، مسجلاً زيادة بنسبة 6.7 في المائة على أساس سنوي، ولامس بذلك أعلى مستوياته المسجلة على الإطلاق. ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع أسعار كافة فئات اللحوم باستثناء الدواجن، في ظل استمرار الضغوط على جانب العرض. وسجلت أسعار لحوم الأبقار العالمية مستويات قياسية، مدفوعة بانخفاض صادرات البرازيل وارتفاع الطلب من الولايات المتحدة، ما أدى إلى زيادة الضغوط التصاعدية على الصادرات الأسترالية. في المقابل، بلغ متوسط مؤشر الفاو لأسعار السكر 103.7 نقاط في يونيو 2025، مسجلاً رابع تراجع شهري على التوالي وأدنى مستوى له منذ أبريل 2021. ويعزى هذا الانخفاض بصفة رئيسية إلى تحسن التوقعات بشأن وفرة المعروض من السكر في عدد من الدول المنتجة الكبرى.

توقعات رفع سعر الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي والمركزي الأوروبي

حتى الآن في العام 2025، خفض البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة على تسهيلات الودائع من 3.75 في المائة في يونيو 2024 إلى 2.0 في المائة في يونيو 2025، في إطار دورة تيسير نقدي مستدامة تهدف إلى دعم النمو وسط تباطؤ التضخم. في المقابل، لم يعكس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي هذا الاتجاه الهبوطي، نتيجة استمرار الضغوط التضخمية والمخاوف المرتبطة بارتفاع الرسوم الجمركية. ومع تسجيل معدل التضخم في الولايات المتحدة 2.7 في المائة في يونيو 2025، أبقى الاحتياطي الفيدرالي على موقفه الحذر، وسط ترقب لتأثير الرسوم الجمركية في تحديد مسار السياسة النقدية. ويشار إلى أن التعريفات المفروضة على الواردات ارتفعت بنحو 20 في المائة منذ بداية العام 2025، ما قلص من هامش المرونة المتاح للاحتياطي الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة. من جهة أخرى، أبقى البنك المركزي الأوروبي على أسعار الفائدة دون تغيير للمرة الأولى منذ بدء دورة التيسير النقدي، مستنداً إلى مؤشرات تفيد باستقرار نمو اقتصاد منطقة اليورو وتراجع مستويات التضخم. وخلال الأشهر التسعة الماضية، قام المركزي الأوروبي بخفض سعر الفائدة ثماني مرات، من ذروتها البالغة 4.0 في المائة إلى المستوى الحالي البالغ 2.0 في المائة. أما في المنطقة الخليجية، فمن المتوقع أن تستمر معظم الدول في مواءمة سياستها النقدية مع توجهات مجلس الاحتياطي الفيدرالي، نظراً لارتباط عملاتها بالدولار الأمريكي، باستثناء الكويت التي تعتمد نظام ربط الدينار الكويتي بسلة من العملات الرئيسية تشمل الدولار الأمريكي. وفي العام 2024، اتبعت غالبية البنوك المركزية في الدول الخليجية خطى الاحتياطي الفيدرالي في خفض سعر الفائدة، في حين تميزت الكويت بتوجه أكثر تحفظاً، مكتفية بخفض محدود قدره 25 نقطة أساس، مقارنة بتخفيضات بلغت 100 نقطة أساس في بقية دول المنطقة.

الكويت

وفقاً للإحصاءات الحكومية الرسمية، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في الكويت بنسبة 2.3 في المائة على أساس سنوي في يونيو 2025، ليصل إلى 136.9 نقطة، مدفوعاً بالارتفاع الملحوظ الذي سجلته مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة 5.1 في المائة، تلتها مجموعة الملابس والأحذية بنسبة 3.9 في المائة. وتوزعت الزيادات في أسعار الأغذية

2 مجموعة الاتصالات في الكويت سجلت زيادة لم تتجاوز 0.6 %

على معظم الفئات الفرعية، بما في ذلك الحبوب والخبز واللحوم والدواجن والأسماك والمأكولات البحرية. أما ارتفاع مؤشر الملابس والأحذية، فجاء نتيجة لزيادة أسعار الملابس والأحذية الشخصية. وسجلت مجموعة الأثاث والمعدات والصيانة المنزلية نمواً سنوياً بنسبة 3.3 في المائة، لتصل قراءة المؤشر الفرعي عند 114.3 نقطة، في حين ارتفع مؤشر مجموعة الصحة، ذات الثقل الوزني الكبير، بنسبة 2.9 في المائة مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي.

في المقابل، سجلت مجموعة الاتصالات زيادة هامشية لم تتجاوز 0.6 في المائة، بينما انكمش مؤشر النقل، الذي يشكل نحو 7.5 في المائة من إجمالي المؤشر العام، بنسبة 1.8 في المائة على أساس سنوي، ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض أسعار السيارات وتكاليف التشغيل للنقل الشخصي. وعلى أساس شهري، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في الكويت بنسبة 0.3 في المائة في يونيو 2025 مقارنة بمايو. وجاء هذا النمو الشهري نتيجة لزيادة أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة 0.6 في المائة، إلى جانب ارتفاع مجموعة خدمات الإسكان، والتي تمثل أكبر عنصر من حيث الثقل الوزني في المؤشر، بنسبة 0.4 في المائة، مما ساهم في رفع مستوى التضخم الشهري هامشياً.

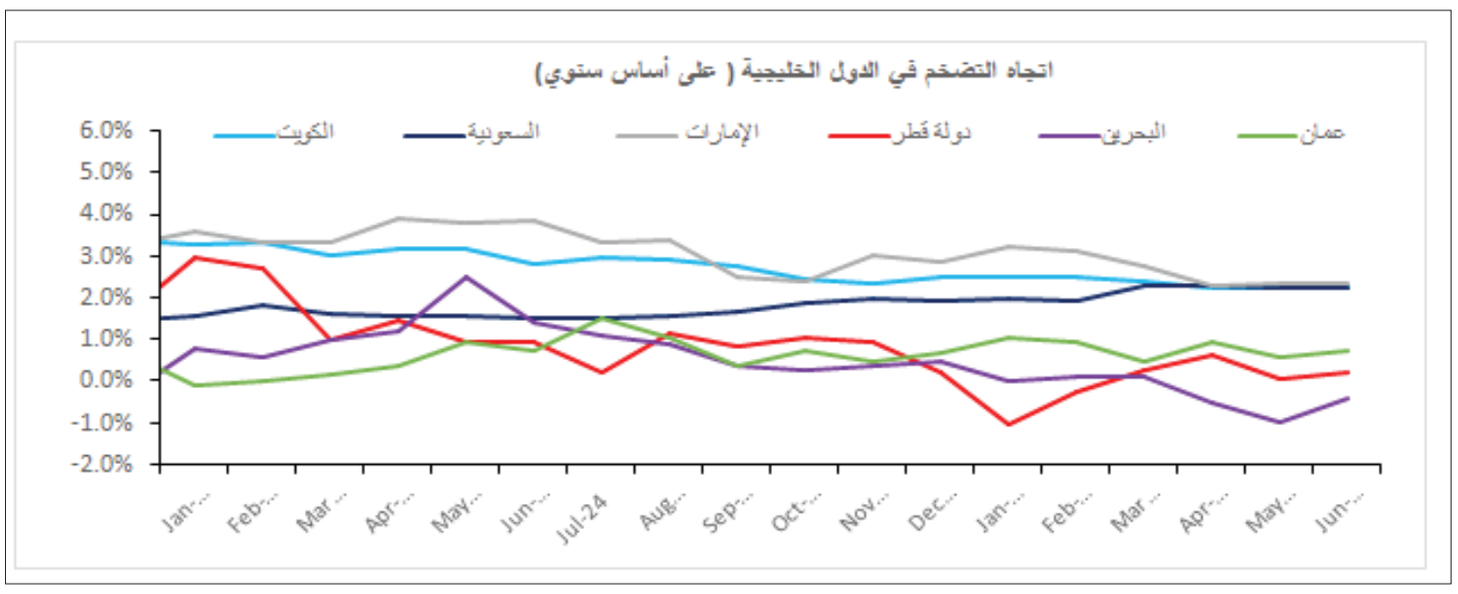

المصدر: بلومبيرج وبحوث كامكو إنفست وصندوق النقد الدولي

السعودية

ارتفع معدل التضخم في السعودية إلى 2.3 في المائة على أساس سنوي في يونيو 2025، ليصل إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ عامين، مدفوعاً بصفة رئيسية بزيادة مجموعة الإسكان والمياه والكهرباء وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 6.5 في المائة. ويعزى هذا الارتفاع بصفة خاصة إلى قفزة بنسبة 7.6 في المائة في الإيجارات السكنية، بما في ذلك ارتفاع أسعار إيجارات الفلل بنسبة 7.1 في المائة، الأمر الذي ترك أثراً ملموساً على معدل التضخم العام نظراً إلى الوزن الكبير لهذه المجموعة في سلة مؤشر أسعار المستهلكين، والذي يبلغ نسبة 25.5 في المائة. كما شهدت مجموعة الأغذية والمشروبات نمواً بنسبة 1.5 في المائة، نتيجة ارتفاع أسعار اللحوم والدواجن بنسبة 2.4 في المائة، فيما سجل مؤشر السلع والخدمات الشخصية زيادة سنوية ملحوظة بلغت 4.1 في المائة، بدافع من ارتفاع أسعار المجوهرات والساعات والتحف بنسبة 26.5 في المائة. وارتفعت أيضاً مجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 1.6 في المائة، مما يعكس زيادة رسوم خدمات الضيافة. في المقابل، سجلت مجموعة الأثاث والمعدات المنزلية انخفاضاً بنسبة 1.7 في المائة، نتيجة تراجع تكاليف الأثاث والأرضيات بنسبة 3.5 في المائة. كما تراجع مؤشر الملابس والأحذية هامشياً بنسبة 0.6 في المائة، على خلفية انخفاض أسعار الملابس بنسبة 1.4 في المائة، وانخفضت أيضاً مجموعة النقل بنسبة 0.7 في المائة، متأثرة بانخفاض أسعار السيارات بنسبة 1.7 في المائة.

الإمارات

ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في دبي بنسبة 2.4 في المائة على أساس سنوي في يونيو 2025، دون تغير يذكر مقارنة بالمستوى المسجل في مايو 2025. وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بصفة رئيسية بارتفاع مجموعة الإسكان والمياه والكهرباء والغاز، المكون الأعلى وزناً ضمن سلة المؤشر، بنسبة قوية بلغت 6.6 في المائة، ما شكل ضغوطاً تصاعدية ملحوظة على معدل التضخم الكلي. وسجلت مجموعة الرعاية الصحية نمواً سنوياً بنسبة 3.0 في المائة، محافظة على وتيرتها المسجلة في مايو 2025، في حين ظلت مجموعة التعليم ثابتة عند 2.5 في المائة. أما مجموعة الأغذية والمشروبات، فقد شهدت نمواً هامشياً بنسبة 0.6 في المائة، بينما ارتفعت مجموعة الفنادق والمطاعم بنسبة 0.7 في المائة خلال نفس الفترة.

في المقابل، واصلت مجموعة النقل، ثاني أكبر مكونات المؤشر وزناً، مسارها التراجعي، إذ انخفضت بنسبة 7.4 في المائة على أساس سنوي في يونيو، بعد انخفاضها بنسبة 8.8 في المائة في مايو، وهو الأمر الذي ساهم في كبح جماح التضخم العام. وبصفة عامة، أظهرت بيانات المؤشر أن ثلاثاً فقط من بين المجموعات الفرعية الاثنتي عشرة لمؤشر أسعار المستهلك في دبي سجلت تراجعاً سنوياً في يونيو 2025. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يبلغ متوسط التضخم في الإمارات 2.1 في المائة خلال العام 2025، مقابل 1.7 في المائة في العام 2024، على أن يتراجع هامشياً إلى 2.0 في المائة في العام 2026، مما يعكس استمرار استقرار الأسعار.

3 ارتفاع خدمات الإسكان ساهم في رفع مستوى التضخم الشهري

مؤشر أسعار المستهلك	فِعلي				التوقعات	
النسبة المئوية على أساس سنوي	2021	2022	2023	2024	2025	2026
البحرين	%-0.6	%3.6	%0.1	%0.9	%1.0	%1.5
الكويت	%3.4	%4.0	%3.6	%2.9	%2.5	%2.2
عمان	%1.7	%2.5	%1.0	%0.6	%1.5	%2.0
قطر	%2.3	%5.0	%3.1	%1.1	%1.2	%1.4
السعودية	%3.1	%2.5	%2.3	%1.7	%2.0	%2.0
الإمارات	%-0.1	%4.8	%1.6	%1.7	%2.1	%2.0
دول مجلس التعاون الخليجي	**%2.2**	**%3.3**	**%2.2**	**%1.6**	**%1.9**	**%1.9**
الدول العربية	**%8.4**	**%8.6**	**%10.6**	**%11.4**	**%7.7**	**%5.7**

المصدر: بلومبيرج وصندوق النقد الدولي وبحوث كامكو إنفست

قطر

ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في قطر بنسبة هامشية بلغت 0.2 في المائة على أساس سنوي في يونيو 2025، ليصل إلى 107.7 نقطة. وجاء هذا الارتفاع المحدود نتيجة لتراجع الأسعار لسبع من أصل إحدى عشرة مجموعة فرعية ضمن مكونات المؤشر، الأمر الذي عوض جزئياً الزيادات المسجلة في المجموعات الأربع المتبقية. وسجلت مجموعة الأغذية والمشروبات ارتفاعاً بنسبة 2.6 في المائة على أساس سنوي، في حين انخفضت مجموعة الإسكان والمياه والكهرباء والغاز بنسبة ملحوظة بلغت 3.6 في المائة. وعلى النقيض من ذلك، سجلت مجموعة الاتصالات زيادة هائلة بلغت نسبتها 10.3 في المائة، بينما ارتفعت مجموعة التعليم بنسبة 1.7 في المائة. وظلت أسعار التبغ مستقرة دون تغير. وعلى أساس شهري، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0.1 في المائة فقط في يونيو 2025، بما يتسق مع الاتجاهات التاريخية المسجلة في قطر، إذ بلغ متوسط التضخم الشهري 0.09 في المائة بين عامي 2009 و2024. وكان أعلى ارتفاع شهري خلال يونيو مسجلاً في مجموعة الملابس والأحذية بنسبة 0.8 في المائة، تلتها مجموعة الإسكان والمياه والكهرباء بزيادة بلغت نسبتها 0.3 في المائة.

البحرين

شهدت البحرين تغيرات هامشية في معدلات التضخم خلال شهر يونيو 2025، إذ انخفض مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0.4 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 101.4 نقطة. في المقابل، ارتفع المؤشر بنسبة 0.9 في المائة على أساس شهري، لتسجل البحرين ثاني أدنى معدلات التضخم على أساس سنوي بين الدول الخليجية خلال هذا الشهر. ويعزى هذا التراجع السنوي بصفة رئيسية إلى انخفاض الأسعار في خمس من أصل اثنتي عشرة فئة ضمن سلة مؤشر أسعار المستهلكين، أبرزها مجموعة الإسكان والمياه والكهرباء التي تراجعت بنسبة 1.7 في المائة، ومجموعة الترفيه والثقافة بنسبة 2.3 في المائة، والصحة بنسبة 0.1 في المائة. كما شهدت مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية انخفاضاً حاداً بنسبة 3.6 في المائة. وفي المقابل، تم تسجيل زيادات محدودة في بعض المجموعات، أبرزها الاتصالات التي ارتفعت بنسبة 2.6 في المائة على أساس سنوي. وفي ظل هذه المعطيات، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تحتفظ البحرين بأدنى معدل تضخم في الدول الخليجية في المتوسط خلال العام 2025 عند 1.0 في المائة، تليها قطر وعمان بمعدل متوقع يبلغ 1.2 في المائة و1.5 في المائة، على التوالي.

عمان

سجلت عمان زيادة سنوية متواضعة في معدل التضخم بلغت 0.8 في المائة في يونيو 2025، مقارنة بنسبة 0.6 في المائة في مايو 2025، مما يعكس انخفاض البيئة التضخمية والاستقرار العام لمستويات الأسعار عبر معظم فئات الإنفاق الاستهلاكي. ووفقاً لبيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، جاءت أبرز الارتفاعات في فئة السلع والخدمات المتنوعة (7.5 في المائة)، تلتها مجموعة النقل (3.1 في المائة)، ثم المطاعم (1.4 في المائة). في المقابل، انخفضت أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 0.5 في المائة، مدفوعة بانخفاض حاد في أسعار الخضروات بنسبة 8.1 في المائة وتراجع أسعار المأكولات البحرية بنسبة 3.8 في المائة. وما زالت عمان تحتفظ بأحد أدنى معدلات التضخم على مستوى الدول الخليجية، بدعم من السياسات المالية الحصيفة وارتفاع الصادرات غير النفطية. وعلى أساس شهري، تراجع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0.3 في المائة في يونيو مقارنة بشهر مايو.

بورصة الكويت تسجّل قفزة في صافي الأرباح بنسبة 61.12 % خلال النصف الأول من عام 2025

في اجتماع لمجلس إدارتها يوم الثلاثاء الموافق 29 يوليو 2025، أعلنت بورصة الكويت عن نتائجها المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2025، والتي أسفرت عن تحقيق الشركة صافي أرباح بقيمة 15.11 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2025، أي بزيادة نسبتها 61.12 % مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2024، والتي سجلت خلالها الشركة أرباحاً بلغت 9.38 مليون دينار كويتي.

هذا وجاء التحسن اللافت في صافي أرباح الشركة مدفوعاً بشكل رئيسي بالنمو الملحوظ لإجمالي إيرادات البورصة التشغيلية، والذي بلغ نحو 24.20 مليون دينار كويتي للنصف الأول المنتهي في 30 يونيو 2025، أي ما شكل زيادة بنسبة قدرها 41.13 % مقارنة بالإيرادات التشغيلية البالغة 17.15 مليون دينار كويتي خلال نفس الفترة من عام 2024. كما شهد الربح التشغيلي نمواً بنسبة قدرها 59.53 %، مرتفعاً من 11.58 مليون دينار كويتي إلى 18.47 مليون دينار كويتي، في حين ارتفعت ربحية السهم بنسبة قدرها 61.12 % من 46.71 فلساً في النصف الأول من عام 2024 إلى 75.27 فلساً للنصف الأول المنتهي في 30 يونيو 2025.

ذلك وبلغ إجمالي الموجودات للمجموعة حوالي 123.87 مليون دينار كويتي كما في 30 يونيو 2025، بزيادة قدرها 9.26 % مقارنة بإجمالي النصف الأول من عام 2024 البالغ 113.37 مليون دينار كويتي، وارتفع اجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم من 58.75 مليون دينار كويتي كما في 30 يونيو 2024 إلى 66.20 مليون دينار كويتي كما في 30 يونيو 2025، أي بزيادة بنسبة قدرها 12.68 %.

تعد النتائج المالية لبورصة الكويت في النصف الأول من عام 2025 مؤشر واضح على متانة المركز المالي للشركة وفعالية استراتيجياتها التشغيلية.

تعليقاً على النتائج، صرّح رئيس مجلس إدارة بورصة الكويت، بدر ناصر الخرافي، قائلاً: "تعكس هذه النتائج قدرة بورصة الكويت على التكيّف مع التحديات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، ومواصلة تحقيق نمو مستدام يرتكز على تنويع مصادر الإيرادات، وتحسن مستويات السيولة ما يعزز الثقة في كفاءة البورصة ومرونتها التشغيلية."

كما أضاف الخرافي: "يمثل هذا النمو محطة مهمة في مسيرة البورصة، ويدفعنا للمضي قدماً في تنفيذ خططنا التطويرية التي تستهدف تحديث البنية التحتية للسوق، وتنويع أدواته الاستثمارية، وتعزيز جاذبيته أمام المستثمرين المحليين والدوليين. كما يرسّخ مكانة بورصة الكويت كمحرك أساسي لدعم النمو الاقتصادي، ومساهم رئيسي في تحقيق مستهدفات رؤية الدولة في التحول إلى مركز مالي واستثماري إقليمي قادر على المنافسة وجذب رؤوس الأموال النوعية."

نفذت منظومة سوق المال الكويتي سلسلة من التحسينات الجوهرية لإعادة هيكلة البنية التحتية التنظيمية والتشغيلية للسوق تمهيداً لإطلاق الجزء الثاني من المرحلة الثالثة من برنامج تطوير السوق وتنفيذ متطلبات مبادراته، والذي تم تدشينه مطلع الشهر الجاري، في خطوة تعكس انسجام مكونات منظومة السوق، وتضافر جهود بورصة الكويت، وهيئة أسواق المال، وبنك الكويت المركزي، والشركة الكويتية للمقاصة، والبنوك المحلية، وشركات الاستثمار والوساطة، لدعم مشاريع تطوير واستدامة سوق المال والاقتصاد الوطني.

شدّد الخرافي على أن هذا الإنجاز لم يكن ليتحقق لولا التنسيق المتكامل بين مختلف أطراف منظومة سوق المال، والتزامها المشترك بإحداث تأثير ملموس يثري تجربة المستثمرين، قائلاً: «تواصل بورصة الكويت جهودها الحثيثة بالتعاون مع كافة الجهات المعنية في منظومة سوق المال، بهدف تسريع وتيرة النمو وتحقيق قفزات نوعية تعزز استدامة الاقتصاد الوطني على المدى الطويل. هذا ويعكس هذا الإنجاز كفاءة القطاع الخاص العالية في

بدر الخرافي

محمد العصيمي

المساهمة في مبادرات التنمية، وتؤكد قدرته على بناء شراكات فاعلة مع القطاع العام، ما ينعكس بشكل إيجابي على بيئة الدولة الاستثمارية، ويعزز مكانة الكويت كمركز مالي إقليمي يسير بخطى واثقة نحو الريادة."

واختتم رئيس مجلس إدارة البورصة تصريحه قائلاً: "بالنيابة عن مجلس الإدارة، أتوجه بخالص الشكر والامتنان لمساهمينا الكرام على ثقتهم المستمرة، وللإدارة التنفيذية وكافة موظفي البورصة على إخلاصهم وتفانيهم في الارتقاء بالأداء. كما أخص بالشكر هيئة أسواق المال ووزارة التجارة والصناعة على دعمهما المتواصل، الذي أسهم في تعزيز استقرار السوق والارتقاء بمعاييره. ولا يفوتني أن أشكر المستثمرين والمتداولين على ثقتهم المستمرة في الشركة، مؤكداً التزام بورصة الكويت بتقديم تجربة استثمارية متميزة، والعمل المشترك مع منظومة السوق لتحقيق إنجازات أكبر في المستقبل."

واصل سوق المال الكويتي أداءه الإيجابي، مسجلاً نمواً لافتاً في مؤشرات التداول خلال النصف الأول من عام 2025، حيث ارتفعت قيمة التداول بنسبة 90.39 % من 6.63 مليار دينار كويتي إلى 12.63 مليار دينار كويتي مقارنةً بالفترة ذاتها من عام 2024، في حين ارتفع حجم التداول بنسبة 82.95 % من 27.03 مليار سهم إلى 49.45 مليار سهم.

ذلك وسجل متوسط القيمة اليومية المتداولة نمواً بنسبة قدرها 95.31 %، مرتفعاً من 55.73 مليون دينار كويتي خلال الفترة المنتهية في 30 يونيو 2024 إلى 108.85 مليون دينار كويتي خلال الفترة المنتهية في 30 يونيو 2025. كما بلغت القيمة السوقية لسوق المال الكويتي 50.53 مليار دينار كويتي كما في 30 يونيو 2025، مسجلةً زيادة بنسبة 23.20 % مقارنة بـ 41.02 مليار دينار كويتي في نهاية النصف الأول من عام 2024.

شكّل السوق "الأول" ركيزة أساسية لأنشطة التداول خلال النصف الأول من عام 2025، حيث ارتفعت قيمة التداول في سوق النخبة لبورصة الكويت بنسبة 47.09 % من 4.99 مليار دينار كويتي إلى 7.34 مليار دينار كويتي في ذات الفترة. كما تم تداول نحو 20.21 مليار سهم، بزيادة قدرها 40.98 % مقارنة بـ 14.34 مليار سهم خلال الفترة المنتهية في 30 يونيو 2024، بينما سجلت القيمة السوقية للسوق "الأول" نمواً بنسبة 24.45 %، مرتفعة من 33.97 مليار دينار كويتي إلى 42.27 مليار دينار كويتي كما في 30 يونيو 2025.

24.20 مليون دينار كويتي إجمالي الإيرادات التشغيلية و15.11 مليون دينار كويتي صافي الربح خلال النصف الأول من عام 2025

النتائج المالية
للنصف الأوّل من عام 2025

إجمالي الإيرادات التشغيلية
"مليون دينار كويتي"

30 يونيو 2025: **24.20**
30 يونيو 2024: 17.15
↑ %41.13

الربح التشغيلي
"مليون دينار كويتي"

30 يونيو 2025: **18.47**
30 يونيو 2024: 11.58
↑ %59.53

صافي الربح
الخاص بمساهمي الشركة الأم "مليون دينار كويتي"

30 يونيو 2025: **15.11**
30 يونيو 2024: 9.38
↑ %61.12

ربحية السهم
"فلس"

30 يونيو 2025: **75.27**
30 يونيو 2024: 46.71
↑ %61.12

إجمالي الموجودات
"مليون دينار كويتي"

30 يونيو 2025: **123.87**
30 يونيو 2024: 113.37
↑ %9.26

حقوق الملكية
الخاص بمساهمي الشركة الأم "مليون دينار كويتي"

30 يونيو 2025: **66.20**
30 يونيو 2024: 58.75
↑ %12.68

ذلك وساهم السوق "الرئيسي" في تعزيز سيولة سوق المال، حيث شهدت قيمة التداول في السوق "الرئيسي" نمواً لافتاً بنسبة قدرها 221.36 %، مرتفعة من 1.65 مليار دينار كويتي إلى 5.29 مليار دينار كويتي خلال فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025، في حين ارتفع حجم التداول بنسبة 125.38 % من 12.69 مليار سهم في النصف الأول من عام 2024 إلى 28.60 مليار سهم في النصف الأول من عام 2025، بينما ارتفعت قيمته السوقية بنسبة قدرها 17.20 %، من 7.05 مليار دينار كويتي إلى 8.27 مليار دينار كويتي كما في 30 يونيو 2025.

أكّد الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت، محمد سعود العصيمي، أن نتائج النصف الأول من عام 2025 تمثل مؤشراً إيجابياً على التفاعل المستمر مع التطورات التنظيمية والتشغيلية التي يشهدها سوق المال الكويتي، مشيراً إلى أن البورصة تواصل العمل على تطوير بيئة استثمارية متوازنة وفاعلة تخدم مختلف فئات المستثمرين.

وقال العصيمي: "تدل هذه المؤشرات الإيجابية لسوق المال الكويتي على متانة الإطار التشريعي والتنظيمي، والجهود المستمرة لتطوير البنية التحتية وفقاً لأعلى المعايير العالمية، وتوسيع نطاق المنتجات، بما يسهم في ترسيخ مكانة بورصة الكويت كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي ويواكب تطلعات المستثمرين من مختلف الفئات."

وأضاف: "يعكس التوزيع الهيكلي للسوق "الأول" و "الرئيسي" دوراً مهماً في تنظيم التداولات بما ينسجم مع متطلبات السيولة وتنوع المستثمرين. فقد أظهر السوق "الأول" استقراراً في قيم التداول، بينما شهد السوق "الرئيسي" نشاطاً ملحوظاً، في إشارة إلى زيادة التفاعل مع الفرص الاستثمارية المتاحة ضمن هذا السوق."

وفي إطار جهودها المستمرة لتعزيز حضور سوق المال الكويتي عالمياً، نظّمت بورصة الكويت بالشراكة مع الشركة الكويتية للمقاصة عدداً من الجولات الترويجية الموجهة للمجتمع الاستثماري الدولي، حيث أقيمت جولة ترويجية افتراضية مخصصة لمديري الأصول في آسيا بالتعاون مع بنك HSBC، إضافةً إلى جولة ترويجية في العاصمة البريطانية لندن بالتعاون مع مجموعة "جيفريز" المالية، تم خلالهما استعراض مسيرة البورصة منذ التخصيص، بالإضافة إلى أبرز التطورات والفرص الاستثمارية المتاحة في سوق المال الكويتي.

هذا وشاركت بورصة الكويت في النسخة الرابعة من مؤتمر بورصات دول مجلس التعاون الخليجي، الذي نظمه بنك HSBC في العاصمة البريطانية لندن، وذلك بالتزامن مع انعقاد اليوم المؤسسي الخامس عشر بمشاركة ثماني شركات مدرجة في السوق "الأول".

وصرح العصيمي: "ضمن مساعيها للمساهمة في جهود الدولة نحو ترسيخ مكانتها كمركز مالي واستثماري إقليمي بارز، تواصل بورصة الكويت العمل على جذب المزيد من المستثمرين عبر سلسلة الجولات الترويجية والأيام المؤسسية المنظمة في أبرز العواصم الاستثمارية، وتستمر بالتواصل الفعّال مع البنوك الاستثمارية العالمية، والصناديق السيادية، وصناديق التقاعد، وشركات إدارة الأصول الكبرى. هذا ويشكل المستثمر المؤسسي نسبة 65.08 % من متداولي السوق، الأمر الذي يعزز استقرار سوق المال الكويتي، ويعمق مستويات السيولة فيه، ويساهم في رفع جاذبيته للمستثمرين المحليين والدوليين."

واختتم العصيمي تصريحه، متوجهاً بخالص الشكر والتقدير إلى هيئة أسواق المال، والشركة الكويتية للمقاصة، وجميع المشاركين في السوق على ثقتهم المتجددة في بورصة الكويت ودورها كشريك فاعل في مسيرة التنمية الاقتصادية للدولة، وأكد التزام الشركة بتوسيع نطاق منتجاتها، ورفع كفاءة السوق وتسهيل الوصول اليه، مع التركيز على الشفافية والحوكمة، بما يعزز ثقة المستثمرين.

واصلت بورصة الكويت ترسيخ مكانتها كمؤسسة رائدة في تطوير سوق المال الوطني، مستندةً إلى رؤية استراتيجية تقوم على الشفافية والحوكمة والابتكار.

ومنذ انطلاقتها، حرصت الشركة على بناء منظومة تداول موثوقة وفعالة، مدعومة ببنية تحتية متطورة وسوق مالي مرن يتمتع بسيولة عالية وقابلية للنمو، في إطار سلسلة متكاملة من الإصلاحات والتحديثات التي عززت من تنافسيتها إقليميًا ودوليًا.

وقد شكّلت عملية تخصيص بورصة الكويت في عام 2019 علامة فارقة في تاريخها، كونها أول جهة حكومية في البلاد تُستكمل خصخصتها بنجاح، ما أسهم في تحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والحوكمة المؤسسية. وتبع ذلك إدراج الشركة الذاتي في السوق عام 2020، في خطوة تعكس التزامها بالشفافية وتعزيز ثقة المستثمرين.

وفي إطار استراتيجيتها التطويرية، أطلقت بورصة الكويت سلسلة من المبادرات لتعزيز البنية التحتية للسوق وتنويع الأدوات الاستثمارية، مع العمل على تسويق الفرص الاستثمارية في الكويت أمام نخبة من المستثمرين العالميين من خلال الجولات الترويجية والأيام المؤسسية. وساهمت هذه المبادرات في دعم الشركات المدرجة وتمكينها من التواصل مع أبرز المستثمرين المؤسسيين، ما يعكس مكانة بورصة الكويت كمنصة استثمارية جاذبة ومؤهلة للنمو المستدام.

نمو صافي الإيرادات التشغيلية بنسبة 7.9 %

بيت التمويل الكويتي:

342.1 مليون دينار صافي أرباح المساهمين للنصف الأول من 2025

1 زيادة صافي إيرادات التمويل بنسبة 8.7 %

2 زيادة إجمالي الموجودات لتصل إلى 38.5 مليار دينار كويتي

قال رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي، حمد عبدالمحسن المرزوق، إن بيت التمويل الكويتي حقق - بفضل الله وتوفيقه - صافي أرباح للمساهمين للنصف الأول من 2025 قدرها 342.1 مليون دينار كويتي. وبلغت ربحية السهم 19.23 فلسا للنصف الأول من عام 2025.

وارتفع صافي إيرادات التمويل للنصف الأول من عام 2025 ليصل الى 607.3 مليون دينار كويتي، بنسبة نمو بلغت 8.7 % مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وكذلك ارتفع إجمالي إيرادات التشغيل للنصف الأول من عام 2025، مدعوما بالزيادة في كافة الأنشطة الرئيسية ليصل إلى 876.0 مليون دينار كويتي بنسبة نمو بلغت 6.4 % مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وذلك على الرغم من أن إيرادات الفترة المقارنة تضمنت تسجيل أرباح بواقع 70.1 مليون دينار كويتي والناتجة عن بيع بيت التمويل الكويتي - البحرين خلال الربع الثاني من العام السابق 2024.

وكذلك ارتفع صافي إيرادات التشغيل للنصف الأول من عام 2025، ليصل الى 566.7 مليون دينار كويتي، بنسبة نمو بلغت 7.9 % مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وتحسنت نسبة التكلفة إلى الإيراد حيث بلغت 35.3 % عن الفترة الحالية مقارنة بنسبة 36.2 % عن نفس الفترة من العام السابق.

وبلغ رصيد مديني التمويل بنهاية النصف الأول من عام 2025 نحو 20.4 مليار دينار كويتي، بنسبة نمو بلغت 7.1 % مقارنة بنهاية العام السابق.

وبلغ رصيد إجمالي الموجودات 38.5 مليار دينار كويتي بنهاية النصف الأول من عام 2025، بنسبة نمو بلغت 4.9 % مقارنة بنهاية العام السابق.

كما بلغ إجمالي حقوق المساهمين 5.6 مليار دينار كويتي للنصف الأول من عام 2025، بنسبة نمو بلغت 0.8 % مقارنة بنهاية العام السابق.

وكذلك بلغ رصيد حسابات المودعين 19.7 مليار دينار كويتي للنصف الأول من عام 2025، بنسبة نمو بلغت 2.7 % مقارنة بنهاية العام السابق.

كما بلغ معدل كفاية رأس المال 18.01 % متخطيا الحد المطلوب من الجهات الرقابية، وهي النسبة التي تؤكد على متانة القاعدة الرأسمالية للبنك.

وأوصى مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية نصف سنوية على المساهمين قدرها 10 فلس للسهم.

أداء متميز

وقال المرزوق في تصريح صحفي، إن بيت التمويل الكويتي واصل تحقيق أعلى الارباح على مستوى القطاع المصرفي والسوق الكويتي رغم تحديات البيئة التشغيلية والتطورات الجيوسياسية في المنطقة، التي ألقت بظلالها على الاوضاع الاقتصادية، ما يؤكد نجاح الخطط وتنفيذها بشكل دقيق وفعال لمواصلة الاستدامة في الارباح والحفاظ على متانة الوضع المالي وقوة الاداء، مشددا على أن البيانات المالية للنصف الأول من العام الجاري، أظهرت قوة القاعدة الرأسمالية ونسب السيولة الجيدة والأداء التشغيلي المتميز، الذي نتج عنه تسجيل نمو مستدام في جميع المؤشرات المالية الرئيسية.

كفاءة تشغيلية

وأكد المرزوق أن الجهود ستتواصل خلال الفترة المقبلة لتعزيز الكفاءة التشغيلية وزيادة الإيرادات، والتوظيف الأنجح للإمكانيات بشكل متكامل وبأمثل الطرق وفق المعايير العالمية لتعزيز جودة الأصول وإدارة المخاطر وترشيد النفقات، آخذين في الاعتبار الظروف المالية العالمية، والبيئة التنافسية التي تشهدها صناعة الخدمات المالية في العالم.

تنسيق وتكامل

وأضاف أن بيت التمويل الكويتي يعمل لتحقيق طموحات كبيرة من خلال تشغيل بنوكه الخارجية بأقصى قدراتها وتحقيق التنسيق والتكامل بين أعمالها، بما يضمن تعزيز الايرادات وتطوير الأداء، بالإضافة إلى الاستفادة من إمكانيات ومزايا كل سوق.

مرحلة جديدة

وقال المرزوق إن بيت التمويل الكويتي نجح مؤخرا بإطلاق الهوية البصرية الجديدة للبنك الأهلي المتحد في البحرين وتغيير اسمه إلى «بيت التمويل الكويتي - البحرين» وذلك استكمالاً لسلسلة من النجاحات في إطلاق العلامة التجارية الجديدة تحت شعار «آفاق بلا حدود» التي بدأت من الكويت، ثم المملكة المتحدة، وجمهورية مصر العربية، ضمن استراتيجية التوسع والا

مؤكدا أن إطلاق العلامة التجارية الجديدة هو انعكاس للتحول في الرؤية والمفهوم، وبداية مرحلة جديدة من التكامل والتميز في الخدمات المصرفية.

تمويل وتنمية

وأكد المرزوق استعداد وقدرة بيت التمويل الكويتي الدائمين على تمويل المشروعات الإنتاجية والخدمية والتجارية والتنموية الكبرى وفي جميع القطاعات، عبر توفير خدمات وحلول تمويلية متنوعة، بما يدعم خطط الحكومة نحو تحقيق تنمية شاملة ومتكاملة، مشيرا إلى أن البنك يتمتع بمميزات جعلته من الأكثر اعتمادية وقبولا في مجال تمويل الشركات، ويتمتع بحصة كبيرة على مستوى القطاع المصرفي الكويتي من تمويل الشركات المتوسطة والصغيرة، بجانب انفتاحه الواسع على تمويل مشاريع كبرى عديدة، وفق صيغ شرعية معتمدة تتمتع بالمرونة والكفاءة، وقد أصبح بيت التمويل الكويتي الشريك الأمثل للقيام بدور المنظم الرئيسي في التمويل المشترك للعديد من الصفقات التمويلية الكبرى.

تدريب وتأهيل

وقال المرزوق أن بيت التمويل الكويتي يواصل تنفيذ استراتيجيته المتعلقة بتطوير القدرات البشرية والمواهب الوطنية، وبناء أجيال جديدة من القيادات، وقد استمرت سياسة إتاحة الفرص لتطوير المواهب من خلال التدريب والتأهيل بالتعاون مع مؤسسات محلية وجامعات ومراكز تدريب عالمية، للوصول إلى أعلى درجات الكفاءة العملية والإنتاجية، كما تم خلال الفترة الماضية ترقية كوكبة من العناصر الوطنية إلى مناصب قيادية رفيعة في مختلف إدارات البنك.

المسؤولية الاجتماعية والاستدامة

وأشار إلى أن الدور الاجتماعي لبيت التمويل الكويتي اكتسب زخما خلال الفترة الماضية من العام، من خلال المساهمة في العديد من المبادرات الاجتماعية الاستراتيجية، التى تؤكد الدور المهم والحيوي الذي يلعبه على الصعيد المجتمعي بالتوازي مع التميز

حمد عبدالمحسن المرزوق:

- **أرباح مستدامة تؤكد سلامة وتكامل الأداء وفرص النمو**
- **تشغيل بنوك المجموعة بأقصى قدراتها وتحقيق التنسيق والتكامل بين أعمالها**
- **تمويل المشروعات التنموية الكبرى في جميع القطاعات**
- **تحقيق نجاح ملحوظ في دعم التمويل الأخضر وتطبيق استراتيجية شاملة للاستدامة**
- **ترقية كوكبة من العناصر الوطنية إلى مناصب قيادية رفيعة في مختلف إدارات البنك**

خالد يوسف الشملان:

- **المؤشرات المالية عبرت عن سلامة التوجهات ونجاح السياسات التي تركز على تحقيق الاستدامة في الأرباح وتعزيز متانة المركز المالي**
- **المركز الأول كأفضل البنوك أداءً في الكويت، وفقاً لتصنيف مجلة ذي بانكر لأفضل 1000 بنك عالمي**
- **تعزيز الحصة السوقية من خلال التميز في الحلول التمويلية المبتكرة**
- **تعزيز الحصة السوقية من خلال التميز في الحلول التمويلية المبتكرة**

والريادة على الصعيد الاقتصادي والتنموي وفي المجال المصرفي.

ولفت المرزوق إلى أن بيت التمويل الكويتي نجح في تقديم تجربة رائدة ونموذجا يحتذى في ترسيخ مبادئ الاستدامة ودمج عناصرها على المستوى العام للمجموعة، مع تحقيق نجاح ملحوظ في دعم التمويل الأخضر وتطبيق استراتيجية شاملة للاستدامة تمثل جزءا لا يتجزأ من رسالته ورؤيته، حيث يعمق دوره في هذا المجال من خلال ممارسات متكاملة وشاملة ومتوازنة في مجالات الاستدامة الرئيسية البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG.

وأوضح أن بيت التمويل الكويتي يعد أول الجهات التي بدأت تقارير أثر القياس، ويطلق سنويا تقرير الاستدامة، وتقرير البصمة الكربونية. كما حصل على تقييم «A» ضمن مؤشر مورغان ستانلي للاستدامة. وكذلك تم إدارج البنك على مؤشّر الاستدامة العالمي "فوتسي 4 جود "FTSE4Good، وذلك بفضل أدائه الاستثنائي في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمةESG، والتزامه بالتمويل المستدام.

مؤشرات مالية قوية

بدوره، أوضح الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي، خالد يوسف الشملان، أن أرباح النصف الاول من 2025 تؤكد قوة الأداء التشغيلي واستمرار تصدر بيت التمويل الكويتي للقطاع المصرفي في الكويت، مؤكدا أن المؤشرات المالية خلال النصف الأول عبرت عن سلامة التوجهات ونجاح السياسات التي تركز على تحقيق الاستدامة في الأرباح، وتعزيز متانة المركز المالي وجودة الأصول، وتحقيق معدلات جيدة بمؤشرات الإيرادات التشغيلية ونسب التكلفة إلى الإيراد وكذلك نسب السيولة وكفاية رأس المال.

ريادة عالمية

وقال الشملان أن بيت التمويل الكويتي احتل المركز الأول كأفضل البنوك أداءً في الكويت، وفقاً لتصنيف مجلة ذي بانكر لأفضل 1000 بنك عالمي للعام 2025. كما حافظ على موقعه كأكبر شركة مدرجة في الكويت ضمن قائمة فوربس لأكبر 2000 شركة في العالم لسنة 2025، معززاً مكانته في التصنيف الذي يعتمد على 4 معايير رئيسيّة تشمل الإيرادات، والأرباح، والأصول، والقيمة السوقيّة.

ولفت إلى أن بيت التمويل الكويتي فاز بالعديد من الجوائز العالمية ومنها جوائز «أفضل بنك إسلامي في الشرق الأوسط» وأفضل بنك في الكويت» من مجلة يوروموني العالمية، و»أفضل بنك للمؤسسات المالية في الشرق الأوسط» من مجلة غلوبل فاينانس العالمية، وذلك تقديرا لتفوقه وتميزه في العمل المصرفي.

تعزيز الحصة السوقية

وشدد الشملان على استمرار الجهود نحو تعزيز الحصة السوقية من خلال التميز في طرح منتجات وخدمات منافسة وحلول تمويلية مبتكرة مثل «التمويل بضمان الذهب» وكذلك الاستمرار في تعزيز التواجد النوعي في الأسواق الخارجية والترابط والتنسيق بين بنوك المجموعة، وخدمة العملاء من خلال مركز خدمة بيت التمويل الكويتي للمجموعة (KFH Group Service Center) لكل من كويت ترك في تركيا، وبنك بيت التمويل الكويتي – مصر، ولاحقا باقي بنوك المجموعة، مشيراً إلى قدرة البنك على الاحتفاظ بريادته مستنداً إلى خبرته الطويلة، واستحواذه على قاعدة عملاء كبيرة، ما يعزز قدراته التنافسية والعلامة التجارية.

رقمنة وابتكار

واضاف الشملان أن بيت التمويل الكويتي يواصل قيادة التطوّر الرقمي في المجال المصرفي وتقديم الخدمات والحلول المصرفية الرقمية المتنوّعة، وذلك بهدف نقل تجربة العملاء إلى مستويات جديدة، وقد تم إطلاق نموذج الموظف الافتراضي المساعد «فهد» باستخدام الذكاء الاصطناعي لأول مرة بالكويت، بالإضافة إلى تحديث شامل وتصميم جديد لتطبيق KFHonline يواكب الإقبال الكبير من العملاء على استخدام خدماته التي تزيد عن 200 خدمة مصرفية رقمية، وطرح بطاقة افتراضية لتجربة مميزة في عالم المدفوعات وهي بطاقة KFH Rewards مسبقة الدفع، وتحديث برامج العملاء. كما أطلق بيت التمويل الكويتي خدمة دفع جديدة وآمنة وسهلة للشركات والمؤسسات يتم من خلالها تحويل الهاتف المحمول إلى جهاز نقاط بيع لقبول عمليات الدفع باستخدام بطاقات الخصم المباشر والمحفظة الرقمية.

وأشار إلى أن مسيرة التحول الرقمي الناجحة أظهرت القدرة الفائقة للبنك وموظفيه على الاستفادة من أفضل التطورات التقنية حول العالم ووضعها لخدمة العملاء من خلال سلوك ابتكاري وجهد إبداعي، مؤكدا أن العملاء هم على رأس الأولويات ورضاهم هو المحور الرئيسي لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

بنك وربة يحصل على موافقة بنك الكويت المركزي لتعيين الجهات الاستشارية لدراسة جدوى الاندماج مع بنك الخليج

خطوة استراتيجية جديدة نحو تشكيل كيان مصرفي إسلامي رائد في المنطقة

أعلن بنك وربة عن حصوله على موافقة بنك الكويت المركزي بشأن تعيين الجهات الاستشارية المتخصصة للقيام بدراسة جدوى عملية الاندماج المحتمل مع بنك الخليج وإجراء أعمال الفحص النافية للجهالة، وذلك في خطوة هامة نحو استكمال الإجراءات التحضيرية للاندماج بين المؤسستين الماليتين الرائدتين.

وتأتي هذه الموافقة إلحاقاً للإفصاح الصادر عن بنك وربة بتاريخ 15 يونيو 2025 بشأن توقيع مذكرة تفاهم مع بنك الخليج لدراسة جدوى الاندماج المحتمل، وتمثل خطوة محورية في مسار تشكيل كيان مصرفي إسلامي متكامل قادر على المنافسة إقليمياً وعالمياً.

وتضم قائمة الجهات الاستشارية التي تمت الموافقة على تعيينها نخبة من المؤسسات المالية والقانونية المرموقة محلياً وعالمياً، وهي «باين آند كومباني» كمستشار إداري، و«جي بي مورجان» كمستشار مالي رئيسي، و«الشال للاستشارات» كمستشار استثمار محلي، و«كليفورد تشانس» كمستشار قانوني رئيسي، و«التميمي ومشاركوه كمستشار قانوني محلي.

وفي تعليقه على هذا التطور، قال حمد مساعد الساير، رئيس مجلس إدارة بنك وربة: «نرحب بموافقة بنك الكويت المركزي على تعيين الجهات الاستشارية لدراسة جدوى الاندماج، والتي تمثل خطوة مهمة في مسار تحقيق رؤيتنا الاستراتيجية لبناء مؤسسة مالية إسلامية رائدة قادرة على المنافسة إقليمياً وعالمياً. إن تعيين هذه النخبة من المؤسسات الاستشارية المرموقة يعكس التزامنا بتنفيذ عملية الاندماج وفق أعلى المعايير المهنية والتنظيمية، بما يضمن تحقيق أقصى قيمة مضافة لمساهمينا وعملائنا والاقتصاد الوطني.»

حمد مساعد الساير

من جانبه، أكد شاهين حمد الغانم، الرئيس التنفيذي لبنك وربة، التزام البنك التام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية ذات الصلة، بما في ذلك الحصول على جميع الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية المختصة، مشيراً إلى أن البنك سيعمل على الإفصاح عن أي تطورات جوهرية تتعلق بهذا الشأن في الوقت المناسب.

وأضاف الغانم: «تأتي هذه الخطوة في إطار استراتيجيتنا للنمو والتوسع وتعزيز قدراتنا التنافسية في السوق المصرفي المحلي والإقليمي. ونحن على ثقة بأن الاندماج المحتمل مع بنك الخليج سيسهم في خلق كيان مصرفي قوي يتمتع بقاعدة رأسمالية صلبة وقدرات تشغيلية

شاهين حمد الغانم

متميزة، مما سيمكننا من تقديم خدمات مصرفية متكاملة ومبتكرة تلبي احتياجات عملائنا المتنامية وتدعم النمو الاقتصادي في الكويت والمنطقة.»

يذكر أن بنك وربة من البنوك التي حققت نجاحات كبيرة في فترة وجيزة، حيث احتل مركزاً ريادياً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية، وهو من أكثر البنوك المحلية بعدد المساهمين، مما يجعله قريباً من جميع شرائح المجتمع، ويأتي هذا الإنجاز ليؤكد مجدداً على مكانة البنك كشريك مصرفي موثوق يجمع بين الابتكار والمسؤولية الاجتماعية في تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المالية.

تدعم برامج التوعية المالية والمشاريع الثقافية والمجتمعية محلياً وإقليمياً

«زين»: شراكة مع «لي ولكم» لتعزيز الثقافة المالية والتنمية المُجتمعية

وليد الخشتي وطيبة الحميضي يُعلنان الشراكة

الخشتي والحميضي مع فريق زين

أعلنت زين الكويت عن شراكة استراتيجية جديدة مع «لي ولكم»، وهي مبادرة غير ربحية تُعنى بتمكين الأفراد من خلال التوعية المالية، ونشر المعرفة، ودعم التنمية المجتمعية، وذلك في خطوة تعكس التقاء الرؤى بين الطرفين في دعم الاستدامة والتمكين المجتمعي محليّاً وإقليمياً.

تم توقيع الشراكة في مقر زين الرئيسي بالشويخ، بحضور الرئيس التنفيذي للعلاقات والشؤون المؤسسية في زين الكويت وليد الخشتي، ومُؤسِّسَة مبادرة "لي ولكم" طيبة الحميضي، وفريق زين.

قال وليد الخشتي في تعليقه: "نؤمن في زين بأن المعرفة قوّة، وأن التمكين المالي هو أحد مفاتيح بناء مُجتمعات مُستقرّة واقتصادات مُستدامة، وشراكتنا مع مبادرة "لي ولكم" تأتي في إطار استراتيجيتنا للاستدامة، وتعكس التزامنا العميق بدعم المبادرات التي تُحدث فرقاً حقيقياً في حياة الأفراد والمجتمعات."

من جهتها، عبّرت طيبة الحميضي عن فخرها بهذه الشراكة قائلةً: "نحن سُعداء بانضمام زين إلى رحلتنا، فالتقاء القيم والرؤية بيننا يعزّز قدرتنا على الوصول لشريحة أوسع، وبناء مجتمعات أكثر وعياً وثقافةً واستعداداً لمواجهة التحديات الاقتصادية."

تهدف هذه الشراكة إلى دعم عدد من المبادرات المؤثّرة التي تقودها مبادرة "لي ولكم"، وعلى رأسها البرنامج التثقيفي المالي، الذي يشمل ورش عمل تفاعلية وأدوات إلكترونية مبتكرة تُعزّز استمرارية التعلّم، كما يعمل البرنامج على تطوير مؤشّر وطني للثقافة المالية، بدعم من شُركاء أكاديميين من ضمنهم كُليّة لندن للاقتصاد.

وتدعم الشراكة أيضاً مبادرات معرفية وثقافية مثل منصّة "سدرة" التي تُسلّط الضوء على الريادة الفكرية في الخليج، بالإضافة إلى سلسلة رسوم متحركة توعوية سيتم بثّها عبر تلفزيون دولة الكويت والمنصّات الرقمية بهدف نشر الوعي بالثقافة المالية لدى شريحة أوسع من الجمهور.

وفي إطار اهتمام زين بدعم التعليم خارج الحدود، تشمل الشراكة أيضاً مشروع مكتبة زنجبار، الذي تسعى من خلاله مبادرة "لي ولكم" إلى إنشاء مكتبة ومركز ثقافي في قلب زنجبار، يوفّر بيئة تعليمية مُتكاملة تخدم أكثر من 200 أسرة، ويتضمن المشروع مكتبة شاملة، ومركزاً لتحفيظ القرآن الكريم، وبئراً لتوزيع المياه، بما يعزز من جودة الحياة ويمنح أدوات المعرفة والنمو للمجتمع.

وتأتي هذه الشراكة ضمن التزام زين بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه تمكين الشباب، ودعم التعليم، وتعزيز التنمية الشاملة، انسجاماً مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية الكويت الجديدة للاستثمار في رأس المال البشري.

الاقتصادية 21
ALEQTISADYAH
العدد 415 • الأربعاء 30 يوليو 2025 م • 5 من صفر 1447 هـ
aleqtisadyah.com

«التجارية العقارية» تطلق النسخة الثالثة من فعالية «بالعربي أحلى» تحت شعار «لنقرأ معاً»

في إطار التزامها بمبادئ الاستدامة والمسؤولية المجتمعية (ESG)، أطلقت الشركة التجارية العقارية النسخة الثالثة من فعالية "بالعربي أحلى" تحت شعار "لنقرأ معاً"، والذي اقيمت يوم السبت الموافق 26 يوليو 2025 في مجمع سيمفوني ستايل، بتنظيم من مشروع صغيرك سفيرك التربوي.

وتهدف هذه النسخة إلى تسليط الضوء على أهمية تعزيز ثقافة القراءة باللغة العربية بين الأطفال وتشجيعهم على مشاركة الكتب التي أتموا قراءتها مع الآخرين، بما يعزز قيم المعرفة والتبادل الثقافي والمشاركة المجتمعية. وتأتي هذه المبادرة النوعية كمساهمة فاعلة في تنمية مجتمع قرائي فعّال بين الأجيال الناشئة في وقت تتزايد فيه هيمنة المحتوى الرقمي.

وقد شهدت الفعالية تفاعلاً واسعاً من العائلات والأطفال وتم تقديم مجموعة متنوعة من الأنشطة الهادفة في أجواء تفاعلية ممتعة، شملت: ركن تبادل الكتب، ورش عمل فنية، جلسات قراءة جماعية، قراءة قصص تفاعلية، عروض مسرح العرائس، مسابقات لغوية، وركن للرسم والتلوين باستخدام الحروف العربية، جميعها صممت بأساليب مبتكرة تهدف إلى ترسيخ محبة اللغة العربية لدى الجيل الجديد.

كما شهدت الفعالية رعاية مميزة من Fun Zone، التي أطلقت خلالها أول قصة تفاعلية باللغة العربية، في مبادرة نوعية نفخر بدعمها، حيث ساهمت بدور فعّال في تعزيز الوعي بأهمية اللغة العربية ونشر ثقافتها بين الأطفال بأساليب ترفيهية وتعليمية مبتكرة.

وصرّح المهندس عبد المطلب معرفي، الرئيس التنفيذي للشركة التجارية العقارية قائلا: نفخر بإطلاق النسخة الثالثة من فعالية 'بالعربي أحلى 'والتي تمثل امتداداً لاستراتيجيتنا في دعم الهوية الوطنية من خلال تعزيز اللغة العربية وثقافة القراءة بين الأجيال الناشئة. نعتبر هذه المبادرة ركيزة أساسية في جهودنا لتحقيق أهداف الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية ومساهمة فعالة في بناء مجتمع قوي يدعم رؤية كويت جديدة 2035.» واضاف»تلتزم الشركة بتوفير فعاليات ثقافية وتربوية تتيح الفرصة للأطفال للتمسك بلغتهم الأم بأساليب مبتكرة، حيث تشكل القراءة حجر الزاوية في بناء المعرفة وتنمية المهارات. نسعى من خلال هذه الفعالية إلى خلق بيئة محفزة تدعم رواد المستقبل في الحفاظ على لغتهم وترسيخ هويتهم الثقافية.»

تأتي فعالية "بالعربي أحلى 3" في إطار المبادرات الوطنية الداعمة للغة العربية وتزامناً مع اختيار الكويت عاصمة الثقافة والإعلام العربي لعام 2025 تأكيداً على دورها المتنامي كمركز ثقافي رائد في المنطقة.

وتعد هذه النسخة استمرارًا لنجاح النسخ السابقة من المبادرة، والتي أطلقتها "التجارية العقارية" ضمن رؤيتها في دعم المبادرات الثقافية والتعليمية، وتماشيًا مع أهداف رؤية "كويت جديدة 2035" في تمكين الأجيال وتعزيز الهوية الوطنية من خلال اللغة والثقافة.

زيادة عدد الشركات بنسبة 11.7 % على أساس سنوي

تأسيس 30 ألف شركة استثمار أجنبي في الصين خلال النصف الأول

أعلنت وزارة التجارة الصينية عن تأسيس 30.01 ألف شركة جديدة ذات استثمار أجنبي في البر الرئيسي الصيني خلال النصف الأول من العام الحالي، ما يمثل زيادة بنسبة 11.7 % على أساس سنوي.

وقالت الوزارة، يوم الثلاثاء، إنه خلال هذه الفترة، بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر قيد الاستخدام الفعلي في البر الرئيسي الصيني 423.23 مليار يوان "59.18 مليار دولار».

وبلغ الاستثمار الأجنبي المباشر قيد الاستخدام الفعلي في الصناعة التحويلية 109.06 مليار يوان خلال النصف الأول، بينما بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر قيد الاستخدام الفعلي في صناعة الخدمات 305.87 مليار يوان، وفق وكالة "شينخوا" الصينية للأنباء.

كما بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر قيد الاستخدام الفعلي في قطاعات التكنولوجيا الفائقة 127.87 مليار يوان، مع ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع خدمات التجارة الإلكترونية، وقطاع تصنيع الأدوية الكيميائية، وقطاع تصنيع معدات الفضاء، وقطاع تصنيع المعدات الطبية، بنسبة 127.1 %، و53 %، و36.2 %، و17.7 % على التوالي.

وأظهرت البيانات أن الاستثمارات القادمة من بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا "آسيان" ارتفعت بنسبة 8.8 % خلال هذه الفترة.

وسجلت الاستثمارات القادمة من سويسرا واليابان والمملكة المتحدة وألمانيا وكوريا الجنوبية زيادات بنسب 68.6 %، و59.1 %، و37.6 %، و6.3 %، و2.7 % على التوالي.

على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

«الوطني» يحصد أفضل التصنيفات في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

تقديراً لريادته في تعزيز مبادئ الاستدامة والمسؤولية المؤسسية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حصد بنك الكويت الوطني تصنيفات متميزة من كبرى وكالات التقييم العالمية المتخصصة في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، في تأكيد واضح على التزامه الراسخ بالمسؤولية البيئية، والتأثير الاجتماعي، والحوكمة الرشيدة.

وفي أحدث تقييماتها، قامت شركة "مورنينج ستار ساستينالیتیکس» برفع تصنيف مخاطر الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لبنك الكويت الوطني من 27.4 درجة (مستوى مخاطر متوسط) إلى 19.4 درجة (مستوى مخاطر منخفض)، ما يعكس تقدماً ملموساً في قدرة البنك على إدارة مخاطر الاستدامة بفعالية.

وفي سياق متصل، رفعت وكالة "مورجان ستانلي» تصنيف البنك في مؤشرها الخاص بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من «BBB» إلى «A»، وهي قفزة نوعية تضع بنك الكويت الوطني ضمن قائمة أفضل خمسة بنوك في المنطقة في التصنيفات.

وتلعب وكالات تصنيف الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، مثل "مورنينج ستار ساستينالیتیکس» و«مورجان ستانلي كابيتال إنترناشيونال»، دوراً محورياً في تقييم كيفية إدارة المؤسسات للمخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة. وتعتمد هذه الوكالات على مجموعة من المعايير تشمل الأثر البيئي، والمسؤولية الاجتماعية، والحوكمة المؤسسية، لتقديم رؤى شفافة وقائمة على البيانات لأصحاب المصالح والمستثمرين حول الأداء العام للمؤسسة. ولا تقتصر أهمية التصنيفات المرتفعة في مجال الحوكمة على تعزيز مستويات المساءلة، بل تساهم أيضاً في توجيه قرارات تخصيص رؤوس الأموال والاستثمار، ما يعكس قدرة الشركات الحاصلة على تصنيفات مرتفعة على ترسيخ المرونة وتحقيق نمو مسؤول ومستدام على المدى الطويل.

وتعليقاً على حصول البنك على هذه التصنيفات، قال رئيس التواصل لمجموعة بنك الكويت الوطني، أمير حنا: «يسلط حصول بنك الكويت الوطني على هذه التصنيفات المتميزة الضوء على التأثير المتنامي للبنك في دفع عجلة التمويل المستدام وتعزيز إدارة مخاطر الاستدامة على امتداد المنطقة، كما يعد شهادة عالمية على نجاح البنك في تحقيق تقدم ملحوظ في دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في صميم ثقافته المؤسسية وعملياته التشغيلية، ومضيه قدماً في ترسيخ مكانة الاستدامة كأحد الركائز الجوهرية في إستراتيجياته وخططه".

وأشار حنا إلى أن هذه التصنيفات تعكس الزخم المتواصل الذي يشهده البنك في تنفيذ إستراتيجيته الشاملة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسة القائمة على أربع ركائز إستراتيجية رئيسية هي: الحوكمة من أجل المرونة، والخدمات المصرفية المسؤولة، والاستفادة من قدراتنا، والاستثمار في مجتمعاتنا، مبيناً أن هذه الركائز تشكل إطاراً متكاملًا لدمج مبادئ الاستدامة في كافة أنشطة البنك، بما يضمن تقديم قيمة مستدامة وطويلة الأجل للمساهمين والعملاء والموظفين وأصحاب المصالح والمجتمع بأسره.

وأكد أن التزام "الوطني" المتزايد بالتمويل المستدام يعد أحد الركائز الأساسية لتقدمه في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، لافتاً إلى أن رؤية البنك للاستدامة تتجاوز حدود منظومته المؤسسية الداخلية، حيث يواصل التزامه الراسخ بالمساهمة في جهود التنمية المجتمعية ذات الأثر الكبير على المجتمعات في الأسواق التي يعمل بها بها، مع التركيز على التعليم، والرعاية الصحية، وتمكين الشباب، وتعزيز إشراك كافة شرائح المجتمع في

الاستفادة من هذه الجهود.

سندات خضراء

ويعد إصدار بنك الكويت الوطني خلال العام 2024 لأول سندات خضراء تصدرها مؤسسة مالية كويتية، والبالغة قيمته 500 مليون دولار أمريكي، دليلاً على الثقة الكبيرة التي يحظى بها البنك من جانب المستثمرين، ومدى اتساق إستراتيجيته للاستدامة مع المعايير الدولية للشفافية والمساءلة.

ومن خلال تقريره الخاص بتخصيص عائدات السندات الخضراء وتأثيرها، قدم البنك رؤى واضحة وموثوقة حول كيفية توجيه هذه العائدات نحو مبادرات مثل الطاقة المتجددة، والمباني الخضراء، ووسائل النقل الصديقة للبيئة، بما يضمن تحقيق نتائج بيئية ملموسة تشمل خفض الانبعاثات الكربونية وتحسين كفاءة استخدام الطاقة.

قياس البصمة الكربونية

وبالإضافة إلى تمويل المشاريع المستدامة، حرص بنك الكويت الوطني على مواءمة عملياته التشغيلية مع الأطر المناخية العالمية الرائدة. وكان بنك الكويت الوطني أول مؤسسة مالية في الكويت انضمت إلى مبادرة الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون ((PCAF، في خطوة محورية نحو قياس البصمة الكربونية لمحافظ الإقراض والاستثمار والإفصاح عنها بشفافية. كما يواصل البنك تنفيذ توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD) من خلال دمج الاعتبارات المناخية ضمن أطر الحوكمة، وإدارة المخاطر، وعمليات اتخاذ القرارات الاستراتيجية إضافة إلى إطلاق البنك أول تقاريره الخاصة بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD).

وفيما يتعلق بالبصمة البيئية لبنك الكويت الوطني، حدد البنك هدفًا لخفض انبعاثاته التشغيلية بنسبة 25 % بحلول عام 2025. وبحلول عام 2024، تجاوز بنك الكويت الوطني هذا الهدف بخفض انبعاثاته التشغيلية بنسبة 28.3 %.

أمير حنا:

- رؤية «الوطني» للاستدامة تتجاوز حدود منظومته المؤسسية الداخلية لتشمل المجتمعات في الأسواق التي يعمل بها
- التصنيفات تسلط الضوء على التأثير المتنامي للبنك في دفع عجلة التمويل المستدام وتعزيز إدارة مخاطر الاستدامة على امتداد المنطقة
- شهادة عالمية على التقدم الملحوظ الذي حققه «الوطني» بدمج معايير ESG في صميم ثقافته المؤسسية وعملياته التشغيلية
- «مورغان ستانلي» رفعت تصنيف «الوطني» من «BBB" إلى «A»
- «مورنينج ستار ساستيناليتيكس» حسّنت تصنيف البنك من مستوى مخاطر متوسط إلى مستوى مخاطر منخفض

إطار متكامل

كما يعكس التزام بنك الكويت الوطني بالاستدامة اعتماده إطاراً متكاملاً لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، يدمج من خلاله مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية عبر ممارسات إدارة المخاطر. ويعد هذا الإطار أداة جوهرية في تحديد المخاطر البيئية والاجتماعية والتخفيف من حدتها، ليس فقط ضمن تقييمات الائتمان، بل أيضاً في تمويل المشاريع، وقرارات الاستثمار، والتفاعل مع العملاء. ومن خلال دمج هذه الاعتبارات ضمن منظومة إدارة المخاطر والحوكمة، يضمن بنك الكويت الوطني انسجام أنشطته مع أهداف التنمية المستدامة، وامتثاله لأعلى معايير الخدمات المصرفية المسؤولة.

الشمول والمساواة

أما على صعيد المسؤولية الاجتماعية والحوكمة، فأحرز بنك الكويت الوطني تقدماً ملموساً في ترسيخ ثقافة مؤسسية تقوم على الشمول والمساواة. وأكد البنك عبر إصداره بيان التنوع والمساواة والشمول (DE&I) التزامه ببناء بيئة عمل متنوعة وتعزيز قيادة شاملة على جميع المستويات، فيما يواصل "الوطني" تمكين المرأة من خلال برامج موجهة لتطوير القيادات النسائية، ومنها مبادرة "NBK RISE" التي تهدف إلى دعم وصول النساء إلى المناصب القيادية، إضافة إلى توفير فرص للإرشاد المهني، واتباع سياسات عمل شاملة ترسخ مكانة البنك الرائدة في تبني أفضل الممارسات المؤسسية على مستوى المنطقة.

قيادة التحول نحو مستقبل أكثر استدامة

ومن خلال دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في صميم إستراتيجيته المؤسسية، يواصل بنك الكويت الوطني تعزيز مرونته المؤسسية، وتطوير منظومة إدارة المخاطر، واقتناص فرص جديدة لتحقيق النمو المستدام. ولا يقتصر التقدم المحرز على الالتزام بالمعايير العالمية فحسب، بل يجسد أيضاً نهجاً استباقياً لقيادة التحول في القطاع المالي نحو مستقبل أكثر استدامة وشمولية.

كما يواصل "الوطني" التزامه بتعزيز أدائه في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية من خلال الابتكار، والشفافية، والتواصل الفعال مع أصحاب المصالح، مع الاستمرار بالاستثمار في الحلول المستدامة، وتبني الأطر العالمية المتقدمة، والمساهمة في دفع عجلة التقدم البيئي والاجتماعي على مستوى الكويت والمنطقة ككل.

واسترشاداً بأسس الحوكمة الرشيدة، والتأثير القابل للقياس، والرؤية الاستشرافية، لا يقتصر دور بنك الكويت الوطني على وضع معايير جديدة في مجال التمويل المستدام، بل يساهم أيضاً في رسم ملامح المشهد الإقليمي للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بما يرسخ إرثاً مستداماً للأجيال القادمة.

بنك بوبيان يُصدر تقريره السنوي لعام 2024

خطوات استراتيجية لتعزيز الحوكمة وترسيخ مفاهيم والاستدامة ESG

التقرير يُسلط الضوء على التزام البنك بتطبيق معايير الحوكمة وتحقيق أهدافها من خلال نهج مؤسسي فعال

أصدر بنك بوبيان التقرير السنوي للاستدامة لعام 2024، والذي يعكس التزام البنك بتعزيز ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ESG وترسيخ قيم الاستدامة في جميع عملياته، ليعكس جهوده نحو تشكيل مستقبل أكثر شمولية واستدامة لإحداث تغيير إيجابي واقعي يعكس التزامه الفعلي بالتنمية المسؤولة .

وأكد التقرير أن بوبيان يواصل التقدم وفق استراتيجية واضحة تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، حيث تم إعداد التقرير وفق معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI 2021) ويتضمن معايير مجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB) بالإضافة إلى توافقه مع متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS S1) و(S2)) ، ليعكس التزام البنك بالشفافية والحوكمة القوية وخلق قيمة مستدامة للأطراف المعنية ودعم أهداف الكويت في تحقيق التنمية المستدامة.

وفي تعليقه، قال رئيس مجموعة إدارة المخاطر في بنك بوبيان، الدكتور بدر سعد الهاشل "نؤمن في بنك بوبيان أن الحوكمة ليست مجرد إطار تنظيمي بل هي التزام مستمر يرسّخ القيم نحو العدالة والشفافية والنزاهة في جميع ممارساتنا حيث نواصل العمل على حماية حقوق المساهمين وضمان مشاركة فعالة لجميع الأطراف المعنية، بما يعكس التزامنا بتقديم قيمة مستدامة على المدى البعيد."

وأضاف " إن التزامنا بالحوكمة يمتد ليشمل اتباع أعلى معايير الإفصاح والشفافية في بياناتنا وإدارة المخاطر، مع التركيز على بناء بيئة تشغيلية تعزز من مرونة البنك والقدرة على التنفيذ، ولهذا نؤكد دائماً أن هذه الممارسات ركيزة راسخة في تحقيق أهدافنا في الاستدامة، مع العمل على تعزيز قاعدة أعمال البنك المصرفية وتحسين مستوى رضا العملاء لتحقيق أعلى مستويات الخدمة."

وأكد الهاشل أن بوبيان مستمر في بناء بيئة عمل متنوعة لتطبيق معايير الشمول والمساواة وتوفر الفرص المتكافئة لكافة الكوادر، مشيراً إلى أن الاستثمار في رأس المال البشري يعد من الركائز الأساسية لتحقيق استدامة الأعمال وتعزيز قدرة البنك على مواكبة التغيرات المستقبلية بثبات ومرونة.

من جانبه، قال المدير التنفيذي لإدارة استمرارية الأعمال والاستدامة، خالد عبدالوهاب الحقان " نفخر بأن عام 2024 كان محطة فارقة في رحلتنا نحو تحقيق أثر ملموس لممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. لقد واصلنا جهودنا لتعزيز مفاهيم الاستدامة داخل البنك وخارجه، حيث تم وضع أهداف أشمل لقياس الأداء من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs، بالإضافة إلى تطبيق حلول عملية تسهم في تقليل الانبعاثات وتعزز ممارسات إعادة التدوير، إلى جانب تمكين موظفينا والمساهمة الفاعلة في تطوير المجتمع."

وأضاف إن حرصنا على تطوير أدوات تطبيق معايير الاستدامة البيئية وفق معايير دولية ترجمناه إلى مبادرات حقيقية مثل إنشاء محطات شحن السيارات الكهربائية وتوسيع نطاق إعادة التدوير، بالإضافة إلى اعتماد حلول ذكية تساهم في تقليل استهلاك الموارد، إلى جانب سلسلة من المبادرات والبرامج المجتمعية المؤثرة التي تعزز من دور بوبيان في المجتمع نحو مختلف الشرائح، مؤكداً أن هذه الخطوات تسهم في بناء مستقبل مصرفي أكثر وعياً ومسؤولية تجاه البيئة.

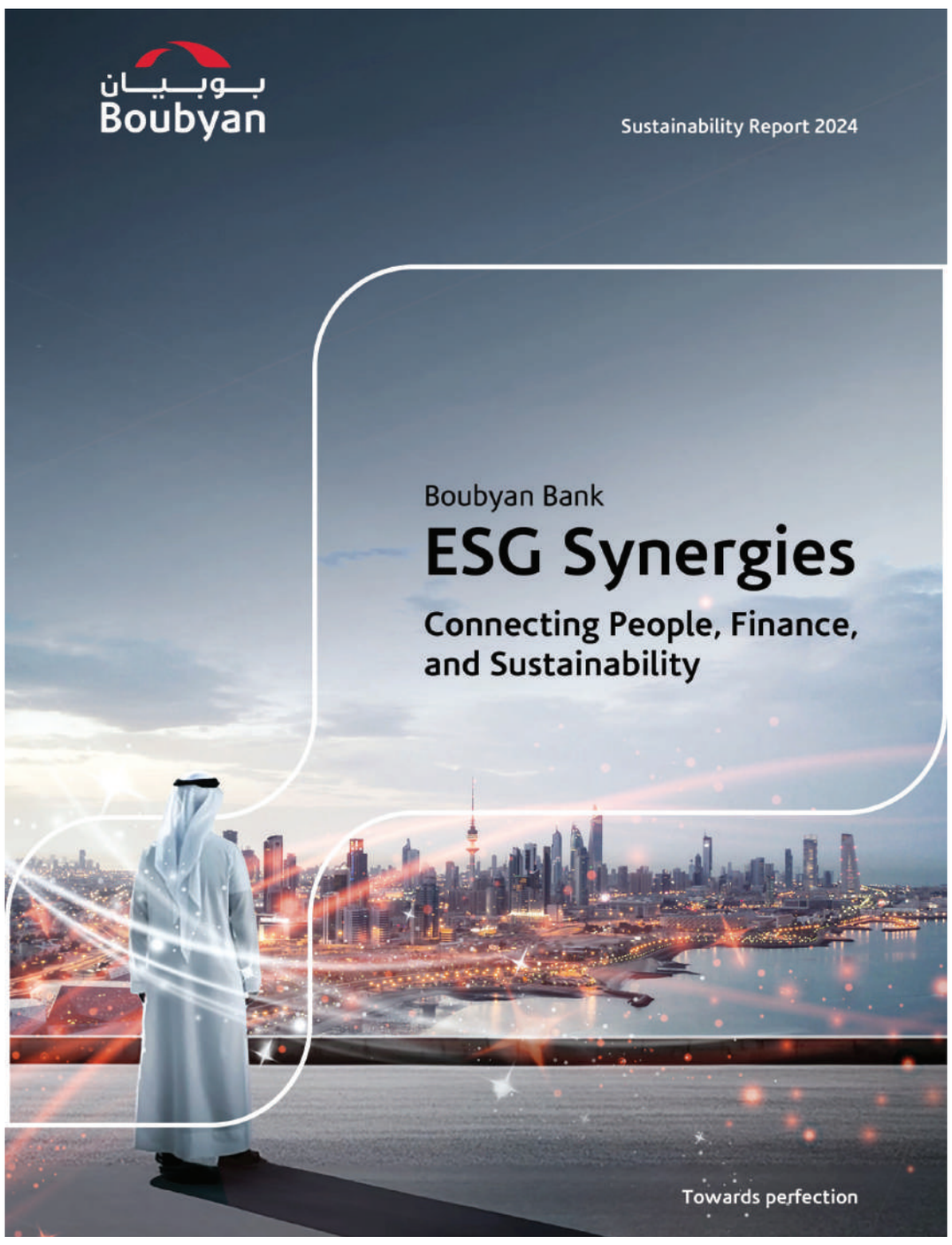

د. بدر الهاشل:

• الحوكمة الراسخة في بوبيان تعزز مرونة البنك وتدعم مسيرتنا نحو مستقبل مصرفي أكثر صلابة واستدامة

خالد الحقان:

• نواصل إحداث تغيير حقيقي للحوكمة المسؤولة وبوبيان يمضي بثبات نحو تمكين ثقافة الاستدامة

الاستدامة البيئية

أما في مجال الحفاظ على البيئة، حقق البنك إعادة تدوير كامل للنفايات الورقية بنسبة 100%، مع تكثيف الجهود الخاصة بقياس وتخفيض النفايات وتقليلها وفق معايير منهجية. كما تمكن من تفادي 34.16 طناً من انبعاثات الغازات الدفيئةGHG ضمن خطواته الهادفة إلى تخفيض بصمة الانبعاثات الكربونية.

واستمر البنك في دعمه للتحول نحو الطاقة النظيفة الحفاظ على البيئة من خلال إنشاء 22 محطة شحن للسيارات الكهربائية في مقره الرئيسي بالكويت، وهو ما يوضح رؤية البنك التشجيعية على التوعية البيئية والالتزام بالاستدامة.

الشمول والتنوع لدعم موارده البشرية

و على مستوى رأس المال البشري، تضمن التقرير حرص بوبيان على تحقيق معدلات مرتفعة لمشاركة ورضا جميع الموظفين بلغ 100%، مع نجاحه في رفع تمثيل المرأة ليصل إلى 25% من إجمالي القوة العاملة، تعزيزاً لبيئة عمل متنوعة وشاملة.

وفي إطار دعم الشمول والدمج، تم تعيين عدد من الموظفين الجدد من ذوي الهمم والاحتياجات الخاصة، إلى جانب مواصلة رفع معدلات التكويت التي بلغت 81% على مستوى الوظائف العامة وأكثر من 75% على مستوى قيادات البنك، تأكيداً على التزام البنك بتعزيز وتطوير القيادات الوطنية.

المسؤولية المجتمعية ورضا العملاء

كما استثمر البنك في المبادرات المجتمعية والأنشطة التطوعية والتدريب وبرامج التثقيف المالي. واستمر التركيز والاهتمام بالدور المجتمعي والمسؤولية المجتمعية من خلال التنوع في المجالات التي يحرص على دعمها بصورة واضحة، بالإضافة إلى مساهماته المختلفة والأعمال التطوعية والخيرية التى يرمي من خلالها إلى ترسيخ مبدأ ضرورة المشاركة المجتمعية للقطاع الخاص لتحقيق الاستدامة في مختلف مجالات الأعمال.

وعلى صعيد تجربة العملاء، حقق بوبيان نتائج متميزة، حيث سجل 96% على مؤشر رضا العملاء –Customer Satisfaction In dex، وحصل على تقييم بلغ 73% في مؤشر مقياس NPS البحثي لقياس تجربة العملاء، وهي نسب تعكس قوة العلاقة التي بناها البنك مع عملائه واستمرار تقديره لتوقعاتهم واحتياجاته.

ولتعزيز موقعه كمؤسسة مالية مسؤولة، واصل بوبيان تطوير جهوزيته للامتثال لمعايير IFRS – S1 وS2، مع إطلاق إطار العمل للتمويل المستدام الذي يستهدف توجيه الاستثمارات نحو المشاريع التي تحقق أثراً بيئياً ومجتمعياً مستداماً، بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة

واصل بنك بوبيان خلال عام 2024 تعزيز دوره الرئيسي في دعم وتمكين قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال تقديم خدمات وحلول متكاملة مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات هذا القطاع الحيوي. وسعى البنك إلى تمكين رواد الأعمال من تحقيق النمو عبر تمويلات مرنة وخدمات مصرفية رقمية متطورة وبرامج استشارية تعزز من جاهزيتهم لسوق العمل.

وقد انعكست هذه الجهود في حصول البنك على جوائز مرموقة مثل جائزة "أفضل بنك للخدمات المصرفية الرقمية الرقمية لقطاع الأعمال – الكويت" من مجلة يورومني العالمية، إلى جانب جائزة "أفضل منصة للمدفوعات الرقمية" لمنظومة الحلول المتكاملة لخدمات الدفع الرقمي لقطاع الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة" من مجلة ميد العالمية.

بنك برقان ينضم إلى مؤشر «FTSE4Good»

الإنجاز تأكيد على التزامه بتبنّي أعلى معايير الاستدامة

فريق بنك برقان في لقطة جماعية بعد اختتام ندوة "Empower Her"

أعلن بنك برقان عن انضمامه إلى سلسلة مؤشر فوتسي 4 جود (FTSE4Good)، وذلك تأكيداً لالتزامه الراسخ بأعلى معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG). ويعد هذا المؤشر التابع للمؤسسة العالمية فوتسي راسل (FTSE Russell)، معياراً عالمياً معترفاً به يقيس أداء الشركات التي تُطبّق ممارسات رائدة في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG). يستخدم المستثمرون ومديرو الأصول هذا المؤشر على نطاق واسع لدمج عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في قراراتهم الاستثمارية، بالإضافة إلى إنشاء وتقييم صناديق الاستثمار المسؤولة والمنتجات المالية ذات الصلة.

وتستند تقييمات "فوتسي راسل" على الأداء في مجالات مثل حوكمة الشركات، والصحة والسلامة، ومحاربة الفساد، وتغير المناخ. وتستوفي الشركات المدرجة في سلسلة مؤشرات "FT-SE4Good" مجموعة متنوعة من المعايير البيئية والاجتماعية والمؤسسية الصارمة.

فاضل عبد الله، الرئيس التنفيذي لبنك برقان – الكويت

وتعقيباً على هذا الإنجاز، قال فاضل عبد الله، الرئيس التنفيذي لبنك برقان – الكويت: "يُسعدنا أن نكون ضمن 5 مؤسسات كويتية فقط حازت تقدير مؤسسة فوتسي راسل العالمية المرموقة على جهودنا المستمرة في تطبيق وتبني أفضل ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، وترسيخها في كل جانب من جوانب عملياتنا وثقافتنا المؤسسية وعلاقتنا مع أصحاب المصلحة. ويتماشى هذا الإنجاز مع استراتيجيتنا الهادفة إلى تحقيق نمو مستدام للأعمال وأثر إيجابي دائم على مجتمعنا وقطاعنا وبيئتنا، بما يضمن مستقبلاً مزدهراً وعادلاً لجميع الشركاء وأصحاب المصلحة". ويُعدّ انضمام بنك برقان إلى مؤشر "FTSE4Good" بمثابة اعتراف خارجي من جهة عالمية مرموقة على جهود بنك برقان للتوافق مع معايير وأسس الاستدامة العالمية مثل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)، ومبادرة إعداد التقارير العالمية (GRI)، ومجلس معايير المحاسبة للاستدامة (SASB)، ورؤية الكويت 2035. يعكس هذا التقدير استراتيجيتنا القوية المعنية بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، مدفوعة بإطار عمل شامل وخارطة طريق استراتيجية، حقق البنك بموجبها تقدماً كبيراً في ركائزه الأربعة للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وهي: الحوكمة الرشيدة، والخدمات المصرفية المسؤولة، وتحسين المجتمع، والحد من الأثر البيئي.

وعلى الصعيد البيئي، حصل بنك برقان على شهادة LEED الذهبية (O&M v4.1) لمقره الرئيسي، تقديراً لتصميمه الاستثنائي الموفر للطاقة وعملياته المستدامة. ويواصل البنك تعزيز جهوده في رسم خرائط غازات الاحتباس الحراري والحد منها لتصميم استراتيجية طويلة الأجل لإزالة الكربون. قام البنك بتركيب محطات شحن للسيارات الكهربائية في مقره الرئيسي وفروع مختارة، وأنظمة إضاءة مزودة بحساسات حركة لتحسين كفاءة الطاقة، بالإضافة إلى تركيب ألواح شمسية على أسطح المباني لتوفير طاقة نظيفة ومتجددة. علاوة على ذلك، بذل البنك جهوداً متضافرة لدمج مخاطر المناخ في محفظة ائتمانه.

على صعيد الاستدامة الاجتماعية، أكد بنك برقان مجدداً مكانته كأفضل بيئة عمل معتمدة من مؤسسة Great Place to Work. ويفتخر البنك بوصول نسبة الموظفين الكويتيين 86%، بينما شكلت النساء 45% من إجمالي موظفيه، بما في ذلك تمثيل ملحوظ في المناصب القيادية العليا. كما تجلت جهود البنك في مجال الاستدامة الاجتماعية في برامجه التعليمية والتطويرية، المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات والاهتمامات المتنوعة. وفي سعيه لتحقيق توازن صحي بين العمل والحياة، خصص بنك برقان 5 أيام إجازة الأبوة مدفوعة الأجر بالكامل، وإجازة يوم الميلاد و4 أيام للعناية الذاتية بالإضافة إلى الإجازات السنوية. وقدّم البنك العديد من البرامج والمزايا والفعاليات والفرص الرياضية للتنمية الشاملة لموظفيه. كما أطلق البنك عدة مبادرات وبرامج لتعزيز وتمكين المرأة في بيئة العمل ودعم تطورهم المهني مثل برنامج "Lean In Circle" ومبادرة "Empower Her". الجدير بالذكر، يعتبر بنك برقان من أهم الداعمين لحملة "شركاء لتوظيفهم" لتمكين ذوي الإعاقة بشكل مستدام وتوفير فرص عمل في مختلف إدارات البنك، بالإضافة إلى تخصيص 6 فروع لخدمتهم لتعزيز المساواة في الوصول للخدمات المصرفية.

وفي إطار أجندته للتأثير الاجتماعي، حافظ البنك على دعمه المستمر للجمعية الكويتية لرعاية الأطفال في المستشفيات (KACCH) ودار رعاية بيت عبدالله للأطفال (BACCH)، مما ساهم في ضمان الوصول إلى خدمات الرعاية التلطيفية الأساسية. وفي عام 2024، دخل بنك برقان أيضاً في شراكة مع اللجنة الأولمبية الكويتية كراعٍ للوفد الوطني إلى أولمبياد باريس

2024، معززاً التزامه بتنمية المجتمع والفخر الوطني.

ويظل بنك برقان ملتزماً بتعزيز ثقافة حوكمة قوية في جميع أنحاء المؤسسة، مع التركيز على منع الجرائم المالية، بما في ذلك غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال والفساد والرشوة. ويرتكز هذا الالتزام على إطار حوكمة قوي يعكس التزام البنك بالسلوك الأخلاقي والقيادة المسؤولة والحفاظ على أعلى معايير الأمن في القطاع المصرفي. كما حققت استراتيجية البنك الشاملة للمسؤولية الاجتماعية والبيئية والحوكمة تطورات ملحوظة في التحول الرقمي، لاسيما في مجال الأمن السيبراني، من خلال تطبيق أحدث التقنيات، وكشف التهديدات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وتدابير الاستجابة الاستباقية للحوادث لضمان أقصى حماية للبيانات لجميع أصحاب المصلحة.

تجدر الإشارة إلى أن بنك برقان يُعد السبّاق في نشر تقريره السنوي السادس للاستدامة في عام 2024، وهو ما يؤكد على التزامه الراسخ بالشفافية والريادة الفاعلة في مجال الاستدامة.

وانطلاقاً من كونه شريكاً مالياً موثوقاً به وبنكاً يركز على خدمة عملائه تحت شعار "أنت دافعنا"، يواصل بنك برقان تجسيد مسؤوليته تجاه عملائه ومجتمعه ومستثمريه، وذلك من خلال تبني وتطبيق أعلى معايير ESG، بما يضمن أن يعود نجاح البنك بالنفع الإيجابي والملموس على جميع أصحاب المصلحة.

الرياضيين الكويتيين المشاركين في أولمبياد باريس 2024

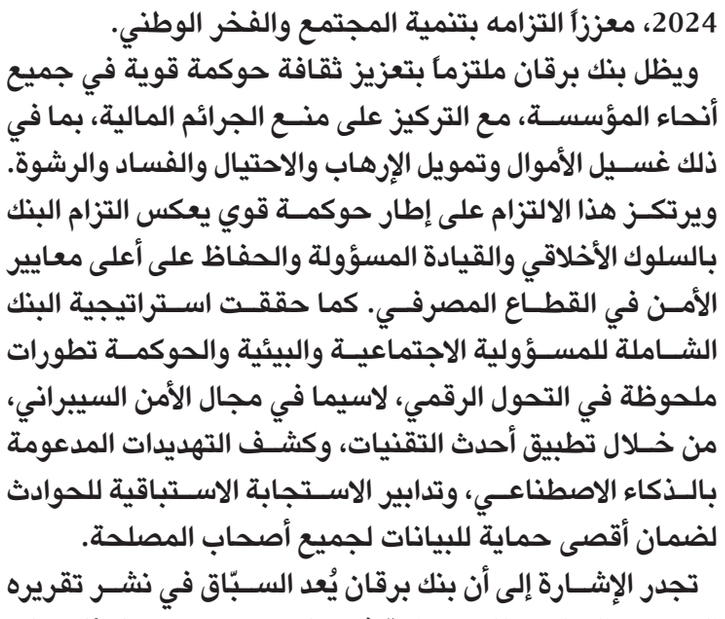

ممثلو بنك برقان يتوسطون وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة الدكتورة أمثال الحويلة أثناء المعرض الوظيفي "شركاء لتوظيفهم"

صندوق النقد الدولي في أحدث تقرير

الاقتصاد العالمي في 2025.. صمود وسط ضبابية مستمرة

قال صندوق النقد الدولي أنه رغم التحديات الجيوسياسية وتصاعد التوترات التجارية، يظهر الاقتصاد العالمي صموداً نسبياً، لكنّ هذا الصمود يبقى هشاً ومشروطاً بعوامل كثيرة أبرزها السياسات التجارية وأسعار الفائدة وتطورات أسعار السلع الأساسية.

في أحدث تقرير له رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي إلى 3.0 % في عام 2025 و3.1 % في 2026، مقارنة بتقديراته السابقة في أبريل الماضي.

تحسن طفيف بالتوقعات يخفي تفاوتاً بين الاقتصادات

يشير التقرير إلى أن التحسن في التوقعات يعكس عدة عوامل أبرزها: تراجع متوسط الرسوم الجمركية الفعلية في الولايات المتحدة عن النسب المُعلنة في أبريل، وتحسن الظروف المالية العالمية بسبب ضعف الدولار، وتوسيع السياسات المالية في بعض الاقتصادات الكبرى، منها الولايات المتحدة وألمانيا والصين.

لكنّ هذه الصورة الإيجابية تخفي فروقاً كبيرة بين الدول، ففي حين من المتوقع أن تبقى معدلات التضخم في الولايات المتحدة أعلى من المستهدف، ستشهد اقتصادات كبرى أخرى تضخماً أكثر هدوءً.

مخاطر كبيرة تهدد النمو العالمي

لا تزال التوقعات تواجه مخاطر متعددة، أبرزها: احتمال ارتفاع الرسوم الجمركية مجدداً في حال فشلت المفاوضات التجارية، وتصاعد التوترات الجيوسياسية (خصوصاً في الشرق الأوسط وأوكرانيا)، ما قد يرفع أسعار السلع ويعطل سلاسل الإمداد، وذلك مع اتساع العجز المالي في دول مثل الولايات المتحدة وفرنسا والبرازيل، ما قد يدفع أسعار الفائدة طويلة الأجل للارتفاع ويزيد من اضطراب الأسواق.

على الجانب الإيجابي، يشير التقرير إلى أن التوصل لاتفاقات تجارية شاملة ودائمة يمكن أن يُنعش النشاط الاقتصادي ويقلص حالة عدم اليقين.

أداء متباين بين الدول الكبرى

في الولايات المتحدة، يتوقع الصندوق أن ينمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 1.9 % في 2025 و2.0 % في 2026، مدعوماً بحوافز قانون «One Big Beautiful Bill Act» رغم تباطؤ الطلب الخاص.

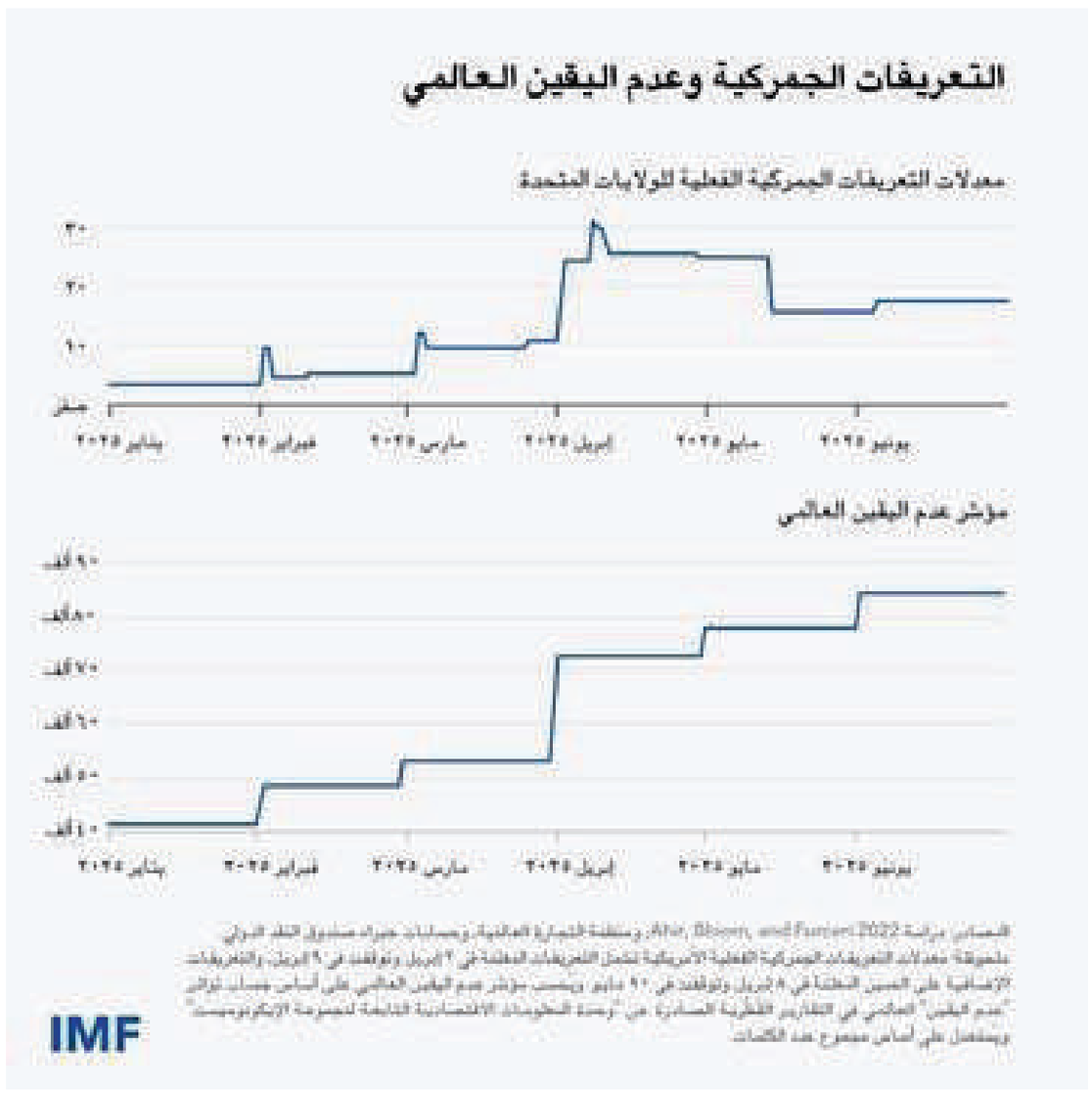

مستجدات توقعات صندوق النقد الدولي للنمو في 2025:

- أمريكا: 1.9%
- ألمانيا: 0.1%
- فرنسا: 0.6%
- بريطانيا: 1.2%
- الصين: 4.8%
- اليابان: 0.7%
- الهند: 6.4%
- روسيا: 0.9%
- البرازيل: 2.3%
- السعودية: 3.6%
- نيجيريا: 3.4%

وفي منطقة اليورو، رفع صندوق النقد توقعاته للنمو إلى 1.0 % في 2025 و1.2 % في 2026، مع مساهمة ملحوظة من صادرات الأدوية في أيرلندا، والتي تُخفي ضعفاً عاماً في الطلب الاستهلاكي الأوروبي.

أما في الصين، فقد رفع الصندوق التوقعات إلى 4.8 % في 2025 و4.2 % في 2026، بفضل قوة الصادرات وانخفاض الرسوم الجمركية من جانب الولايات المتحدة.

وفي الهند، توقع الصندوق أن تستمر الهند في قيادة الاقتصادات الناشئة بنمو يبلغ 6.4 % في كل من 2025 و2026.

التضخم.. تراجع تدريجي رغم ضغوط الرسوم الجمركية

يتوقع الصندوق أن ينخفض معدل التضخم العالمي إلى 4.2 % في 2025 و3.6 % في 2026، مدفوعاً بانخفاض أسعار الطاقة وتباطؤ الطلب.

لكن هذا الانخفاض لا يشمل جميع الدول، إذ يُتوقع أن تظل الولايات المتحدة فوق مستوى التضخم المستهدف بسبب آثار الرسوم الجمركية وضعف الدولار، في حين يُتوقع تراجع الضغوط التضخمية في أوروبا والصين.

التجارة العالمية.. صعود ثم هبوط؟

يرى الصندوق أن الطفرة التجارية التي شهدها العالم في النصف الأول من 2025 نتيجة «الاستيراد المسبق» تحسباً لارتفاع الرسوم الجمركية، لن تستمر، إذ من المتوقع أن تتراجع التجارة في النصف الثاني من العام؛ ما يؤثر على النمو المتوقع في 2026.

أحدث توقعات النمو في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي

الجدول: الناتج المحلي الحقيقي، التغير السنوي (٪)	٢٠٢٤	توقعات ٢٠٢٥	توقعات ٢٠٢٦
الناتج العالمي	٣.٣	٣.٠	٣.١
الاقتصادات المتقدمة	١.٨	١.٥	١.٦
الولايات المتحدة	٢.٨	١.٩	٢.٠
منطقة اليورو	٠.٩	١.٠	١.٢
ألمانيا	-٠.٢٠	٠.١	٠.٩
فرنسا	١.١	٠.٦	١.٠
إيطاليا	٠.٧	٠.٥	٠.٨
إسبانيا	٣.٢	٢.٥	١.٨
اليابان	٠.٢	٠.٧	٠.٥
المملكة المتحدة	١.١	١.٢	١.٤
كندا	١.٦	١.٦	١.٩
الاقتصادات المتقدمة الأخرى	٢.٢	١.٦	٢.١
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	٤.٣	٤.١	٤.٠
آسيا الصاعدة والنامية	٥.٣	٥.١	٤.٧
الصين	٥.٠	٤.٨	٤.٢
الهند	٦.٥	٦.٤	٦.٤
أوروبا الصاعدة والنامية	٣.٥	١.٨	٢.٢
روسيا	٤.٣	٠.٩	١.٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢.٤	٢.٢	٢.٤
البرازيل	٣.٤	٢.٣	٢.١
المكسيك	١.٤	٠.٢	١.٤
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	٢.٤	٢.٤	٣.٥
المملكة العربية السعودية	٢.٠	٢.٦	٣.٩
أفريقيا جنوب الصحراء	٤.٠	٤.٠	٤.٣
نيجيريا	٣.٤	٣.٤	٣.٢
جنوب أفريقيا	٠.٥	١.٠	١.٣
للتذكرة:			
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل	٤.٣	٤.٠	٣.٩
البلدان النامية منخفضة الدخل	٤.٠	٤.٤	٥.٠

المصدر: تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي، يوليو ٢٠٢٥

ملحوظة: بالنسبة للهند، تعرض البيانات والتنبؤات على أساس السنة المالية، علماً بأن بيانات السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ التي بدأت في أبريل ٢٠٢٤

توصيات الصندوق

يحث صندوق النقد الدولي الحكومات حول العالم على: الحد من الغموض في السياسات التجارية من خلال اتفاقات واضحة وشفافة، واستعادة الحيز المالي من خلال إصلاحات ضريبية وزيادة كفاءة الإنفاق. كما يحث الصندوق الحكومات على التعامل بحذر مع التضخم، خاصة في الدول التي تواجه صدمات عرض ناجمة عن فرض الرسوم الجمركية.

ويطالب الصندوق الحكومات بدعم الاستقرار المالي، من خلال سياسات احترازية قوية واستقلالية البنوك المركزية. كما يطالب بتسريع الإصلاحات الهيكلية، لتحسين إنتاجية الاقتصادات وتعزيز النمو على المدى الطويل، بما في ذلك الاستثمار في التعليم والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

العالم بحاجة إلى حلول طويلة الأمد

رغم التحسن المؤقت في بعض مؤشرات الاقتصاد العالمي، يؤكد تقرير صندوق النقد الدولي أن هذا الصمود يبقى هشاً، ويعتمد على تراجع التوترات التجارية، واستقرار الأسواق المالية، واستمرار الإصلاحات الهيكلية، فبدون معالجة الأسباب الجذرية للاختلالات الاقتصادية العالمية، تبقى آفاق النمو معرضة للاضطراب في أي لحظة.

يو بي إس: الرسوم الجمركية ستدفع متسوقي السلع الفاخرة في أمريكا للشراء من الخارج

قال بنك «يو بي إس» إن علامات السلع الفاخرة الأوروبية قد تضطر إلى رفع الأسعار في السوق الأمريكية بنحو 2 % لتعويض تأثير الرسوم الجمركية الجديدة، محذراً من أن هذه الخطوة قد تختبر قدرة المستهلك الأمريكي وتدفعه للتسوق من الخارج.

وبموجب اتفاق التجارة الجديد، فُرضت رسوم بنسبة 15 % على واردات السلع الفاخرة من أوروبا، انخفاضاً من النسبة المهددة سابقاً عند 20 %، لكنها ستظل تؤثر على هوامش الأرباح. ووفق تقديرات البنك السويسري، فإن عدم رفع الأسعار قد يؤدي إلى تراجع الأرباح التشغيلية للقطاع بنسبة 3 %، فيما يُمكن لزيادة عالمية بمعدل 1 % فقط أن تعوّض هذا الأثر.

وبحسب بيانات «يو بي إس»، بدأت بالفعل شركات مثل «ريشمون» (المالكة لكارتييه)، و«سواتش»، و«إل في إم إتش»، و«هيرميس»، و«مونكلير»، و«إيسيلور لوكسوتيكا»، و«فيراري» برفع أسعارها، في حين أشارت شركات أخرى إلى أنها ستتبع هذا النهج.

ورغم أن الزيادة بنسبة 2 % تبدو قابلة للتحمل بالنسبة لمستهلكي السلع الفاخرة، فإن «يو بي إس» يتعامل بحذر.

وكتب محللو البنك، ومنهم زوزانا بوش، أن «من المهم مراقبة الطلب في الربع الثالث، إذ لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت مرونة المستهلك الأمريكي تعود إلى عمليات شراء استباقية قبل تطبيق الرسوم».

وأضافوا: «في المجمل، من المرجّح أن تشجّع هذه الرسوم الجمركية المستهلكين الأمريكيين للسلع الفاخرة على التسوق خارج البلاد، بسبب اتساع الفجوة السعرية الإقليمية المحتملة (بنحو 10 %) إلى جانب استرداد ضريبة القيمة المضافة في أوروبا».

«دويتشه بنك» يسحب توقعاته لخفض الفائدة في أوروبا لعام 2025

سحب «دويتشه بنك» أمس توقعاته بشأن مزيد من خفض أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي الأوروبي خلال عام 2025، مرجّحاً بدلاً من ذلك أن تكون الخطوة التالية للبنك هي رفع الفائدة بحلول نهاية عام 2026، وذلك في أعقاب اتفاق الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وقال محللو البنك في مذكرة: «مع التوصل إلى اتفاق تجاري، لم تعد السياسة التجارية مبرراً لخفض إضافي في أسعار الفائدة من قبل المركزي الأوروبي... أي تيسير إضافي بات سيناريو قائماً على المخاطر».

وكان البنك المركزي الأوروبي قد أبقى الأسبوع الماضي سعر الفائدة الرئيسي عند 2 %، مشيراً إلى نظرة متفائلة نسبياً تجاه اقتصاد منطقة اليورو، وهو ما زاد من شكوك المستثمرين بشأن إمكانية إجراء المزيد من التخفيضات.

وسبق أن خفّض البنك المركزي أسعار الفائدة ثماني مرات منذ يونيو حزيران 2024، لكن التحول الأخير في التوقعات يعكس تأثير اتفاق التجارة الأمريكي الأوروبي الذي فرض رسوماً جمركية بنسبة 15 % على معظم السلع الأوروبية، أي نصف ما كان مهدداً به سابقاً، ما خفف من حدة المخاطر الاقتصادية.

وكانت بنوك استثمارية كبرى أخرى مثل «غولدمان ساكس» و«بي إن بي باريبا» قد تراجعت أيضاً الأسبوع الماضي عن توقعات خفض الفائدة هذا العام، فيما أكدت «إتش إس بي سي» أن المركزي الأوروبي أنهى دورة التيسير النقدي.

وفي السياق نفسه، أشار بنك «بي إن بي باريبا» إلى أن الخطوة التالية المتوقعة من البنك المركزي ستكون رفعاً في أسعار الفائدة خلال الربع الرابع من عام 2026.

في المقابل، لا يزال بعض المتعاملين في الأسواق المالية يتوقعون خفضين إضافيين في أسعار الفائدة خلال العام الحالي، ليصل السعر إلى 1.85 في المئة بحلول ديسمبر، لكنهم يتوقعون أيضاً احتمالاً ضئيلاً لرفع الفائدة بحلول سبتمبر 2026، وفقاً لبيانات «إل إس إي جي».

المركزي الأوروبي: تراجع توقعات المستهلكين في منطقة اليورو للتضخم على المدى القريب

داعمة لانتهاء موجة التضخم المرتفع الأخيرة.

وكان البنك المركزي الأوروبي قد خفّض أسعار الفائدة من 4 % إلى 2 % خلال الثلاثة عشر شهراً الماضية، لكنه أبقى على تكاليف الاقتراض دون تغيير هذا الشهر، بناءً على افتراض أن التضخم عاد إلى هدفه البالغ 2 %، وسيتواصل عند هذا المستوى على المدى المتوسط.

ووفقاً للمسح الذي شمل 19 ألف بالغ، انخفضت التوقعات المتوسطة للمستهلكين بشأن التضخم خلال الـ 12 شهراً المقبلة إلى 2.6 % في يونيو، مقابل 2.8 % في مايو، أما التوقعات لثلاث سنوات فبقيت مستقرة عند 2.4 %، ولخمس سنوات عند 2.1 %.

ورغم أن توقعات المستهلكين لا تعكس دائماً الواقع الفعلي للتضخم، فإن البنك المركزي الأوروبي يُعطي أهمية كبيرة لهذه التوقعات، نظراً لتأثيرها المحتمل على مفاوضات الأجور، والتي تنعكس بدورها على الأسعار.

وبحسب البنك، فقد بقيت توقعات المستهلكين لنمو الدخل الاسمي خلال العام المقبل عند مستوى 1.0 %، مع قيام أصحاب الدخل المرتفع بخفض توقعاتهم، في حين رفعها أصحاب الدخل المنخفض.

ارتفاع أرباح باركليز 23 % بدعم زيادة التداولات

قال بنك باركليز البريطاني أمس إن أرباح النصف الأول من العام ارتفعت بنسبة 23 % وهو ما يفوق التوقعات، حيث حققت أنشطة أسواقه عوائد وفيرة من نشاط التداول المحموم الذي أشعلته الرسوم التجارية التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

بلغ إجمالي الأرباح قبل الضرائب في الفترة من يناير إلى يونيو 5.2 مليار جنيه إسترليني (6.94 مليار دولار)، وهو ما يفوق متوسط توقعات المحللين البالغ 4.96 مليار جنيه إسترليني. وأعلن البنك أيضًا عن إعادة شراء أسهم بقيمة مليار جنيه إسترليني وتوزيع أرباح نصف سنوية بقيمة 3 بنسات للسهم، وهو ما يعادل 1.4 مليار جنيه إسترليني من إجمالي توزيعات رأس المال للمساهمين، بزيادة 21 % عن العام السابق.

وأظهر تحديث الأرباح من البنك المقرض الذي يركز على بريطانيا والولايات المتحدة استمرار التقدم في استراتيجيته لخفض التكاليف وإعطاء الأولوية للإنفاق على وحدته المحلية التي تركز على التجزئة والشركات فوق بنك الاستثمار.

وقال الرئيس التنفيذي سي إس فينكاتاكريشنان في البيان: "نحن نواصل السير على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف خطتنا الممتدة لثلاث سنوات، وتقديم عوائد أعلى هيكليًا وأكثر استقرارًا لمستثمرينا».

ومع ذلك، اتبع البنك الاستثماري للمقرض نظراءه في وول ستريت في الإبلاغ عن الربع الثاني القوي، حيث أدت الاضطرابات في السوق إلى زيادة نشاط التداول في منتجات الدخل الثابت والأسهم على وجه الخصوص.

بلغ دخل البنك الاستثماري في الربع الثاني 3.3 مليار جنيه إسترليني، وهو أفضل من 3 مليارات جنيه إسترليني توقعها المحللون، وذلك بفضل المكاسب القوية في أعمال التداول التي عوضت الانخفاض في الرسوم من تقديم المشورة بشأن الصفقات.

ثقة المستهلك الأمريكي تتجاوز التوقعات في يوليو 2025

سجّلت ثقة المستهلكين في الولايات المتحدة ارتفاعاً فاق التوقعات خلال شهر يوليو، وفقاً لبيانات مسحية صدرت يوم الثلاثاء، لكن المؤشر لا يزال دون مستويات عام 2024 وسط استمرار القلق بشأن الرسوم الجمركية والتضخم.

وارتفع مؤشر «كونفرنس بورد» لثقة المستهلكين بمقدار نقطتين ليصل إلى 97.2 نقطة في يوليو، مقارنة بـ 95.2 نقطة في يونيو.

ويُعد هذا الرقم أعلى من التوقعات التي رجّحها استطلاع «بريفينغ.كوم»، والتي أشارت إلى تسجيل 95.5 نقطة فقط.

وقالت ستيفاني غيشار، كبيرة الاقتصاديين في «كونفرنس بورد»: «في يوليو تراجع التشاؤم بشأن المستقبل قليلاً، ما أسهم في تحسن طفيف في مستوى الثقة العام».

ورغم أن ثقة المستهلكين استقرت منذ مايو بعد التراجع الحاد في أبريل، فإنها لا تزال، بحسب غيشار، «أقل من المستويات المرتفعة التي شهدها العام الماضي».

أما تقييم المستهلكين للوضع الحالي فظل مستقراً نسبياً؛ إذ أبدى البعض تفاؤلاً طفيفاً بشأن ظروف الأعمال، في حين عبّر آخرون عن نظرة أكثر تشاؤماً إزاء توفر فرص العمل.

وأشارت البيانات إلى أن نحو 19 % من المستهلكين رأوا أن الحصول على وظيفة أصبح صعباً في يوليو، مقارنة بـ 14.5 % في يناير.

وأضافت غيشار: «إجابات المستهلكين الحرة أظهرت أن الرسوم الجمركية لا تزال تمثل مصدر قلق رئيسي، وغالباً ما ارتبطت بمخاوف من أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار».

ومنذ عودته إلى الرئاسة في يناير، فرض دونالد ترامب سلسلة من الرسوم الجمركية الواسعة على شركاء الولايات المتحدة التجاريين، شملت رسوماً أعلى على واردات الصلب والألومنيوم والسيارات.

كما لفت تقرير «كونفرنس بورد» إلى ارتفاع الإشارات المرتبطة بارتفاع التكاليف والتضخم في يوليو، رغم أن متوسط توقعات التضخم على مدى 12 شهراً تراجع قليلاً.

«رأس الخيمة الوطني» أول بنك إماراتي يتيح تداول العملات الرقمية

أطلق بنك رأس الخيمة الوطني (Rakbank) يوم الاثنين خدمة الوساطة لتداول العملات الرقمية لعملائه الأفراد عبر تطبيقه للهواتف الذكية، ليصبح بذلك أول بنك تقليدي في دولة الإمارات يوفر إمكانية شراء وبيع وتبديل العملات الرقمية ضمن منصة آمنة ومنظمة بالكامل.

وبموجب هذه الخدمة الجديدة، سيتمكن عملاء البنك من الوصول إلى منصة تداول العملات الرقمية التابعة لشركة «بيتباندا» (Bitpanda) مباشرة من خلال التطبيق المصرفي للبنك، ما يتيح تنفيذ العمليات بالدرهم الإماراتي دون الحاجة لتحويل العملات الأجنبية أو تحمّل رسوم تحويل، ما يقلل من الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف.

تتم العمليات مباشرة من حساب العميل الجاري أو حساب التوفير في بنك رأس الخيمة الوطني، دون الحاجة إلى تحويل الأموال إلى منصات تداول خارجية، إذ تُنفذ العمليات عبر منصة «بيتباندا» عالية الكفاءة.

وقد فُعلت هذه الخطوة من خلال شراكة البنك مع «بيتباندا بروكر مينا DMCC»، الجهة التابعة للمجموعة والمرخّصة من قبل «هيئة تنظيم الأصول الافتراضية في دبي» (VARA).

وتخضع «بيتباندا» أيضاً لتنظيم عدد من الجهات الرقابية الأوروبية، وتقدم خدماتها لمؤسسات مالية عالمية مثل «دويتشه بنك»، و«رايفايزن بنك»، و«إن 26».

وبهذه الخطوة، يوفّر بنك رأس الخيمة وصولاً سريعاً وسلساً ومنظماً للعملات الرقمية، ضمن إطار تنظيمي صارم يعزز ثقة المستخدمين في القطاع داخل دولة الإمارات.

يذكر أن الخدمة متاحة حالياً بنظام الدعوة فقط، على أن تُطرح تدريجياً لقاعدة أوسع من العملاء خلال الأشهر المقبلة.

محضر اجتماع بنك كوريا: الحاجة إلى خفض أسعار الفائدة لا تزال قائمة

أظهر محضر اجتماع عقد في 10 يوليو 2025 أن أعضاء مجلس إدارة بنك كوريا (البنك المركزي الكوري الجنوبي) أكدوا الحاجة إلى خفض أسعار الفائدة، مشيرين إلى أن مفاوضات التجارة مع الولايات المتحدة تمثل عاملاً رئيسياً ينبغي أخذه في الاعتبار عند تحديد وتيرة وتوقيت خفض الفائدة في المستقبل.

وكان البنك قد أبقى على سعر الفائدة الأساسي دون تغيير عند 2.50 % خلال الاجتماع، إلا أن غالبية الأعضاء أعربوا عن توقعهم بخفض جديد لسعر الفائدة خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، محذرين من «ضبابية كبيرة» تحيط بالوضع الاقتصادي بسبب الرسوم الجمركية الأمريكية.

وقال أحد الأعضاء إن «مستوى الضبابية المحيط بمسار النمو الاقتصادي لا يزال مرتفعاً بشكل كبير، خاصة بسبب المفاوضات التجارية مع الولايات المتحدة»، مشدداً على أهمية تبنّي سياسة نقدية تيسيرية لدعم النمو الضعيف.

واتفق عضو آخر قائلاً: «حان الوقت للنظر في خفض إضافي لسعر الفائدة»، فيما قال عضو ثالث إن «الحاجة إلى خفض سعر الفائدة الأساسي لا تزال قائمة».

ورأى أعضاء المجلس أن تطورات المحادثات التجارية بين كوريا الجنوبية والولايات المتحدة تمثل عاملاً حاسماً في رسم السياسة النقدية المقبلة، في وقت تسارع فيه الحكومة الكورية لعقد اتفاق يخفف من أثر الرسوم الجمركية.

وفي السياق ذاته، قال وزير المالية الكوري الجنوبي كو يون تشول، يوم الثلاثاء، إنه سيسعى إلى التوصل إلى اتفاق تجاري «مربح للطرفين» خلال لقائه هذا الأسبوع مع وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسينت، وذلك قبل أيام فقط من انتهاء مهلة الأول من أغسطس، لتفادي تطبيق رسوم عقابية.

«فيتش»: الرسوم الأمريكية لا تهدد تصنيف الاتحاد الأوروبي

قالت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية، أمس ، إن الزيادة الحادة في الرسوم الجمركية الأمريكية المفروضة على دول الاتحاد الأوروبي لن تؤدي إلى خفض فوري للتصنيفات السيادية، لكنها قد تُفاقم الضغوط الائتمانية القائمة بالفعل.

وأوضح إد باركر، أحد كبار المحللين السياديين في فيتش، أن الرسوم الأساسية التي فرضتها الولايات المتحدة بنسبة 15 % على واردات الاتحاد الأوروبي تتماشى مع الفرضيات التي اعتمدتها الوكالة منذ شهر مارس، وبالتالي فإنها لا تُغير بشكل جوهري من توقعاتها الاقتصادية.

وأضاف باركر أن «النسبة البالغة 15 % تمثل قفزة ضخمة مقارنة بنسبة 1.2 % المسجلة في العام الماضي».

وتابع قائلاً: «لا نتوقع أن تؤدي زيادة الرسوم الجمركية مباشرة إلى تغييرات في تصنيفات الاتحاد الأوروبي، لكنها قد تُفاقم الضغوط الائتمانية القائمة».

وتوصلت الولايات المتحدة إلى اتفاق تجاري مبدئي مع الاتحاد الأوروبي، تفرض بموجبه رسوماً جمركية 15 % على معظم السلع الأوروبية، أي نصف النسبة التي كانت مهددة سابقاً، وذلك بعد أسبوع من التوصل إلى اتفاق مع اليابان خفّض الرسوم المقترحة على واردات السيارات.

نائب محافظ بنك اليابان السابق: بوادر تصدّع في هيمنة الدولار رغم بقائه العملة العالمية الأولى

قال نائب محافظ بنك اليابان السابق، هيروشي ناكسو، إن الدولار الأمريكي سيحافظ على مكانته كعملة رئيسية في النظام المالي العالمي، لكن «تصدعات» بدأت تظهر في هذه الهيمنة، ما سيدفع المستثمرين إلى الاستمرار في تنويع محافظهم بالاتجاه نحو عملات أخرى.

وفي تصريحات لوكالة «رويترز» يوم الاثنين، أشار ناكسو إلى أن الاقتصاد العالمي يقف عند «نقطة تحوّل»، مع تصاعد مخاطر الانقسام، مدفوعة بسياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، التي قال إنها تنطلق من قناعة بأن العولمة ألحقت ضرراً أكبر من النفع بالولايات المتحدة.

وأوضح ناكسو: «نحن في لحظة مفصلية تحاول فيها أمريكا استبدال النظام الاقتصادي العالمي القائم على التجارة الحرة والتعددية، بنظام جديد يخدم مصالحها الوطنية بصورة أفضل».

تداعيات الرسوم الأمريكية على سياسة بنك اليابان

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية اليابانية، قال ناكسو إن بنك اليابان من المرجّح أن يستأنف رفع أسعار الفائدة حالما تتلاشى حالة عدم اليقين بشأن أثر الرسوم الجمركية الأمريكية على الاقتصاد، وأضاف أن البنك يحتاج إلى أن يكون يقظاً إزاء المخاطر الصعودية للتضخم، لا سيما في ظل تسارع الشركات لزيادة الأجور وتمرير التكاليف المتزايدة إلى المستهلكين.

وتابع: «السلع الغذائية التي يشتريها الناس بكثرة ترتفع أسعارها بوتيرة أسرع من معدل التضخم العام، ما قد يؤدي إلى تجاوز توقعات التضخم للحدود المستهدفة».

ورغم احتمال رفع الفائدة، يرى ناكسو أن الأوضاع النقدية في اليابان ستظل تيسيرية، لأن أسعار الفائدة المعدّلة حسب التضخم ما زالت في المنطقة السالبة.

يوم «التحرير» وتحوّلات المستثمرين

وعن وضع الدولار، قال ناكسو إن تفوقه لن يزول قريباً لأنه «لا توجد أي عملة أخرى يمكنها أن تحل مكانه في الوقت الحالي»، مشيراً إلى أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي سيظل مستعداً لتوفير السيولة بالدولار في أوقات الأزمات المالية.

إلا أنه أشار إلى أن ما حدث في أبريل نيسان الماضي بعد إعلان ترامب عن الرسوم الجمركية الواسعة، والذي وصفه بـ«يوم التحرير»، أظهر بوادر تصدّع في هيمنة الدولار، حيث لوحظ تحوّل بعض المستثمرين نحو عملات بديلة، وهو اتجاه قد يستمر على المدى البعيد.

دور المؤسسات الدولية في الأزمات المالية

وأشاد ناكسو بالدور المستقبلي للمنتديات العالمية مثل بنك التسويات الدولية ومجموعة السبع، معتبراً أنها ستظل تلعب دوراً محورياً في مواجهة الأزمات المالية.

يُذكر أن ناكسو شغل منصب نائب محافظ بنك اليابان بين عامي 2013 و2018، وهو حالياً يشغل منصب رئيس «معهد دايوا للأبحاث» في اليابان.

أرباح شركات الاتصالات المدرجة في السعودية تفوق التوقعات

أرباح شركات الاتصالات المدرجة في السوق السعودية ترتفع على أساس سنوي

جاءت أرباح شركات الاتصالات الثلاث المدرجة في السوق السعودية أكبر من التوقعات خلال الربع الثاني، حسبما أوضحت البيانات المالية للشركات وفق «بلومبرغ».

أرباح "الاتصالات السعودية» (stc) بلغت نحو 3.8 مليار ريال، بارتفاع 15.7 % على أساس سنوي، فيما سجلت "اتحاد اتصالات" (موبايلي) 830 مليون ريال بارتفاع 25.6 % على أساس سنوي، وشركة "الاتصالات المتنقلة السعودية" (زين) 127 مليون ريال، بارتفاع 21 % على أساس سنوي.

انخفاض عجز تجارة السلع الأمريكية 10.8 % في يونيو

انخفض العجز في تجارة السلع الأمريكية بشكل كبير في يونيو وسط تراجع الواردات، مما عزز توقعات الاقتصاديين بأن من المحتمل أن تكون التجارة مسؤولة عن الكثير من الانتعاش المتوقع في النمو الاقتصادي في الربع الثاني.

وقال مكتب الإحصاء التابع لوزارة التجارة يوم الثلاثاء إن العجز في تجارة السلع تقلص بنسبة 10.8 % إلى 86.0 مليار دولار الشهر الماضي.

وكان اقتصاديون توقعوا في استطلاع لرويترز ارتفاع العجز في تجارة السلع إلى 98.20 مليار دولار.

وانخفضت واردات السلع بمقدار 11.5 مليار دولار إلى 264.2 مليار دولار.

وتراجعت صادرات السلع 1.1 مليار دولار إلى 178.2 مليار دولار.

وأدى تدفق الواردات، نتيجة سعي الشركات إلى الاستيراد قبل فرض رسوم جمركية أعلى على السلع الأجنبية، إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي قدره 0.5 % خلال الربع من يناير إلى مارس.

ومن المقرر أن تنشر الحكومة الأمريكية تقديراتها المسبقة للناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني غدا الأربعاء.

وتوقع استطلاع أجرته رويترز لآراء الاقتصاديين أن يسجل النمو الاقتصادي انتعاشا بمعدل 2.4 % في الربع من أبريل إلى يونيو.

عائدات السندات منطقة اليورو ترتفع مع ترقب اجتماعات الفيدرالي والمركزي الياباني

ارتفعت عائدات السندات الحكومية في منطقة اليورو بشكل طفيف يوم الثلاثاء، مع تحوّل تركيز المستثمرين إلى اجتماعات السياسة النقدية المرتقبة للاحتياطي الفيدرالي وبنك اليابان، إلى جانب صدور بيانات اقتصادية مهمة من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو. عائد السند الألماني لأجل 10 سنوات، وهو المعيار في منطقة اليورو، ارتفع بمقدار 0.5 نقطة أساس ليصل إلى 2.69 %، فيما بقي عائد السند الألماني لأجل عامين مستقراً عند 1.90 %.

كما ارتفع عائد السند الإيطالي لأجل 10 سنوات بمقدار 0.5 نقطة أساس إلى 3.54 %، بينما بلغ الفارق بين عائد السند الإيطالي ونظيره الألماني 84 نقطة أساس، بعدما سجل أدنى مستوياته منذ أبريل نيسان 2010 الأسبوع الماضي.

يأتي ذلك في وقت تستعد الأسواق فيه لبيانات «الوظائف الشاغرة ودوران العمالة» (JOLTS) الأمريكية لاحقاً، وسط توقعات بأن يخفض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة ربع نقطة مئوية بحلول ديسمبر بنسبة احتمال 68 %، على أن يبلغ معدل الإيداع 1.83 % نزولاً من 2 %.

استبيان «الاقتصادية»

يوليو 2025

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من "الاقتصادية" في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح "الاقتصادية" استبياناً شهرياً مكملاً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسيين المحترفين والأفراد وكل المهتمين في السوق المالي عموماً، حول قضية محددة.

ونطرح في استبيان يوليو 2025 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية "شطب الشركات" التي تؤرق جموع المستثمرين وملاك تلك الشركات.

يدور استبيان يوليو حول إمكانية وضع تشريع أو سن أطر لائحية تقضي، استناداً للممارسات والملاحظات التي تسجلها الجهات التنظيمية، بحرمان مجلس الإدارة الذي يقود الشركة للشطب من الإدراج، وكذلك الرئيس التنفيذي للشركة، كونه شريك أساسي مع مجلس الإدارة فيما وصلت إليه الشركة المشطوبة.

"الجزاء من جنس العمل". عشرات الشركات تم شطبها، بعضها منذ 2012، وأخرى تحت التصفية، والتجربة أثبتت كم أن الشطب له تداعيات سلبية على أموال صغار المستثمرين، وحتى الكبار، استناداً للضرر الذي يطال البنوك الراهنة لبعض الأسهم التي طالها الشطب، وبالتالي يجب أن يكون حرمان مجلس الإدارة من أي عضوية أو منصب في شركة مدرجة جزء من العقاب المباشر، وذلك كجزاء رادع ويمثل حماية إضافية وثقة أكبر.

السؤال

هل تؤيد حرمان مجلس الإدارة الذي يقود الشركة المدرجة للشطب، وكذلك الرئيس التنفيذي للشركة، من أي عضوية في أي شركة مساهمة مدرجة؟

- ☐ نعم
- ☐ لا

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

1. حساب «الاقتصادية» على (X) https://x.com/Aleqtisadyahkw
2. عبر موقع الجريدة الإلكتروني: https://aleqtisadyah.com
3. عبر الواتساب 50300624

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

الاقتصادية

جريدة النخبة ورواد المال والأعمال

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com

نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

تابعونا: @aleqtisadyahkw

@aleqtisadyahkw

50300624

تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

الأربعاء 5 من صفر 1447 هـ • 30 يوليو 2025 م • السنة الثانية | جريدة إلكترونية كويتية يومية | رقم العدد 415 | عدد الصفحات 32

الذهب يتراجع بفعل صعود الدولار وانحسار مخاوف الرسوم الجمركية

انخفضت أسعار الذهب في التعاملات المبكرة يوم الثلاثاء، متأثرة بانحسار المخاوف بشأن حرب الرسوم الجمركية العالمية وارتفاع الدولار، بينما يركز المستثمرون على اجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي للسياسة النقدية بحثا عن مؤشرات على أسعار الفائدة.

هبط سعر الذهب في المعاملات الفورية 0.2 % إلى 3308.39 دولار للأوقية (الأونصة) بحلول الساعة 0024 بتوقيت جرينتش. وكان قد سجل أدنى مستوى له منذ 9 يوليو في الجلسة السابقة.

وانخفضت العقود الأمريكية الآجلة للذهب 0.1 % إلى 3306.20 دولار.

اجتمع كبار المسؤولين الاقتصاديين الأمريكيين والصينيين في ستوكهولم يوم الاثنين لإجراء محادثات استمرت لأكثر من خمس ساعات بهدف حل النزاعات الاقتصادية طويلة الأمد التي تشكل محور حرب تجارية بين أكبر اقتصادين في العالم، سعيا لتمديد الهدنة ثلاثة أشهر.

وأبرمت الولايات المتحدة اتفاقية تجارية إطارية مع الاتحاد الأوروبي يوم الأحد، وفرضت رسوما جمركية 15 % على معظم سلع الاتحاد الأوروبي، مما من شأنه تجنب حرب تجارية أوسع نطاقا بين الحليفين المسؤولين عما يقرب من ثلث التجارة العالمية.

واستقر مؤشر الدولار الأمريكي قرب أعلى مستوى له في أكثر من أسبوع، مما زاد من تكلفة الذهب على المشترين من حائزي العملات الأخرى.

ويبدأ اجتماع السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الاتحادي الذي يستمر يومين في وقت لاحق من يوم الثلاثاء، مع توقعات واسعة النطاق تشير إلى عدم تغيير أسعار الفائدة.

وانخفضت الفضة في المعاملات الفورية 0.1 % إلى 38.12 دولار للأوقية، وارتفع البلاتين 0.4 % إلى 1395.75 دولار، وتراجع البلاديوم 0.7 % إلى 1237.88 دولار.

الاقتصادية ALEQTISADYAH
الموقع الالكترونى: www.aleqtisadyah.com
رئيس التحرير: هشام الفهد
نستقبل الأخبار على البريد التالى: news@aleqtisadyah.com
للتواصل: 50300624
مدير التسويق والإعلان: يحيي حجازي 50624249
@aleqtisadyahkw
جريدة اقتصادية الكترونية يومية تصدر كل يوم صباحاً بنظام pdf